

مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان

الفضاء الديني نظرة إصلاحية

زهير الدبعي

ماهر حامد الحولي

هديل رزق. القزاز

عاطف سعد

مراجعة وتحرير سميح محسن

رام الله. فلسطين (٢٠٠٥)

المحتويات

٧	تقديم
١١	تعقيب (الخطاب الديني بين التنزيل والتأويل) : سميح محسن
	الفصل الأول
٢٧	إصلاح المؤسسات الدينية : زهير الدبعي
٢٧	مدخل وتعريف
٢٩	علم الحديث النبوي
٣٢	غاية الدين الإصلاح
٣٤	جهود الصحابة في الإصلاح
٣٦	هل تحتاج الصحوة الإسلامية إلى إصلاح؟
٣٧	المستوى الإداري
٣٧	رواج مفهوم "القوى الوطنية والإسلامية"
٣٩	رواج مفهوم الحركة الإسلامية
٤١	راية الشهادتين
٤٢	المؤسسات والفعاليات الدينية
٤٢	الأوقاف - دراسة حالة
٤٥	آفاق مفتوحة للإصلاح
٤٥	الإصلاح على المدى القريب
٤٦	الإصلاح على المدى المتوسط
٤٨	الإصلاح على المدى البعيد
٥٠	الخلاصة
٥٣	ملحق
٥٨	الهوامش

الفصل الثاني

٦١	إصلاح العملية التعليمية لمساق التربية الإسلامية : د. ماهر حمدان الحولي
٦١	مقدمة
٦٢	(١) إصلاح التعليم عموماً والتعليم الشرعي خصوصاً
٦٥	أولاً: العلم
٦٨	ثانياً: التزكية
٦٩	ثالثاً: الحكمة
٧١	(٢) واقع التعليم الديني في المجتمع الفلسطيني
٧١	مكانة الدين الرسمية

٧١	أولاً: تعامل الوزارة
٧٢	ثانياً: فيما يخص المنهاج
٧٣	ثالثاً: تعامل الإدارات المدرسية
٧٣	رابعاً: عدم احترام الدين وشعائره
٧٤	الخلاصة
٧٤	مدرس الدين . . بيئته وإعداده
٧٥	عوامل انهيار درس الدين
٧٨	نماذج لطرق تدريس مادة التربية الإسلامية
٧٨	أولاً: تلاوة القرآن الكريم
٨٣	ثانياً: الأخلاق
٨٦	الخاتمة
٨٦	أولاً: النتائج
٨٦	ثانياً: التوصيات

الفصل الثالث

٨٩	المؤسسات والجمعيات الإسلامية النسائية في فلسطين : د. هديل رزق - القراز
٨٩	مقدمة
٩٠	النسوية الإسلامية . . . تجديد أو تقليد
٩١	التطور التاريخي للعمل النسائي الإسلامي في فلسطين
٩٣	تطور الفكر النسائي الإسلامي في فلسطين
٩٧	الرؤية النسوية التي تتبناها المؤسسات الإسلامية
٩٧	أولاً: الموقف من المشاركة في الانتخابات
٩٩	ثانياً: الموقف من قضايا حقوق المرأة
٩٩	(القتل على خلفية ما يسمى " شرف العائلة نموذجاً ")
٩٩	نقاط قوة العمل الإسلامي النسوي في فلسطين
١٠١	نقاط ضعف العمل الإسلامي النسوي في فلسطين
١٠٤	خلاصة
١٠٥	ملحق
١٠٦	المصادر
١٠٧	هوامش

الفصل الرابع

١١١	دور الشباب في عملية الإصلاح : عاطف سعد
١١١	تمهيد
١١٢	التعليم والتعبئة الفكرية في أوساط الشباب
١١٦	الآخر الفلسطيني بين الحلم والحكمة
١١٧	قانون الشباب إلى متى ؟
١١٨	الشباب الفلسطيني وسوق العمل
١١٨	دور الثقافة السياسية
١٢٠	ترويض النزعة العشائرية
١٢١	الشباب ومفاهيم الإصلاح الديني
١٢٢	الدين والإصلاح
١٢٣	العمليات الانتحارية وأثرها
١٢٤	من أين نبدأ
١٢٦	وماذا بعد المشاريع
١٢٦	مقاربة مع وضع الشباب في العالم العربي
١٢٨	ملاحظات ختامية
١٣٠	هوامش

تقديم

منذ عدة سنوات يدور نقاش في الساحة الفلسطينية حول ضرورة إجراء إصلاح . إصلاح في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية برمتها، المدنية منها والأمنية . وإصلاح في مركبات السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية كافة . وإصلاح في النظام التعليمي الفلسطيني ، والنظام السياسي والعمل الحزبي ، والقوانين ، ومنظمات المجتمع المدني ، إلى آخر القائمة التي قد تطول ، وقد تقصر . وفي الحوارات الدائرة حول الإصلاح ، يشارك رجال الدين المسلمون ، سواء الخطباء من على منابر المساجد ، أو السياسيون منهم ، سواء أولئك الذين في السلطة ، أو في صفوف المعارضة الإسلامية ، عبر كتاباتهم وأحاديثهم ، بالإصلاح . وما انتقادهم المستمر لبعض الظواهر السلبية المجتمعية . من وجهة نظرهم . إلا أحد أشكال المطالبة بالإصلاح . فلماذا ينأى هؤلاء وهؤلاء بأنفسهم عن تجنّب موضوع الإصلاح الديني ، سواء الخاص بالمؤسسة أو بالخطاب ، عن هذه العملية .

في هذا الكتاب (الفضاء الديني . . نظرة إصلاحية)؛ يخطو مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان خطوة أخرى على طريق فتح باب النقاش حول قضايا الإصلاح الديني في فلسطين . هذه الطريق التي بدأها المركز بتاريخ ١١/١٢/٢٠٠١ عندما عقد مؤتمراً حول " فلسفة التعليم الديني العالي في فلسطين "؛ بالتعاون مع كلية الشريعة في جامعة النجاح الوطنية . واستمر بالسير عليها من خلال إنجاز مشروع حول " مناهج التعليم الديني في الجامعات الفلسطينية من منظور حقوق الإنسان "؛ توجّه بإصدار كتاب بعنوان " حقوق الإنسان في مناهج التعليم الديني العالي في فلسطين "؛ وأعقبه بعدة كتب ، وهي : " في التعليم الديني العالي وحقوق الإنسان "؛ " الخطب المنبرية وحقوق الإنسان "؛ " الفكر الديني وحقوق الإنسان " .

وبين العمل على إنجاز وإصدار هذه الكتب نظم المركز ، بالتعاون مع مديرية الأوقاف في مدينة نابلس ، دورة تدريبية شارك فيها أئمة مساجد وواعظات حول " الفكر الديني وحقوق الإنسان "؛ كما ونظم دورة مشابهة بالتعاون مع وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في مدينتي رام الله والبيرة . وخطا المركز خطوة أخرى عندما نظم بتاريخ ٢٩/٨/٢٠٠٥ مؤتمراً بعنوان " دور القيادات الدينية بعد الانسحاب الإسرائيلي وتداعياته "؛ شارك فيه رجال الصف الأول من القادة الدينيين والإسلاميين في البلاد ، واقتربوا في نقاشهم من العلاقة بين الدين والدولة ، بناء على اقتراح قدّم

من إدارة المركز . وحظي هذا المؤتمر ، الذي كان الأول من نوعه في فلسطين ، باهتمام رجال الدين والفكر والسياسة والأكاديميين والمتقنين ووسائل الإعلام في البلاد .

وفي إطار توسيع دائرة البحث بالفضاء الديني في فلسطين ، تناولت مجلة (تسامح) التي يصدرها المركز في عددها التاسع (السنة الثالثة - حزيران ٢٠٠٥) موضوع تعريب الكنيسة الأرثوذكسية في فلسطين ، وذلك في أعقاب الحركة الشعبية المناهضة للبطيركية اليونانية الأرثوذكسية في فلسطين . إن تناول هذا الموضوع جاء من زاوية البحث في العلاقة بين الكنيسة (الدين) والسلطة ، ومن باب محاولة الكشف عن مكانة الكنيسة الأرثوذكسية في البناء السياسي/ القانوني في فلسطين .

إن طرح قضايا الإصلاح الديني في البلاد على طاولة البحث والحوار تتعزز ضرورته اليوم أكثر من أي وقت مضى ، وبخاصة لأن القوتين السياسيتين الكبيرين ، السلطة الحاكمة وحزبها الرئيس ممثلاً بحركة (فتح) ؛ والمعارضة الإسلامية وحزبها الكبير ممثلاً بحركة (حماس) ؛ تستخدمان الدين استخداماً سياسياً على نطاق واسع . يتم هذا التجاذب الحاد في ظل غياب قوة ثالثة مؤثرة وقادرة على الحد من ظاهرة التقاسم الشعبي ثنائي الأبعاد بينهما . بل إن هذه القوة ، وهي الموسومة بصفات " اليسار " و " العلمانية " ؛ نراها ، وفي بعض جوانب خطابها ، تنجر أيضاً إلى استخدام بعض مركبات خطاب القوتين الرئيسيتين ، أي الخطاب الديني .

إن طبيعة النظام السياسي الفلسطيني القائم تركز على هذا الجدل والصراع الدائر حول العلاقة بين الحيز الديني والنظام السياسي في ظل حالة من الالتباس تحكم هذه العلاقة . وفي اعتقادنا أن على هذا النظام أن يحسم توجهه وخطابه وعلاقته بالدين ، ويخرج من الحالة التوفيقية القسرية بين الدين والدنيا ، وذلك من أجل الحفاظ على قدسية المقدس وتعاليمه ، وإبقاء السياسة وشجونها وشؤونها في عالم الأرض والمصالح الحزبية والسلطوية ، بما لها ، وبما عليها .

لذا ، وفي خطوة أخرى ، وليست أخيرة ، على تلك الطريق ، يقدم مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان هذا الكتاب الجديد الذي يتناول موضوع الفضاء الديني وقضايا الإصلاح . وفي هذا الكتاب ساهم أربعة من الباحثين الفلسطينيين في تقديم رؤيتهم حول واقع المؤسسة الدينية في فلسطين ، ورؤاهم حول إصلاحها .

ويؤكد المركز أن دافعه في العمل على قضايا الإصلاح بشكل عام ، والإصلاح الديني بشكل خاص ، ينطلق من أرضية الحاجة الفلسطينية ، أولاً ، وثانياً ، وعاشراً ، وأخيراً ، وليس من أي أرضية أخرى . لقد وعى المركز منذ حين من الزمن هذه الحاجة ، وعمل على أجنحتها بمعزل عن أي دعوة خارجية ، انطلاقاً من رؤيته أن الواقع الفلسطيني يحتاج إلى مثل هذا الجهد التراكمي .

يحتوي هذا الكتاب على أربعة محاور ، وتعقيب ، تناول كل محور منها قضية الإصلاح الديني من زاوية محددة ، يجمع بينها خيط واحد ، هو خيط قضية الإصلاح المطروحة . وهذه المحاور هي :

- إصلاح المؤسسات الدينية، للباحث زهير الدبعي، وهو يشغل منصب مدير الأوقاف في محافظة نابلس.
- إصلاح العملية التعليمية لمساق التربية الإسلامية، للدكتور ماهر حامد الحولي وهو يشغل منصب رئيس مجلس الإفتاء الأعلى في الجامعة الإسلامية في قطاع غزة.
- المؤسسات والجمعيات الإسلامية النسائية في فلسطين: فكر نسوي جديد أم تقليد؟ للدكتورة هديل رزق-القزاز، وهي ناشطة نسوية وباحثة في قضايا حقوق الإنسان، وبخاصة قضايا التنمية والمرأة.
- دور الشباب في عملية الإصلاح، للباحث والصحفي عاطف سعد.
- وأما التعقيب فقام به الكاتب والباحث سميح محسن، عضو إدارة المركز.

وفي النهاية، يؤكد مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان أن الآراء والاجتهادات التي يطرحها الباحثون المشاركون في هذا الكتاب تعبر عن وجهات نظرهم بالدرجة الأولى، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز. كما ويؤكد أن تبويبها على الشكل الذي وردت فيه، إنما هو خاضع لاعتبارات البحث، وليس لأي اعتبار آخر.

مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان

تعقيب

الخطاب الديني بين التنزيل والتأويل

سميح محسن

باحث في المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

حسناً يفعل بعض الكتاب والمفكرين والباحثين الإسلاميين عندما يقرّون بضرورة إجراء إصلاح في المؤسسة الدينية الإسلامية، سواء على مستوى الخطاب الديني، أو على المستوى الإداري والتنظيمي للمؤسسة الدينية. إن هذا الاستحسان الذي نبديه هنا ليس من باب الإمساك باعترافهم بوجود عطب ما في هذه المؤسسة، والتلويح به مقابل إنكار كتاب ومفكرين إسلاميين آخرين بوجود هذا العطب، وإنما من باب استعدادهم لطرق باب الإصلاح، والدعوة له، ثم الإسهام في تقديم وجهات نظرهم واقتراحاتهم حول هذا الموضوع، كخطوة جادة نحو الإصلاح. فهذا الاعتراف يُشكل بداية جادة وجيدة.

يشكل هذا الكتاب الذي وضعه مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان بين يدي للتعقيب عليه، خطوة أخرى من الخطوات التي يخطوها المركز على طريق طرق أبواب الحيز الديني في فلسطين. إن طرق هذا الباب نقطة محتسب للمركز، وبخاصة أنه يفتح المجال للباحثين المتخصصين، من متدينين وعلمانيين، للكتابة حوله، وإبداء آرائهم فيه، دون تحيُّز إلا للحقيقة العلمية، ولبادئ حقوق الإنسان والتسامح والتعددية ورؤى التنوير.

يضم هذا الكتاب أربعة محاور، ساهم في كتابتها كتاب وباحثون، بعضهم محسوب على تيار التدين، وليس بالضرورة على الإسلام السياسي، وبعضهم محسوب على تيار الإسلام السياسي، وبعضهم ليس محسوباً على هذا التيار أو ذاك. وأما المباحث الواردة في هذا الكتاب فهي كالآتي:

- إصلاح المؤسسات الدينية، للباحث زهير الدبعي، وهو يشغل منصب مدير الأوقاف في محافظة نابلس.
- إصلاح العملية التعليمية لمساق التربية الإسلامية، للدكتور ماهر حامد الحولي، وهو يشغل منصب رئيس مجلس الإفتاء الأعلى في الجامعة الإسلامية في قطاع غزة.
- المؤسسات والجمعيات الإسلامية النسائية في فلسطين: فكر نسوي جديد أم تقليد؟ للدكتورة هديل رزق-القرزاز، وهي ناشطة نسوية وباحثة في قضايا حقوق الإنسان، وبخاصة في قضايا التنمية والمرأة.
- دور الشباب في عملية الإصلاح، للباحث والصحفي عاطف سعد.

إصلاح المؤسسات الدينية

في الفصb الأول، يتناول الباحث زهير الدبعي، مدير الأوقاف في محافظة نابلس، موضوع "إصلاح المؤسسات الدينية" في فلسطين. وينطلق في بحثه من قاعدة هامة، وهي ضرورة "التمييز الواضح بين الشريعة والفقه"؛ فهذا التمييز "ليس بدعة، ولا فهماً جديداً للدين، وإنما تأكيد على الأصول التي لا تخلط بين كلام الله وكلام البشر، وبين الشريعة والفقه، وبين البرنامج الاجتماعي والسياسي لتنظيم ديني وبين الدين نفسه". لذا فإنه يدعو للتمييز الواضح والحاسم بين "النص الإلهي المقدس الوارد في القرآن الكريم وصحيح الحديث النبوي الشريف من جهة، وبين فهم الناس لهذا النص المقدس"؛ أي التمييز بين التنزيل والتأويل.

ويتحدث الباحث عن مستويين لإصلاح المؤسسات الدينية، المستوى الأول يعالج نمط التدين والفكر الديني، وهو الأهم والأكثر جدية، والثاني يعالج قضايا إدارية. ويؤكد على أن غاية الدين هي الإصلاح، مستعرضاً بعض مدارس التفسير وجهاد الصحابة في الإصلاح. ويتقد تسليم قوى سياسية وثقافية واجتماعية واقتصادية باستفراد قوة سياسية، أو أكثر، في أنها (المثلة الشرعية الوحيدة للإسلام) وللتراث، والعصر الذهبي، وللمتدين، وإنها الناطقة المعتمدة الحصرية للثقافة. ويورد ثلاثة مؤشرات على هذا الاستفراد في الساحة الفلسطينية، وهي: رواج مصطلح "القوى الوطنية والإسلامية"؛ رواج مصطلح "الحركة الإسلامية"؛ وروج "راية الشهداء".

وفي بحثه، يحدد الدبعي المؤسسات والفعاليات الدينية في فلسطين بما يلي: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية؛ القضاء الشرعي؛ الإفتاء؛ مباحث التربية الإسلامية والتلاوة والتجويد في المناهج المدرسية؛ لجان الزكاة التابعة رسمياً لوزارة الأوقاف، والمستقلة فعلياً بما أصبح لبعضها من سطوة ونفوذ لما حققت من نجاحات كثيرة، وأصبحت تدير منظومة من الأعمال الخيرية، وكفالة الأيتام، وخدمات طبية ومستشفيات، ومصانع ومزارع، ومدارس، وعقارات؛ وسائل الإعلام؛ الحركات السياسية التي تستخدم الدين "كرأس مال سياسي خاص بها" أو التي تعمل تحت مظلة ولافتة دينية، بما في ذلك ما يعرف بالبنوك الإسلامية ودعاياتها وإعلاناتها؛ آلاف الأشرطة والأقراص المسموعة والمرئية؛ المدارس (الإسلامية) التي تديرها جمعيات خيرية وغيرها؛ لجان تعليم ترتيل القرآن الكريم وتحفيظه؛ والجمعيات الخيرية والمجالس واللجان الثقافية والرياضية والنقابية، و فرق الأناشيد، وغيرها التي تستخدم الدين لأغراض تحقيق مكاسب سياسية وغير سياسية. ويتناول الباحث من بينها وزارة الأوقاف والشؤون الدينية كدراسة حالة.

إن من الأهمية بمكان التأكيد على صحة الفرضية التي ينطلق منها الباحث زهير الدبعي في بحثه، وهي فرضية تقوم على ضرورة التمييز الواضح والحاسم بين "التنزيل" و"التأويل"؛ أي بين النص المقدس (القرآن الكريم وصحيح الحديث النبوي) وبين فهمنا وتفسيرنا كبشر لهذا النص. وهذه الفرضية كثيراً ما يرفضها باحثون ومفكرون وسياسيون إسلاميون بادعاء أن الفصل بين "التنزيل" و"التأويل" يُعد "مدخلاً للهجوم على الإسلام!!" وبخاصة إذا دعا إليه أناس

علمانيون . ويحمل هذا الرافض من قبلهم في ثناياه رافضاً لقراءة التاريخ السياسي للإسلام . إن تاريخ الإسلام ، كغيره من تاريخ الأمم والشعوب ، هو تاريخ دولة ورؤى ومؤسسات حكم ومصالح وبرامح سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وصراع على السلطة . لذا فإن تاريخ الإسلام شيء ، والإسلام نفسه شيء آخر تماماً . فالتمييز بين الإسلام والمسلم ، بين الإسلام وتاريخ الإسلام ، بين النص المقدس وتفسيرنا له ، مقدمة ضرورية عند الحديث عن أي عملية إصلاحية ، أو محاولة إصلاحية ، وهذا ما يقربه الباحث في ثنايا بحثه .

إن التمييز بين الشريعة والفقه ، بين النص المقدس وتفسيره ، بين القرآن الكريم وتأويله ، يعتبر مدخلاً صحيحاً لأي باحث يشاء تناول موضوع الإصلاح الديني ، فالنص المقدس ثابت ، أما تفسيره فهو متحرك . إن تفسير النص يعتمد على معطيات الواقع وتطوره ، وثقافة وعلم ورؤى المفسر لهذا النص ، وإلا لما فُتِحَ بابُ الاجتهاد في الإسلام ، ولما ظهرت المدارس الفقهية العديدة على امتداد التاريخ الإسلامي . إن مفكرين إسلاميين عديدين معاصرين ينادون بإعادة قراءة النص المقدس قراءة جديدة تناسب مع تطور الحياة والثقافات وحاجات البشر ، لا التعامل معه بعيداً عن التطورات التي شهدتها البشرية ، ولا يعد ذلك بأي شكل من الأشكال مساساً بالنص المقدس .

لقد انطلقت دعوات الإصلاح الديني في وقت مبكر من زماننا المعاصر ، وشكل كتاب المفكر الإسلامي المصري علي عبد الرازق " الإسلام وأصول الحكم " الذي صدر عام ١٩٢٥ بدايات مبكرة في هذا المجال ، حيث دعا إلى إقامة الدولة المدنية ، وطالب بفصل الدين عن الدولة ، وبمساواة مواطني الدولة بالحقوق والواجبات ، ما جعله يتعرض إلى هجوم من قبل الإسلاميين المحافظين ما يزال مستمراً حتى الآن . لقد وصف المفكر الإسلامي المعاصر طارق البشري دعوة عبد الرازق تلك بـ (الإصلاح الضال) ؛ بينما وصف محاولات جمال الدين الأفغاني ومحمد إقبال والدعوة الوهابية بالإصلاح الحميد . (الضال والحميد في فكر الإصلاح الديني ؛ صحيفة العربي ، القاهرة ؛ ٢٧ / ٣ / ١٩٩٥) .

ويمثل التيار الإصلاحي الذي أطلقه علي عبد الرازق اليوم عديدون من المفكرين الإسلاميين في الوطن العربي ، نذكر منهم - على سبيل المثال لا الحصر - كلاً من : محمد أركون (الجزائر) ؛ صلاح الدين الجورشي (تونس) ؛ حسن حنفي ونصر حامد أبو زيد (مصر) ؛ عبد الله أحمد النعيم (السودان) وآخرون . وكما لقيت رؤى علي عبد الرازق الإصلاحية من رافض من قبل الإسلاميين المحافظين ، فإن رؤى هؤلاء المفكرين الإصلاحيين الجدد تقابل بالرفض من قبلهم أيضاً . إن دعوات الإسلاميين الإصلاحيين لا تخرج عن نطاق الدعوة لإعادة صياغة خطاب إسلامي معاصر يستجيب لشروط الحداثة ومنجزات البشرية دون التخلي عن جوهر الفكر الإسلامي ، أو إحداث قطيعة مع الموروث الثقافي الإسلامي .

وفي ثنايا بحثه ، يؤكد الدبعي على أن غاية الدين الإصلاح ، أي أن الهدف الأساسي للدين هو إصلاح شؤون البشر ، ويفرد مساحة للحديث عن هذا الموضوع مستشهداً بما ورد في النص

المقدس، وما روي عن الرسول من أفعال وأقوال في هذا المجال، وبجهود الصحابة ورؤاهم. ثم يستعرض محاولات حركات الإصلاح التي شهدتها القرن الماضي، ويركز على محاولات حركة الإخوان المسلمين كأكبر وأوسع حركة في تاريخ الإسلام السياسي المعاصر، ويؤكد على فشل جهود هذه الحركة في إحداث إصلاح ديني.

يقول الدبعي: "لدينا صحوة إسلامية نلمس آثارها على كل صور الحياة... يلاحظ ارتفاع زاحف في عدد المساجد والمصلين والصائمين والحجاج والمعتمرين والمتحجّين، وشيوع أسماء مثل إسلام وعبادة ومصعب... ومكانة أعلى للأئمة والخطباء... ونشر آلاف الكتب... كما يلاحظ عدم إحراز أي تحسن على أخلاق المسلمين وتمسكهم بالقيم والفضائل الدينية كالصدق والأمانة... إلخ ويقرب بأن "العرب والمسلمين كانوا أفضل حالاً قبل ما يعرف بالصحوة الإسلامية، وذلك لأن المسلمين أصبحوا بعد ثلاثة عقود من (الصحوة الإسلامية) أكثر انقساماً وفقراً وفساداً واستبداداً وضعفاً وهواناً".

لا نظن أن ربط حركات الإسلام السياسي بقضايا الإصلاح الديني هو ربط دقيق من قبل باحث ذي عقلية نقدية. إن حركات الإسلام السياسي، ومنها حركة الإخوان المسلمين، التي تأسست كجماعة في مصر عام ١٩٢٨، هي أحزاب أو حركات سياسية تسعى لاستخدام الدين كأيدولوجيا لفكرها وممارساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتسعى لأسلمة مجتمعاتها وفق تفسيرها ورؤاها للإسلام، وهذا أمر لا يعيبها في شيء إذا ارتضت ممارسة عملها في إطار قبولها لشرعية التعددية وقبول الآخر الداخلي كما هو. إنما ما يُسجّل على هذه الحركات والأحزاب من مأخذ هو محاولاتها احتكار الدين وتجيير شرعيته لها وحدها دون غيرها، بما في ذلك ظاهرة التدين الشعبي!! وهذا ما يلاحظه الباحث، ويوجه سهام النقد إليها فيه، وهو محق في ذلك.

أن تلك الأحزاب والحركات ذات الأيدولوجيا الدينية تسعى إلى أسلمة المجتمع استناداً إلى تاريخ السلف الصالح، وليس استناداً إلى رؤى تحديثية وتنويرية، فهي تذهب، في معظمها، ليس إلى إعادة قراءة النص في ضوء الراهن، وإنما إعادة الناس لتمثل الماضي عن طريق "الافتداء بالسلف الصالح" دون الأخذ بعين الاعتبار التطورات التي أحرزها التاريخ البشري، ومنها الحضارة العربية الإسلامية، خلال القرون الماضية، ودون إحسان فهم مقولتهم الشائعة: (إن القرآن صالح لكل زمان ومكان). بمعنى أن تلك الأحزاب والحركات، وإن كان يحمل هذا الكلام قدراً من التعميم غير المستساغ علمياً، لم تُحسن تفسير هذه المقولة، وتعيد قراءة النص المقدس في ضوء الراهن، وهذا بالتأكيد لا يشكل أي مساس بالنص. وتذهب بعض الجماعات الأصولية للافتداء بالسلف الصالح حتى باللباس، وكأنها تسعى إلى تمثل صورة عصرهم في كل شيء، وفي هذا إلغاء تام لِسُنّة الحياة في التطور.

وفي القسم الثاني من بحثه، يتناول الباحث قضية الإصلاح الإداري في المؤسسات الدينية في فلسطين، وينتقد اختصار الدين في فئة بعينها، أو احتكاره من قبل حزب سياسي بعينه. وفي هذا

الإطار يوجه انتقاداً إلى محاولات حركة الإخوان المسلمين في فلسطين، والأحزاب السياسية المنبثقة عنها في احتكار الدين لصالحها، وكيف تمكنت تلك الأحزاب من أخذ هذه (الشرعية) دون انتباه حركات العمل الوطني الفلسطيني أو تيار الدين الشعبي إلى ذلك. واستشهد على ذلك برواج مفهوم "القوى الوطنية والإسلامية"؛ ورواج مفهوم "الحركة الإسلامية"؛ و"استخدام الشهادتين على راية خاصة بحركة سياسية واحدة". ويتناول أيضاً كيف تمكنت حركة الإخوان المسلمين من دائرة الأوقاف الإسلامية في فلسطين "بدءً من الوزير ووصولاً إلى الخطباء والمؤذنين". ويتنقد استخدام المساجد لأغراض الدعاية السياسية، سواء من قبل الحكم أو المعارضة.

وعندما يتحدث الدبعي عن الإصلاح داخل وزارة الأوقاف في هذا البعد بالذات نراه يضع حركة (فتح) مقابل (حركة الإخوان المسلمين)؛ ولا يضع السلطة الوطنية الفلسطينية (الحكم) مقابل (الإخوان/ المعارضة). ونعتقد أن هذه المقاربة تحمل في ثناياها شكلاً من أشكال الصراع السياسي على المؤسسة الدينية وليس الإصلاحي، وبخاصة إنه أشار إلى رفق حركة (فتح) وليس (الحكومة الفلسطينية) وزارة الأوقاف بحوالي "عشرين قيادياً تم تعيينهم في مواقع الصف الثاني والثالث لوزارة الأوقاف". ويقول: "لم تنتبه حركة فتح إلى أن الحضور الأكثر فعالية وجدوى لا يكون بحشد مدرء و(مدرء عامون) وإنما بالجنود في الميدان".

إن هذه المقاربة تتعد عن مختلف الرؤى الإصلاحية القيمة التي طرحها الباحث في بحثه. فرفد وزارة الأوقاف الفلسطينية، التي اتخذها الباحث كنموذج لضرورة إجراء إصلاح في مركباتها وتوجهاتها وبرامجها، بعناصر (فتحوايين) دون غيرهم لا يعني بالضرورة أن ذلك سيقود إلى إصلاح هذه المؤسسة الدينية، بل يعني أنه سيقود إلى سيطرة حركة (فتح) على الوزارة بديلاً عن سيطرة غيرها، سواء كانوا من الإخوان المسلمين، أو من غيرهم. وهذا يدخل في باب الصراع على تسييس الدين. كما أن السلطة الفلسطينية عليها من المآخذ في قضايا الإصلاح ورفضه الشيء الكثير، ولا نظن أنها الجهة المؤهلة لذلك في إطار مركباتها الحالية.

وفي مكان آخر، في الرسالة التي أرفقها الباحث كملحق لبحثه، وهي تلك الرسالة الموجهة من قبله، بصفته مدير الأوقاف في محافظة نابلس، إلى رئيس بلدية طوباس (انظر الملحق المشار إليه) تأكيد على ضرورة تحييد المسجد، وتحييد الدين أيضاً عن أي صراعات أو نزاعات سياسية. ولتأكيد صحة موقفه هذا أشار إلى اتفاق تم التوصل إليه من قبل الفعاليات السياسية في بلدة عصيرة الشمالية لتحديد المسجد، والنأي به عن استخدامه مكاناً للصراع والاختلاف. وكان مؤيداً، بل ومشيئاً بهذا الاتفاق وتوجهاته.

وفي إطار تعزيز موقفه هذا، أي تحييد الدين عن العمل السياسي، أشاد الدبعي بالتعديلات التي أدخلت على الدستور الجزائري، وبخاصة الفقرة الرابعة من ديباجته التي منعت تأسيس الأحزاب السياسية على أساس "ديني أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهوي"؛ ومنعت استخدام عناصر الهوية الجزائرية (الإسلام والعروبة والأمازيغية) في الدعاية الحزبية.

إصلاح العملية التعليمية

يتناول د. ماهر حامد الحولي، رئيس مجلس الإفتاء الأعلى في الجامعة الإسلامية في غزة، في الفصل الثاني من الكتاب موضوع "إصلاح العملية التعليمية لمساق التربية الإسلامية". وينطلق في بحثه من فرضية تقوم على ضرورة الجمع بين علوم القرآن وعلوم الحياة، بحيث يتمثل المتعلم مجموعة من القيم والمعارف والعلوم، ويعمل على تطبيقها منطلقاً من مدى ملاءمتها للواقع. ويسترشد الباحث بتجارب ابن سينا، والرازي، والفارابي، والخوارزمي وغيرهم من علماء وفلاسفة المسلمين، ويدعو الدارسين المعاصرين لأن "تُدْرَسَ أقوال السابقين في معاني كلام الله"؛ ويصف ذلك بأنه جيد، ويضيف: "والأجود منه متابعة هذه المادة ليكون التفسير ملائماً للعصر، بحيث يعيش الدارس مع آيات القرآن الكريم، وكأنها الآن أنزلت، فللكل زمان تفسير وفهم".

ويرى الباحث أيضاً أن العلم لا يحدّ بزمان أو مكان، لذا، لا بد من زرع هذه الفكرة في أذهان المتعلمين، بحيث يتمثل المتعلم ذلك ويتابع تحصيله ودراسته. وأن يكون العلم نافعاً، "فكم من علوم يقرؤها طلاب العلم لا صلة لها بواقع الحياة، فيصرف من وقته وجهده في تحصيلها قدراً لا يتناسب مع أهميتها، ثم لا يحقق منها فائدة تذكر. كما ينبغي مراعاة التوازن في تقديم الأولى فالأولى من العلوم، والأهم فالأهم من المعارف، بما يتناسب مع متطلبات الزمان والمكان. لذا، ينبغي إعادة النظر في المناهج التعليمية، وضرورة تعديلها لتكون متطورة مع الحياة والأحياء".

ويلخص أهداف التعليم بالوصول بالإنسان "لمرحلة العبودية لله عز وجل" وتنمية العلوم الإسلامية لتكون ملائمة لأحوال الناس، فالحركة التعليمية ينبغي أن تكون منبثقة من المجتمع وللمجتمع، دون أن تكون منعزلة أو منطوية، بحيث يكون العلم في واد، والمجتمع في واد آخر. وتثبيت معالم الحضارة الإسلامية، وإبراز رونقها وجمالها، وتنقية المعلومات من كل الشوائب والأخطاء، والأخذ من الثقافات الأخرى بما يتناسب مع روح التشريع الإسلامي وأهدافه. وتنمية مواهب الدارسين بحيث لا تكون الشهادات الممنوحة لهم غاية في ذاتها، والامتحانات الدورية وسيلة للترقي فحسب، ولا بد من متابعة الأمر ومواصلة الدرس لتحقيق الأهداف الكلية للإسلام.

ينطلق د. ماهر حامد الحولي في بحثه من فرضية "تفوق الثقافة الإسلامية والحضارة العربية الإسلامية عن بقية الثقافات والحضارات في المنهج والوسائل والغايات والأهداف... فهي ربانية المنهج، إسلامية الوسائل، كونية الغاية". ويشير في مطلع بحثه إلى أن الإصلاح لا يكون إلا "بالبحث عن جذور الداء، والتفتيش عن أصول العلة، وعن المحرك الأساس لهضمة المسلمين الأولى". ويلخص ذلك بضرورة التزود بالتربية والرعاية والعلم والثقافة "إذ المطلوب قراءة هذا الكون بكل ما فيه من عوالم، ليستفيد الإنسان من حوله فيعيش سعيداً". ويستعرض ما ورد في القرآن الكريم والحديث النبوي من حض على العلم والتعلم.

ويبدو أن هذه المقدمة ارتبطت بهذا القدر أو ذاك بعنوان محثه الذي يتناول فيه " إصلاح العملية التعليمية لمساق التربية الإسلامية " فجاءت للتوافق مع عنوانه . وفي ثنايا بحثه، يقترب الباحث من واقع التعليم الديني في المجتمع الفلسطيني، ويتحدث عن مكانة الدين الرسمية، متقدماً موقف وزارة التربية والتعليم في تعاملها مع مادة الدين، سواء من حيث قلة عدد الحصص المقررة أسبوعياً مقارنة بحصص المواد الأخرى كالإنجليزية. على سبيل المثال؛ أو من حيث عدم احتسابها كمادة أساسية واعتبارها مادة ثانوية، وبخاصة في امتحان الثانوية العامة. كما ويتطرق إلى صعوبة بعض مواد المنهاج، وعدم تناسبها مع القدرات العقلية للطلاب في بعض المباحث، كمبحث الميراث للصف العاشر الأساسي. كما وينتقد حذف بعض المواد من المنهاج كالموضوع الذي يتناول الجهاد. على سبيل المثال؛ وفي ذلك إشارة غير مباشرة إلى إدخال تعديلات على هذا المنهاج بما يتلاءم مع الراهن سياسياً. ويخصص ما تبقى من البحث للحديث عن وسائل تدريس مادة الدين، وعن شخصية المعلم، وفي الخلاصة يقدم بعض النصائح والإرشادات في هذا المضمون.

وبالعودة إلى عنوان الفصل، نجد أن الباحث خصصه لمساق التربية الإسلامية، وليس لمساق التربية الدينية، وبذلك نأى بنفسه عن الحديث عن مساقات الديانات الأخرى، ونحددها هنا في الديانة المسيحية لسببين، الأول: وجود مواطنين فلسطينيين مسيحيين في البلاد يشكلون جزءاً أساسياً وأصيلاً من سكانها؛ والثاني: وجود مساقات دينية مسيحية في المنهاج الدراسي الفلسطيني. والإشارة الوحيدة في الكتاب حول مساق التربية المسيحية وردت في التوصيات التي أوردها في نهاية الفصل عندما أوصى في البند الأول منها باحتساب "مادة التربية الإسلامية ضمن مجموع الدرجات العامة للمسلمين والنصارى كل حسب امتحانه ودينه".

قد يقول قائل أن عمومية التعليم الديني (الإسلامي والمسيحي) لا تدخل في دائرة اختصاص الباحث، وكان الأجدر بالمركز أن يكلف رجل دين مسيحياً للكتابة حول هذا الموضوع، وقد يكون القائل محقاً في قوله هنا. ونحن إذا تناولنا هذه الجزئية بشيء من البراءة نوافق على ذلك، ولكننا إذا تناولناها من جوانبها العقائدية سنجد أن الأمر يختلف هنا. فالباحث في بداية بحثه، كغيره من آلاف الباحثين الإسلاميين، يبدأ بصيغ التفضيل والتمييز، ويقول: "إن الثقافة الإسلامية استمدت وقودها من الوحي الإلهي، وتبلورت بالسائل النبوية، فكانت خير حضارة عرفتها البشرية، علماً وعملاً، وسلوكاً وأخلاقاً، ورقياً وتقدماً". وطالما أننا نتحدث عن ثقافة وحضارة هنا، فإننا نجد تغييباً للحقائق العلمية التي تتحدث عن رؤى وصراعات وتنازع مصالح وصلاحيات في هذه الثقافة التي لم تكن كتلة واحدة في يوم من الأيام. ولو كانت كذلك لما وجدنا تمييزاً بين هذا الفيلسوف وذاك، بين هذا الفقيه وذاك. هذا فضلاً عن أن هذه الحضارة والثقافة تعاني منذ سنوات سكرات الموت.

هذا جانب، أما الجانب الآخر، فقد اقتصر الحديث في الفصل عن التعليم الأساسي والثانوي، ولم يتطرق إلى مساقات التربية الدينية في الجامعات الفلسطينية، وبخاصة في كليات الشريعة التي لا زالت تدرس كتباً قديمة إلى حد ما. فلو أخذنا ما يُدرّس في بعض كليات الشريعة في

الجامعات الفلسطينية نجد أن هناك كتباً صدرت قبل خمسين عاماً، منها: كتاب (خلق المسلم) للشيخ محمد الغزالي (١٩٥٣)؛ (حاضر العالم الإسلامي) للمؤلف الأمريكي لوثر روب ستودار (١٣٤٣ هـ)؛ (كيف ندعو الناس) للكاتب عبد البديع صقر (١٩٥٣) وغيرها يعود صدوره إلى أربعين عاماً أو يزيد مثل كتاب (مقارنة الأديان) للكاتب أحمد شلبي (١٩٦٠).

لقد حصر الباحث بحثه في التعليم ما قبل الجامعي أولاً، وفي الجوانب الشكلية للداء الذي يحتاج للإصلاح ثانياً، وبالتالي للدواء. لم يتطرق الكاتب للمنهج الدراسي نفسه، وكأن هناك تسليماً بأن منهج تدريس مادة التربية الإسلامية في المدارس الفلسطينية على ما يرام، يستجيب للراهن، فلسطينياً ودولياً، وتُراعى فيه قضايا معاصرة كالتعددية والتسامح وقبول الآخر وحقوق الإنسان. إن تلك القضايا، شتناً ذلك أم أبيناً، أصبحت اليوم جزءاً من الثقافة السياسية والحقوقية الفلسطينية، لذا فإن المطلوب إدراجها في مناهج التدريس، بما في ذلك منهج تدريس مادة التربية الدينية، دون لّي ذراع النص، أو تأويله تأويلاً لا يحتمله. وكما قال الباحث نفسه موجهاً حديثه للدارسين: "أن تُدرّس أقوال السابقين في معاني كلام الله جيد، والأجود منه متابعة هذه المادة ليكون التفسير ملائماً للعصر، بحيث يعيش الدارس مع آيات القرآن الكريم، وكأنها الآن أنزلت، فلكل زمان تفسير وفهم".

أما ما يتعلق بإشارتنا إلى موضوع التعليم في كليات الشريعة فمن المؤكد أن العدد الأكبر من خريجي هذه الكليات سيتوجهون إلى قطاع التعليم، فإذا لم يجر إصلاح في النظام التعليمي الجامعي فإن هؤلاء الخريجين الذاهبين للتدريس في مدارس ما قبل التعليم الجامعي لن يكونوا قادرين على إحداث التغيير المنشود، أو الإصلاح المطلوب. وبالتالي فنحن بحاجة إلى إحداث تغيير ثوري في التعليم الديني الجامعي، سواء فيما يتعلق بالمنهج المقررة، أو بأساليب التدريس التي تستبعد إعمال العقل، وتفضل عليه النقل. ولثلاث نفع في مغالطة منهجية، فإن ما ينطبق على التعليم الديني الجامعي ينطبق على التخصصات الجامعية كافة.

إن تركيز الباحث على الجوانب الشكلية جاء بدون أدنى شك على حساب الجوانب الموضوعية، أي نص مادة التدريس، ومدى ملاءمتها لاحتياجات المجتمع الفلسطيني، وحتى لو كان هناك إقرار بالقبول بهذه المادة، لا ضير من الإشارة إليها، وهذا ما لم يرد في الفصل. هذا مع العلم أن الباحث تحدث في الجزء الأول من بحثه على ضرورة التركيز على تطوير العلوم الشرعية والفقهية " فالمنهج التي يجب وضعها للدارسين ينبغي أن تكون: موافقة للفطرة السليمة؛ محققة للعبودية لله من خلال تسخير العلوم المختلفة لإبراز عظمة الخالق، ودقة صنعه، وتفردته؛ منمية للشخصية الإسلامية؛ علماً وحكمة وتزكية، من خلال فتح آفاق التوسع في العلم، والتجربة، والاختراع، والاكتشاف، والإبداع". وقوله كذلك: "ومن إصلاح التعليم في مادة الفقه: إعطاء أهمية واضحة لمادة المعاملات في الفقه الإسلامي، فالعبادات أشبعت بحثاً، والمسلم في المعاملات يظن أنها غير موجودة، أو أنها بعيدة عن الواقع، فلا بد من صياغة جديدة لفقه المعاملات المالية. وتزويد طالب العلم الشرعي بمعارف عامة عن الطب والفيزياء والكيمياء والعلوم الطبيعية وغيرها، ليتوافق ما يعرفه من أحكام الشريعة مع حقائق العلوم، بدل أن يتحدث

في أشياء تتعارض مع حقائق العلم الحديث . ولا يُعدّ هذا خروجاً عن تخصصه ، بل هو من صميم فهمه للقرآن الكريم في آيات الإعجاز العلمي في القرآن ، وكذا الحال في السنة . إضافة إلى إدخال مناهج تتواءم مع التقنيات الحديثة ، والتطور الكبير الذي يعيشه العالم اليوم ، وخاصة ما يتعلق بالحاسب الآلي (الكمبيوتر) والشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت) وإتقان إحدى اللغات العالمية . إلا أن الباحث ، وعند تناوله " واقع التعليم الديني في المجتمع الفلسطيني " لم يتناول المادة التدريسية نفسها ، ولم يفحص مدى ملاءمتها لرؤيته في تطوير العلوم الشرعية والفقهية .

النسوية الإسلامية

تتناول الدكتورة هديل رزق- القزاز ، الناشطة والباحثة في حقوق الإنسان ، في المحور الثالث من الكتاب موضوع " المؤسسات والجمعيات الإسلامية النسائية في فلسطين : فكر نسوي جديد أم تقليد؟ " . وفي بدايته تقترب من طرح أسئلتها حول الأدبيات المتعلقة بالنساء والإسلام ، " فمنها من يتحدث عن مفاهيم الإسلام وتفسير موقف الإسلام من النساء ، أو حقوق وواجبات المرأة في الإسلام " ؛ ومنها ما بات يُعرّف حديثاً " بالنسوية الإسلامية " ؛ وهو " نمط من الدراسات التي باتت تنتشر على أيدي نساء مسلمات من خلفيات اجتماعية وثقافية متنوعة ، وتحاول بالأساس الوصول إلى تفسيرات نسوية للفقه والشرع وجميع ما يتعلق بحياة النساء العامة والخاصة . ومن أنماط هذه الدراسات ما يحاول فهم موقع النساء في الحركة الإسلامية ، ومدى قدرتهن على التأثير والتغيير والتنظيم ، ومدى قدرتهن على الوصول إلى مواقع قيادية في الحركات الإسلامية ، والموانع أو الدوافع وراء هذه القدرة " .

يُصنّف هذا الفصل ضمن النمط الثاني من الدراسات ، وفيه تتساءل الباحثة إن كان توجه الحركة الإسلامية لمأسسة العمل النسوي قراراً ذاتياً للحركة ، أم كان ردة فعل على انتشار المؤسسات النسوية العلمانية التي بدأت تناقش ، في العقد الأخير من القرن الماضي ، قضايا حساسة منها " تغيير في القوانين المعمول بها ، ومطالبة بمشاركة أوسع للنساء في الحياة السياسية والعامة ، وبحقوق أكثر للنساء ، حيث بدأت في ذلك الوقت جهود تؤثر في تبلور هوية نسوية إلى جانب الهوية الوطنية " . وتقول أن الانتقال إلى العمل المؤسسي كضرورة من ضرورات العمل الدعوي ، جاء متزامناً مع انتشار العمل الأهلي الفلسطيني ، وانتشار المؤسسات التي تعنى بشؤون المرأة في جميع مراحلها العمرية ، وعلى كافة المستويات الفكرية والثقافية . وعليه فإن " التصدي للمؤسسات العلمانية ذات الفكر الغربي ، وحماية الأسرة ، المعقل الأخير ، هما السببان الرئيسان للنشاط النسوي الإسلامي في فلسطين " . وتستعرض التطور التاريخي للعمل النسائي الإسلامي في فلسطين ، مع محاولة تلمس تطور الفكر النسوي الإسلامي خلال المراحل التاريخية المختلفة .

وتناقش الكاتبة في هذا المبحث أيضاً موقفاً للحركة النسوية الإسلامية من المشاركة في الانتخابات ، وموقفها من قضايا حقوق المرأة ، كالقتل على خلفية ما يسمى " شرف العائلة " ؛ على سبيل المثال . وتشير إلى أن الخطاب النسوي الإسلامي في فلسطين لم يجرؤ حتى الآن على الخوض في قضايا ذات علاقة بالحيز الخاص ، وموقع المرأة في الأسرة والقضايا ذات العلاقة بالأحوال الشخصية ،

كالميراث، والزواج المبكر، وزواج الأقارب، وتعدد الزوجات، وغيرها " من القضايا التي لم يتم معالجتها أو الخوض فيها بقوة وبرؤية نسوية واضحة " .

وفي بحثها هذا، تلامس د. هديل رزق-القزاز، العديد من القضايا التي تتعلق بموضوع الخطاب النسوي الإسلامي في فلسطين، بعد إشارتها إلى النمط الذي يتناول مفاهيم الإسلام وتفسير موقف الإسلام من النساء، أو حقوق وواجبات المرأة في الإسلام. وتستعرض التطور التاريخي للعمل النسائي الإسلامي في فلسطين، وتحاول تلمس تطور الفكر النسوي الإسلامي خلال المراحل المختلفة، والرؤية النسوية التي تتبناها المؤسسات الإسلامية، كالموقف من الانتخابات، والموقف من قضايا حقوق المرأة، كالموقف من ظاهرة القتل على خلفية ما يسمى " شرف العائلة " . وتستعرض الباحثة نقاط قوة العمل الإسلامي النسوي في فلسطين، وتحدها بالقدرة على التنظيم؛ القدرة على ترويح الأفكار والتوجهات، والقدرة على التشبيك مع مؤسسات نسوية إسلامية. كما وتستعرض نقاط ضعف العمل الإسلامي النسوي كغياب التمثيل النسوي في الأطر القيادية للعمل الإسلامي؛ عدم وجود فقيهات أو نسويات إسلاميات في فلسطين، وغياب التنسيق أو تبادل الأفكار والمعلومات مع المؤسسات النسوية العلمانية .

لقد اعتمدت الباحثة في صياغة بحثها ليس فقط على معرفتها بتفاصيل الحركة النسوية الفلسطينية، بشقيها الديني والعلماني وفق ما هو معلن ومكتوب ومحكي عنه، وإنما اعتمدت أيضاً على إعداد استبيان ضمته العديد من الأسئلة التي تدور حول الهياكل التنظيمية للمؤسسات النسوية الإسلامية في فلسطين؛ والتشبيك والعلاقة مع مؤسسات نسوية في الوطن أو في المنطقة العربية والعالم؛ والرؤية النسوية التي تتبناها هذه المؤسسات؛ وكيفية صياغة الأفكار والتوجهات وترويجها. إن هذا الاستبيان، فضلاً عن المعرفة الدقيقة للباحثة بتفاصيل العمل النسوي في فلسطين، منح الباحثة حيزاً ملائماً لتناول هذا الموضوع من جوانبه المختلفة .

حاولت الباحثة جاهدة ملامسة القضايا التي تتعلق بالحيز الخاص للنساء، إلا أن الإشكالية التي واجهتها، وتواجه أي باحث في هذا الشأن، خضوع النسوية الإسلامية للرؤية الذكورية في تفسير النص المقدس. فالنسويات الإسلاميات يعدن للرؤية الذكورية في التفسير والفقهاء في قضايا تتعلق بحيزهن الخاص، ويرتكزن عليها بالرد على الدعوات التي تنادي بضرورة المساواة بين المرأة والرجل، انطلاقاً من الرؤية الذكورية. ومن الأمثلة على ذلك حق المرأة بتقلد الوظائف العليا في الدولة، وكما ذكرت الباحثة، وبالأحوال الشخصية، كالميراث، والزواج المبكر، وزواج الأقارب، وتعدد الزوجات، وغيرها .

تعتبر قضية شغل المرأة للمناصب العليا في الدولة أحد أبرز الإشكاليات التي يدور حولها جدل حاد داخل المجتمعات العربية والإسلامية، يرى معظم الإسلاميين إن تقلد المرأة تلك المناصب تتعارض مع أحكام الشريعة. ويستند كثير من رافضي تقلد المرأة للمناصب العليا هؤلاء إلى حديث النبي (ص): " يا معشر النساء، تصدقن فإنني أريتنكم أكثر أهل النار، فقلن: وبم يا رسول الله؟ قال: تكثرن اللعن وتكفرن العشير، ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب "

الرَّجُلُ الْحَازِمُ مِنْ إِحْدَاكُنْ، قَلَنْ: وَمَا نَقَصَانُ دِينَنَا وَعَقْلَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: أَلَيْسَ شَهَادَةُ الْمَرْأَةِ مِثْلَ نِصْفِ شَهَادَةِ الرَّجُلِ؟ قَلَنْ: بَلَى. قَالَ فَذَلِكَ مِنْ نَقْصَانِ عَقْلِهَا. أَلَيْسَ إِذَا حَاضَتْ لَمْ تُصَلِّ وَلَمْ تُصُمْ؟ قَلَنْ: بَلَى، قَالَ: فَذَلِكَ مِنْ نَقْصَانِ دِينِهَا". (صحيح البخاري، كتاب الحيض، باب ترك الحائض للصوم، ١٦، حديث ٣٠٤، ص ٤٨٣؛ صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب نقصان الإيمان بنقصان الطاعات، ١٦ ص ٦٥).

ومن القضايا ذات الحيز الخاص التي تتبنى فيها النسوية الإسلامية في فلسطين وجهة النظر الذكورية قضية تعدد الزوجات. نلاحظ أن النساء الإسلاميات يؤيدن وجهة النظر تلك، رغم الجدل الدائر حولها من وجهة النظر الفقهية، بمعنى التقيد بالشروط الشرعية الواجبة لتعدد الزوجات، وليس الأخذ بوجهات النظر والممارسات التي تهدف إلى تحقيق الرغبات الذكورية في هذا المجال، وتفسير النص المقدس بما يتناسب مع هذه الرغبات والرؤى والمصالح. هذا مع العلم أن النساء هن الضحية المباشرة لتلك التفسير وتطبيقاتها.

وفي أحيان كثيرة يغلب الموروث الثقافي على النص المقدس في المعاملات. ففي موضوع الإرث على سبيل المثال. نجد أن فعل الموروث الثقافي يغلب على أمر النص المقدس. بمعنى أن الشرع حدد الميراث بشكل لا التباس فيه، إلا أن الموروث الثقافي هو الغالب في التعامل. ويتجلى ذلك بتعمد حرمان الأنثى من حقها الشرعي في الميراث. وقد عطل هذا الفعل تقسيم الإرث بين الورثة عقوداً طويلة من الزمن، ومن يتوجه إلى دوائر (الطابو) في البلاد يجد أن الأراضي، وبخاصة في الأرياف، ما زالت مسجلة بأسماء الأجداد، وإن لم تكن مسجلة بأسماء أجدادهم، وسبب ذلك محاولات المجتمع الذكوري حرمان الأنثى من حقها الشرعي، وتأجيل توزيع الإرث جيلاً وراء جيل.

وهنا نتفق مع وجهة النظر النقدية التي أشارت إليها الباحثة حول ابتعاد النسوية الإسلامية في فلسطين عن طرح أهم الموضوعات التي تتعلق بحيزهن الخاص.

الشباب والإصلاح

وفي المحور الرابع والأخير، يتناول عاطف سعد، الباحث والصحفي، موضوع "دور الشباب في عملية الإصلاح". وفي بدايته يشير إلى أن الشباب الفلسطيني الذي قدم تضحيات جساماً على مذبح النضال في معركة التحرر الوطني، مازال يقف خارج حسابات السلطة الوطنية الفلسطينية بمكوناتها التشريعية والتنفيذية، وخارج حسابات القوى السياسية التي يشكل الشباب عمودها الفقري، في أي مشروع إصلاحي. ويأخذ على السلطة والقوى السياسية معاً تقصيرها في وضع البرامج الكفيلة بحل المشاكل التي يتعرض لها الشباب الفلسطيني، وبالتالي إنصافهم بالحقوق، ووقف التمييز ضدهم.

وفي ثنايا البحث يتناول الباحث مجموعة من القضايا ذات العلاقة بالمشاكل التي يواجهها الشباب

في فلسطين، كالبطالة، النظام التعليمي، التعبئة الفكرية في أوساط الشباب، قانون الشباب، دور الثقافة السياسية، وترويض النزعة العشائرية، الشباب ومفاهيم الإصلاح الديني. ويأخذ على الأحزاب السياسية اتباعها أساليب تثقيف مربكة وغير واقعية للشباب، مستشهداً بذلك في حالات عاشها عن قرب.

ويتطرق الباحث أيضاً إلى موضوعات ذات إشكالية على الساحة الوطنية الفلسطينية كالعلاقات التفجيرية داخل المدن الإسرائيلية، وذلك رداً على جرائم الحرب التي تقتربها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

يبدو هذا الموضوع " دور الشباب في عملية الإصلاح " موضوعاً إشكالياً، كما أن المبحث نفسه جاء ملتبساً، غير محدد بفاصل زمني أو مكاني محدد، فضلاً عن تداخله غير المحمود، والقفز من عنوان فرعي إلى آخر. ففي التمهيد يتحدث الباحث عن التضحيات التي قدمها الشباب الفلسطيني ولم "يحصد ثمارها". ويتنقل للحديث عن التعليم والتعبئة الفكرية في أوساط الشباب، ومكانة التعليم لدى الفلسطينيين كقضية استثمارية لا تقل أهمية عن القضية الوطنية. (كان القرويون الفلسطينيون يحفظون جنيهااتهم القليلة أو مدخراتهم لشيئين: إما لشراء "بارودة" والمشاركة في الثورة، وإما لإنفاقها على تعليم أولادهم). ثم يتنقل للحديث عن التعبئة الفكرية والعقائدية في الجامعات الفلسطينية من قبل الكتل الطلابية، ويعرج للحديث عن علاقة الشباب بالآخر (غير الفلسطيني)، ثم يتحدث عن قانون الشباب، والشباب وسوق العمل، ودور الثقافة السياسية، وترويض النزعة العشائرية، والشباب ومفهوم الإصلاح الديني، والدين والإصلاح، والعمليات (الانتحارية) وأثرها. وقبل تقديمه ملاحظاته النهائية يقدم الباحث مقارنة بين وضع الشباب الفلسطيني والشباب في العالم العربي، ويختار التمييز ضد الطائفة الشيعية في البحرين نموذجاً.

إن هذا التعرّيج على تلك المواضيع التي أشرنا إليها في الفقرة السابقة جعل المبحث ملتبساً، وإن كان هذا الالتباس لا يقلل من قيمة الأفكار التي وردت فيه، إلا أنه، من وجهة نظرنا، لو تم حصره في رؤية الحركات الإسلامية الشبابية المحسوبة على حركات الإسلام السياسي، لقضايا الإصلاح، كون الكتاب يتناول هذه الجزئية، لكان ذلك أفضل.

تلعب الأطر الشبابية الإسلامية دوراً بارزاً في استقطاب الفئات الشابة، سواء داخل أسوار الجامعات، أو في الأندية الرياضية، والمجالس القروية والبلدية، أو داخل التجمعات السكانية، وتعمل على تثقيفها ببرامجها السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وتعلمها رؤاها في القضايا المطروحة على المجتمع الفلسطيني. إن فحص تلك الرؤى والثقافات السياسية، وموقف تلك الأطر من عمليات الإصلاح ضروري كون تلك الأطر أصبحت اليوم تحتل مواقعها المؤثر في مجمل الحياة العامة الفلسطينية.

إن ما حدث في مدينة قلقيلية صيف عام ٢٠٠٥، عندما منع مجلسها البلدي المحسوب على

حركة المقاومة الإسلامية (حماس) إقامة مهرجان فني ثقافي بتنظيم من وزارة الثقافة الفلسطينية، وقتل فتاة فلسطينية كانت تجلس على شاطئ البحر برفقة خطيبها وشقيقتها وخطيب الأخرى في مدينة غزة على أيدي مسلحين محسوبين على الحركة يعكس بشكل جلي موقف فئات من الشباب الإسلامي من القضايا المجتمعية. صحيح أن حركة (حماس) تبرأت من الحادثة الثانية واعتبرت ما حدث عملاً فردياً، وإن لم تتبرأ من عنصرها الذي اقترف جريمة القتل، إلا أنها لم تعلن موقفاً مما حدث في مدينة قلقيلية، كما لم تعلن تنظيمات وأحزاب أخرى مواقف منه. بل أن ما حدث هو انجرار مجموعات مسلحة من غير المحسوبة على تيارات الإسلام السياسي، وفق نفس الفهم الديني القاصر للفن، لإطلاق النار داخل جامعة النجاح الوطنية في نابلس لمنع إقامة حفل فني للفنان عمار حسن.

إن ما حدث في مدينتي غزة وقلقيلية هو رؤية إصلاحية للمجتمع، وفق ما تطرحه تيارات وأحزاب الإسلام السياسي، أو تطرحه مجموعات تنتمي إليها، وذلك في إطار رؤيتها لأسلمة المجتمع الفلسطيني، وتطبيق تعاليم الدين الإسلامي كما تفهمه وتفسره. كان المأمول أن يتطرق الباحث، وبشكل أكثر عمقا، وأوسع مساحة، لتناول هذه القضايا بدل التشعب الذي طغى على بحثه. إن فحص الرؤى الإصلاحية للشباب الإسلامي، والتعمق في فحص البرامج الإصلاحية التي يطرحها هذا الشباب، وتسليط الضوء عليها، أمر مهم جداً. فلو أخذنا على سبيل المثال الكتل الطلابية في الجامعات الفلسطينية المحسوبة على تيار الإسلام السياسي كحالة دراسة، وتبعنا الطرق والوسائل التي تستخدمها في استقطاب أعضاء جدد لها، وفحصنا برامجها التي تستقطب بها هؤلاء الأعضاء، ومادة التثقيف التي تقدمها لهم، وكذلك رؤاها الإصلاحية للمجتمع، لاقتربنا أكثر وأكثر من موضوع البحث.

وفي النهاية، فإن هذا الجهد الذي بذله الباحثون في هذا الكتاب، وكذلك الجهد الذي يقدمه مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان في مجال الأبحاث والدراسات المتعلقة بالخطاب الديني، يعتبر ضرورياً وهاماً في تناول قضايا، وإن كانت تحمل إشكاليات عديدة، إلا أنها تصب في جدول الحراك الفكري والثقافي الذي يجب أن يشكل أحد الروافع الهامة في بناء ثقافة المجتمع المدني في فلسطين.

إصلاح المؤسسات الدينية

إصلاح المؤسسات الدينية

زهير الدبعي

مدير أوقاف محافظة نابلس

مدخل وتعريف

لتحقيق إصلاح المؤسسات الدينية مستويان، الأول، وهو الأهم والأكثر جدية لأنه يعالج نمط التدين والفكر الديني، والثاني، وهو الأقل أهمية لتعلقه بإجراءات إدارية، فإذا اقتصر الإصلاح على المستوى الثاني فإنه لن يتجاوز تغيير الوجوه والأسماء والمقادير والمسافات. أما إذا بدأ الإصلاح بالجذور والأسس والقواعد، فإنه سيختلف في المحور وطبيعة الأداء والنتائج.

قبل الولوج في الحديث عن إصلاح المؤسسات الدينية، نرى ضرورة طرح التساؤلات التالية:

- هل يحق لنا أن نفتح ملف إصلاح المؤسسات الدينية؟
- وهل أن ولوج هذا الميدان يدخل في باب المحظورات والمحرمات؟
- وهل أن توجيه النقد لهذه المؤسسات من المباحات، أم من المكروهات؟
- وهل يحق لهذه المؤسسات إدعاء التماهي بين برامجها وقادتها وأدائها وبين الدين؟

بداية يتوجب علينا التمييز الواضح والحاسم بين النص الإلهي المقدس الوارد في القرآن الكريم وصحيح الحديث النبوي الشريف من جهة، وبين فهم الناس لهذا النص المقدس. أي التمييز الواضح والحاسم بين التنزيل وبين التأويل، وبين القرآن الذي ضمن الخالق سبحانه وتعالى حفظه، وبين تفسير هذا القرآن.

أي إن الإسلام واحد والقراءات كثيرة، ويعطي تعدد تفاسير القرآن الكريم مثلاً واضحاً عن الفروقات بين (النص الإلهي) وبين فهم البشر لهذا النص المقدس. لا أحد من المسلمين يستعلم من إمام أو واعظة عن فوائد وبركات تلاوة القرآن الكريم، إلا أن من المؤلف أن يطلب مسلم إرشاد إمام أو واعظة للرجوع أو إفتاء تفسير مناسب، وبهذا نتقل من إجماع الأمة على القرآن الكريم إلى اختلافاتها حول التفسير الأفضل الذي يخضع لعوامل كثيرة على ضوء عوامل ومؤثرات بشرية صرفة، منها على سبيل المثال لا الحصر:

(١) سعة المعرفة والإطلاع: فإذا كان من متدني المعرفة فإن معرفته لا تتعدى ثلاثة أو خمسة تفاسير، أما إذا كان واسع المعرفة فإن معرفته ستكون أكثر سعة وعمقاً وقد تصل إلى عشرات التفاسير.

(٢) الانتماء المذهبي: يفضل أهل السنة تفاسير محددة فيما يعتمد الشيعة تفاسير أخرى، ولإعطاء مثال على ذلك فإن الشيخ عائض بن عبد الله القرني أخضع ثمانية تفاسير للنقاش والمفاضلة في كتابته (إقرأ باسم ربك) منشورات دار ابن حزم-بيروت-الطبعة الأولى ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م. وهذه التفاسير هي: الطبري، ابن كثير، القرطبي، الزمخشري، الرازي، فتح القدير للشوكاني، أضواء البيان، في ظلال القرآن.

عرض المؤلف نبذة عن كل تفسير، وعرض مواطن القوة، ومواطن الضعف التي وصفها ب (المؤاخذات). وبهذا فإن الشيخ مارس حقه في إخضاع جهد ونتاج الفقهاء للنقد والنقاش خلافاً للنص الشرعي الذي لا ينقد لأنه من عند الله فهو خير كله ونور كله، وعدل كله، وحق كله، فما كان من عند الله فهو مطلق، ولا يجدر بالمسلم تجاهه سوى الطاعة والإذعان والتسليم: "ما كان المؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضلالاً مبيناً" (الأحزاب ٣٦).

أما تفسير هذا النص الديني فهو عمل بشري علاقته مع (كلام الله) يحددها حديث الرسول عليه الصلاة والسلام: "فضل القرآن على سائر الكلام كفضل الله على خلقه". فكما أنه لا مجال للمقارنة بين الله الخالق، وبين الإنسان المخلوق فإنه يجب التمييز بين تزييل الخالق وتأويل المخلوق.

ووصف المؤلف تفسير الطبري بأنه أعظم تفسير عند المسلمين، ومن المؤاخذات عليه:

- (١) الطول.
- (٢) عدم الترجيح بين روايتين أو ثلاث.
- (٣) مرّ على كثير من الأحاديث الضعيفة ولم ينبه إليها.

ومن المؤاخذات على تفسير ابن كثير: "وإن كان أنقى الكتب من الإسرائيليات، ورغم أنه حذر منها في أول الكتاب، إلا أنه مع ذلك وجد فيه بعض الإسرائيليات".

ومن المؤاخذات على تفسير القرطبي: "أتى بأحاديث موضوعة يعرفها من يبدأ بسورة الفاتحة عند (بسم الله) والواجب أن ينبه عليها خاصة وهو محدث".

ووصف تفسير الكشاف للزمخشري: "بأنه عالم لغوي جهيد فذ، وهو حجة في اللغة لكنه معتزلي الرأي، معتزلي الفكر، معتزلي

المعتقد، وقد شنع على أهل السنة والجماعة فشنعوا عليه، وردوا عليه بقذائف " .

ووصف تفسير الرازي :

فيه تفسير كثير، ولا صحة لما قيل عنه : (فيه كل شيء إلا التفسير)، ولكن يؤخذ عليه :
أولاً: أنه جمع علم الكيمياء والفيزياء والأحياء والجغرافيا والتاريخ والمنطق وعلم الكلام،
فحشي به كتابه حتى جعل الفاتحة في مجلد كامل .
ثانياً: الرجل ليس بحجة في الحديث كصاحبه الزمخشري، فقد قال: القمر والشمس يكوران
كالثورين ويوضعان في جهنم . وهذا حديث لا يساوي فلساً واحداً، وليس بصحيح .
ثالثاً: إن الرجل منحرف عن منهج أهل السنة والجماعة في باب الاعتقاد بل يعد من أئمة الأشعرية
وغلاتهم .

ووصف الشوكاني صاحب تفسير (فتح القدير) بأنه من علماء أهل السنة والجماعة، ومعتقده
هو معتقد السلف في الجماعة، وهو عالم فذ متبحر . وأورد أربع ميزات للتفسير، وثلاث
مؤاخذات .

وعدد ميزات تفسير أضواء البيان لمحمد الأمين الشنقيطي : العقلية المتوقدة، والاستنباط اللطيف،
وتحقيق المسائل خاصة في سورة الحج في مجلد الحج، فقد أبدع فيه، ومن المؤاخذات عليه :
" لم يفسر عشرات الآيات، وتترك بعض المسائل اللغوية الشائكة رغم حاجتها إلى تبسيط . ولم
يعتبر (في ظل القرآن) لسيد قطب كتاب تفسير " وإنما كتاب أنداء ونسمات وإشراقات وإبداعات،
ومن ميزات: ربط علم الواقع بالقرآن . كتب بيد رجل أديب يسيل قلمه روعة ورشاقة . ومن
المؤاخذات عليه : أنه تلعثم في بعض آيات الصفات، ولا تؤخذ العقيدة منه، ولو أنه من أهل
السنة والجماعة .

علم الحديث النبوي

وتناول القرني أحد عشر كتاب حديث منها : صحيح البخاري، وأورد له ثلاث ميزات : الصحة
المتناهية، والشرط القوي في إيراد الحديث، كثرة الفوائد، جودة الترتيب والتبويب .
وسجّل ثلاث ملاحظات عليه :
(١) بعض التعليقات تحتاج إلى خدمة .
(٢) تكرار الحديث في أكثر من موضع، حتى أنه كرر حديثاً واحداً ما يقارب (٣٧) مرة .
(٣) البحث في صحيح البخاري عن الحديث، مضمّن ومتعب وشاق .

التمييز الواضح بين الشريعة والفقه ليس بدعة، ولا فهماً جديداً للدين، وإنما تأكيد على الأصول
التي لا تخلط بين كلام الله، وكلام البشر، وبين الشريعة، والفقه، وبين البرنامج الاجتماعي
والسياسي لتنظيم ديني، وبين الدين نفسه . وقد كتب في هذه الأصول الشرعية عدد كبير من
الفقهاء والمفكرين، أذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر :

١ . الشيخ المراغي . شيخ الجامع الأزهر :

"إن الدين في كتاب الله غير الفقه، وأن الإسراف في التعبير أن يقال عن الأحكام التي استنبطها الفقهاء، وفرعوا عليها، واختلفوا فيها، وتمسكوا بها أحياناً، ورجعوا عنها أحياناً، إنها أحكام الدين، وإن من أنكرها فقد أنكر شيئاً من الدين، فإن الدين هو الشريعة التي أوحى الله بها إلى الأنبياء جميعاً، إنها أحكام الدين، وأن من أنكرها فقد أنكر شيئاً من الدين، فإن الدين هو الشريعة التي أوحى الله بها إلى الأنبياء جميعاً. أما القوانين المنظمة للتعامل والمحققة للعدل والدافعة للحرج فهي آراء الفقهاء، ومستمدة من أصولها الشرعية وتختلف باختلاف العصور واختلاف الظروف والبيئات". (١)

٢ . محمد خاتمي :

"تتلخص خدمة الدين في عصرنا في التمييز بشجاعة، بين جوهر الدين كشأن مقدس ومتسام، وبين تصورات الإنسان عنه والتي هي أمر محدود ونسبي، ويدركها التغيير. وبذا يظل للدين منزلة المقدسة في أعماق أفئدة المؤمنين، وتفتح، من جهة أخرى، آفاق التحول الإيجابي في الفكر الديني، وبملاحظة واعتبار ما وجد من تصورات عن الدين، متباينة بل ومتعارضة أحياناً فيما سلف من الزمان، وبالنظر إلى ما كان من اختلاف بين تصور أهل العرفان والفلاسفة وأهل الحديث والظاهرية، فإنني أمل ألا نحسب أن ما توصلنا إليه هو حقيقة الدين، المهم هو أن تكون عودتنا المتواصلة والدائمة إلى المصادر الدينية عودة تأخذ بالأسلوب الصحيح والعلمي والمنطقي، وتسلك طريقاً محدداً ومجرباً، وذلك لأن الأساليب والسبل تتحول وتتكامل مثل أي شأن إنساني آخر. وصحيح أن الدين شأن مقدس، ولكن لا بد من القبول بحقيقة أن تصورنا له موضوع بشري دائماً. وحينئذ، وهذا أمر مهم، يخفف الإنسان من غلوائه ويتواضع ويفتح أحضانه دائماً لكل إبداع، وللاستفادة من تجارب الآخرين الفكرية والمدنية". (٢)

٣ . مصطفى الزرقا :

"من المهم جداً التمييز بين قولنا: الشريعة الإسلامية، وقولنا: الفقه الإسلامي. فالشريعة هي نصوص القرآن الموحى به من الله تعالى إلى رسوله محمد صلى الله عليه وسلم. والسنة النبوية، هي أقوال الرسول صلى الله عليه وسلم وأفعاله التي هي شرح وتفصيل لما أجمله القرآن، وتطبيق عملي لأوامره ونواهيه وإباحاته، باعتبار أن كل ما يصدر عن رسول صلى الله عليه وسلم متصللاً بتفسير الشريعة وتطبيقها ليس من عند نفسه ومن رأيه الشخصي، وإنما هو بوحي من الله تعالى إليه.

أما الفقه فهو ما يفهمه العلماء من نصوص الشريعة وما يستنبطونه من تلك النصوص، ويقررونه ويؤصلونه، وما يقعونه من القواعد المستمدة من دلالات النصوص.

ولا يجوز الخلط وعدم التمييز بين مفهوم الشريعة الإسلامية، ومفهوم الفقه الإسلامي، لأن الشريعة معصومة، وهي في العقيدة الإسلامية صواب وخير كلها تهدي الحياة الإنسانية إلى الطريق السليم المستقيم.

أما الفقه فهو من عمل الفقهاء في طريق فهم الشريعة وتطبيق نصوصها وفقاً لغرض الشارح والقواعد الأصولية في استنباط الأحكام منها. وفي هذا يختلف فهم فقيه عن فهم فقيه آخر. وفهم كل واحد مهما علا قدره يحتمل الخطأ والصواب لأنه غير معصوم. وليس معنى ذلك أنه لا قيمة له، بل له قيمة عظيمة وتقدير كبير، ولكن المقصود أن ليس له القدسية التي للشريعة نفسها المتمثلة بنصوصها من الكتاب والسنة الثابتة. فالفقه وهو فهم الفقيه ورأيه، ولو كان مبنياً على النص الشرعي، هو قابل للمناقشة والتصويب والتخطئة، ولكن التخطئة تنصرف إلى فهم الفقيه لا إلى تخطئة النص الشرعي. ومن ثم اختلفت آراء الفقهاء، ورد بعضهم على بعض، وخطأ بعضهم بعضاً.

فالشرع بوجه عام في أمة من الأمم ليس إلا صورة صحيحة لحياة اجتماعية واقعية. وهدفه العام فيها إقامة العدل وحفظ التوازن في الحقوق والالتزامات، وصيانة حقوق الناس الفردية، ومصالح المجتمع بقواعد قانونية. وهذه القواعد تكون وقتيه غير صالحة للخلود إذا كانت تعبر عن أوضاع خاصة عرفية إقليمية، وتكون صالحة للخلود إذا كانت تعبر عن مفاهيم وحقائق مسلمة ثابتة علمية، كقاعدة منع الضرر وإيجاب التعويض عنه، وقاعدة عدم سريان حكم العقد على غير عاقديه، وعدم تأثيره في حقوق الغير.

فالتشريع دائماً في الأمة هو كالأدب فهما كلاهما يعطي صورة عن واقع اجتماعي واقتصادي في الأمة، ويعبر عما وصلت إليه الحياة فيها من التطور والإدراك الاجتماعي. ويقدر ما فيه من قواعد ذات مفاهيم تشريعية عامة عالمية الاعتبار، ويقدر ما فيه من توجيه للأمة نحو الإصلاح المستمر، تكون درجة رقي ذلك الشرع، وصلاحية مبادئه للخلود^(٣).

٤. محمد حسن الأمين:

" وجوب التمييز بين مفهومين طالما أدى الخلط بينهما إلى أضرار فكرية وعقيدية ومذهبية لا حصر لها، أعني بهما مفهومي (الشريعة) و(الفقه). كما أدى ضعف التمييز بينهما إلى حرمان (الفقه) فرصاً عظيمة من إعادة النظر والنقد والتقويم، كان بإمكان عقول كبيرة أن تسهم فيها، وكان يمنعها من ذلك هالة مقدسة مكرسة أحيط بها الفقه، وقادت هذه (الهالة) إلى شيء من عزل الفقه عندما أبتقت الكلام عليه محصوراً في نطاق أهل الاختصاص (الفنيين) من المشتغلين عليه.

ومن وجهة نظرنا فإن الفقه هو من الأهمية والخطورة بدرجة لا يسمح أن يقتصر أمره على الفقهاء المختصين فحسب، فميدان الفقه أوسع بكثير من دائرة اختصاص الفقهاء، على ما لهؤلاء من مكانة رفيعة. وميدان الفقه الإسلامي هو الحياة بما يجعله بحاجة إلى كل صنوف المعرفة ومناهجها، وبما يجعل كل مفكر في أي حقل من حقول المعرفة قادراً بشكل أو بآخر أن يسهم في عملية إنتاج الفقه، دون أن يعني ذلك الانتقاص من وظيفة أصحاب الاختصاص، أعني الفقهاء، ولكن يعني إدخال أنواع من المعرفة تجعل من مهمة الفقهاء أكثر شمولاً واتساعاً وأكثر اتصالاً بحقائق التحول في مجال المعرفة والتاريخ والمجتمع.

لابد إذن من التمييز بين الشريعة والفقہ، بين الثابت والمتغير، بين المقدس وغير المقدس، بين الإلهي والبشري. فالشريعة وفق عقيدة المسلمين شأن إلهي، ولكن فقہها، أي فهمها والنظر فيها وتحويلها عن طريق الاجتهاد، والاستنباط إلى معطى (قانوني) إنما هو شأن بشري، ليس قابلاً للخطأ والصواب فحسب، بل هو عرضة لمتغيرات لا حصر لها، ومنها (أي: هذه المتغيرات) أن الفقہ هو نشاط معرفي نسبي تاريخي متبدل، تسري عليه سنن المعرفة البشرية نفسها".^(٤)

٥. عبد الله النفيسي:

" والمشكلة الثانية في (التنظيم الإسلامي) هذا التداخل الخطير والملاحظ بين الدين وأمره ونهيه من جهة، والتنظيم كإدارة بشرية وأمره ونهيه من جهة أخرى، بحيث أن الحد الفاصل بين الدين كأمر رباني والتنظيم كأمر بشري لم يعد واضحاً بالنسبة للقاعدة العريضة من الاتباع، وهذا أمر ينبغي توضيحه، اختلاط هذا الأمر أضفى على التنظيم (وهو جهد بشري محض) اللبوس الديني بحيث يشعر العضو بـ (الإثم) لو خالف أمراً تنظيمياً أو اعترض عليه خاصة مع وجود بعض (رجال العلم الشرعي) الذين يسخرهم التنظيم في الدفاع عن تأويلاته وتخريجاته. ومن الملاحظ أيضاً أن الاجتهادات الشرعية والعلمية التي لا تسائر الخط العام لقيادة التنظيم الإسلامي تقمع وتعرض لكثير من التشويه والتشكيك في أدبيات الحركة الإسلامية".^(٥)

غاية الدين الإصلاح

أنزل الله سبحانه وتعالى الأنبياء إلى الناس لتحقيق رسالة الإصلاح بمعناها الشمولي. وهذا ما عبّر عنه القرآن الكريم على لسان سيدنا شعيب عليه السلام إلى قومه: " إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت واليه أنيب " (هود-٨٨). لهذا يجب أن لا يتم التعاطي مع الدعوة للإصلاح بصورة موسمية، أو بناء على مصالح آنية، وعوامل ظرفية، وأهداف تكتيكية، ومكاسب انتخابية، ومناكفات حزبية، واستجابة لضغوطات أجنبية، وذلك لأن الإصلاح غاية الدين، والهدف الأعلى للدعاة. إن الإصلاح المفروض من الخارج والذي يكون استجابة لضغوطات وإملاءات أمريكية. أو غيرها. إنما لا يتجاوز في أهدافه عملية ترقيع ثوب مهترئ، أو تجميل لوجه قبيح، أو طلاء لهياكل فاسدة. حيث تعطى الأولوية مثلاً لآليات وإجراءات عملية الانتخابات مع تغييب حق المواطنين في المشاركة الفعلية بكل ما يتعلق بحاضرهم ومستقبلهم، وحق المواطنين، وكل إنسان، في الحصول على الخبز والدواء والعمل والعدل والقلق والفرح والأمان، وفرص الحياة الحرة الكريمة القابلة للتنمية والتطور.

وقد حرص سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام على إصلاح فهم بعض الصحابة للدين. فقد كان معلم الناس الخير. عليه الصلاة والسلام رائد الدعوة لتصويب فهم (بعض المسلمين) لدينهم. وتزخر السيرة النبوية الشريفة بعشرات الشواهد التي تثبت حرصه عليه الصلاة والسلام على تصويب سلوك وأداء بعض الصحابة رضي الله عنهم، أذكر بعضها على سبيل المثال لا الحصر:

(١) يروي أنس بن مالك أن رهطاً جاءوا إلى بيوت أزواج النبي صلى الله عليه وسلم يسألون عن

عبادته . ويبدو أنهم كانوا يتصورونه عليه السلام راعياً ساجداً أبداً كل يوم وليلة ، وأن كل أيامه صيام ليس له حظ من النوم والراحة ولا لنسائه حظ من قربه ، فلما أخبرتهم زوجاته بعباداته كأنهم تقالوها (اعتبروها قليلة) . فقالوا : وأين نحن من رسول الله ، وقد غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر؟ فقال أحدهم : أما أنا فإني أصلي الليل أبداً ، وقال آخر : وأنا أصوم الدهر ، ولا أفطر أبداً . وقال آخر وأنا أعتزل النساء فلا أتزوج أبداً ، فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال : (أنتم القوم الذين قلمت كذا وكذا؟ أما والله إني لأخشاكم الله وأتقاكم له ، لكني أصوم وأفطر وأصلي وأرقد . وأتزوج النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني) رواه البخاري وغيره .

(٢) ومما يروى في حرصه عليه الصلاة والسلام على إصلاح فهم (بعض الصحابة) لدينهم ، أن عبد الله بن عمرو بن العاص قد تزوج ، وكان من الشباب المعروفين بالصالح والتقوى والانتقطاع إلى الصيام والقيام ، فذهب أبوه عمرو يسأل زوجه عن حاله معها فقالت في أدب : نعم الرجل عبد الله لم يطمأ لنا فرائشاً منذ جئناك . فشكا عمرو ابنه إلى الرسول عليه الصلاة والسلام ، وها هو عبد الله يروي القصة بنفسه كلها كما أوردها الإمام مسلم .

قال : كنت أصوم الدهر ، وأقرأ القرآن كل ليلة ، فلما ذكرت للنبي صلى الله عليه وسلم .

قال : ألم أخبر أنك تصوم النهار وتقرأ القرآن كل ليلة؟

قلت : يا نبي الله إني أطبق أكثر من ذلك . . .

قال : فإن لزوجك عليك حقاً ، ولزورك عليك حقاً ، ولجسدك عليك حقاً .

قال : فصم صوم داود نبي الله . فإنه كان أعبد الناس .

قلت : يا نبي الله : وما صوم داود؟ .

قال : كان يصوم يوماً ويفطر يوماً .

قلت يا رسول الله : إني أطبق أفضل من ذلك .

قال : إقرأ القرآن في كل شهر .

قلت يا رسول الله : إني أطبق أفضل من ذلك .

قال : فاقرأه في كل عشرين .

قلت يا نبي الله : إني أطبق أفضل من ذلك .

قال : فاقرأه في كل عشر .

قلت يا نبي الله : إني أطبق أفضل من ذلك .

قال : فاقرأه في كل سبع ، ولا تزدد على ذلك فإن لزوجك عليك حقاً ولزورك عليك حقاً ولجسدك عليك حقاً . (رواه مسلم) .

وفي حديث نبوي شريف ينهي عليه الصلاة والسلام أن يدعي أي صحابي التماهي بين حكمه ، وحكم الله سبحانه وتعالى : " حدثنا محمد بن يحيى حدثنا محمد بن يوسف الفريابي حدثنا سفيان عن علقمة بن مرثد عن ابن بريده عن أبيه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أمر رجلاً على سرية أو صاه في خاصة نفسه بتقوى الله ومن معه من المسلمين خيراً فقال : اغزوا باسم الله وفي سبيل الله قاتلوا من كفر بالله اغزوا ولا تغدروا ولا تغلوا ولا تمثلوا ولا تقتلوا وليدًا وإذا أنت لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى إحدى ثلاث خلال أو خصال فأيتهن أجابوك إليها

فأقبل منهم وكف عنهم: أدعهم إلى الإسلام فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ثم أدعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين وإن أبوا فأخبرهم أنهم يكونون كأعراب المسلمين يجري عليهم حكم الله الذي يجري على المؤمنين ولا يكون لهم في الفياء والغنمة شيء إلا أن يجاهدوا مع المسلمين فإن هم أبوا أن يدخلوا في الإسلام فسلهم إعطاء الجزية فإن فعلوا فخذ منهم، وكف عنهم فإن هم أبوا فاستعن بالله عليهم وقتلهم وإن حاصرت حصناً فأرادوك أن تجعل لهم ذمة الله وذمة نبيك فلا تجعل لهم ذمة الله ولا ذمة نبيك ولكن اجعل لهم ذمتك وذمة أبيك وذمة أصحابك فإنكم أن تخفروا ذمتكم وذمة آبائكم أهون عليكم من أن تخفروا ذمة الله وذمة رسوله. وإن حاصرت حصناً فأرادوك أن ينزلوا على حكم الله فلا تنزلهم على حكم الله ولكن أنزلهم على حكمك فإنه لا تدري أتصيب فيهم حكم الله أم لا. قال علقمة: فحدثت به مقاتل بن حيان فقال: حدثني مسلم بن هيصم عن النعمان بن مقرن عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل ذلك". وفي حديث نبوي شريف رابع: "قال النبي صلى الله عليه وسلم للإعرابي الذي ترك الناقة سائبة متوكلاً على الله: اعقلها وتوكل" حديث حسن أخرجه الترمذي.

جهود الصحابة في الإصلاح

سار الصحابة على خطى رسول الله صلى الله عليه وسلم في القيام بالواجب الشرعي لإصلاح فهم (بعض الصحابة والتابعين) لدينهم، أذكر بعضها على سبيل المثال لا الحصر:

(١) دخل عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأرضاه المسجد، فوجد شاباً جالساً في المسجد، فقال: ماذا تفعلون؟ قالوا: نعبد الله، قال: من يطعمكم ويسقيكم؟ قالوا الله، قال: أدري أنه الله. عمر يدري أن الله هو الذي يطعم ويسقي. قال: من يقدم لكم الطعام والشراب؟ قالوا: جيراننا، قال: انتظروني قليلاً، فذهب رضي الله عنه وأغلق عليهم الباب وأخذ درته. الدرّة قطعة خشب تخرج الوسوس من الرؤوس، إذا ضرب بها عمر رجلاً عرف القبلة، فالذي لا يعرف القبلة فهذه الدرّة مثل البوصلة يعرفه عمر القبلة بهذه العصا. فدخل عليهم وضربهم، وقال: "أخرجوا قاتلكم الله! إن السماء لا تمطر ذهباً ولا فضة، ولا تميموا علينا ديننا أماتكم الله".

حرص عمر بن الخطاب رضي الله عنه على إصلاح فهم هؤلاء المسلمين لدينهم، وهذا يجعلنا ندرك أن واجب الإصلاح لا يتعلق بالمنافقين والعصاة والمشعوذين، وإنما يحتاجه الطيبون، والدعاة، والحريصون على طاعة الله سبحانه وتعالى، بنية حسنة ولدوافع خيرة.

(٢) ما قاله الفاروق رضي الله عنه للأعرابية التي تضرعت إلى الله سبحانه وتعالى أن يشفي بعيرها المصاب بمرض جلدي: (يا أمة الله اجعلي مع دعائك شيئاً من القطران). وذلك حرصاً من الفاروق على إصلاح فهم الإعرابية لدينها ليتغير من فساد التواكل، إلى صلاح التوكل، ومن عطب التدين، إلى كمال الدين.

إن حركات الإصلاح والنهضة والتحرر في بلاد المسلمين التي بدأت منذ أكثر من مائتي عام ما كان لها أن تفشل هذا الفشل المريع لو أنها تولت عملية الإصلاح نفسها بصورة دورية، وهذا ما

يمكن أن نطلق عليه (النقد الذاتي). فقد ظهر قادة الإصلاح العظام وسخروا حياتهم ووظفوا علمهم ومهاراتهم لغاية الإصلاح، إلا أنهم رحلوا عن هذا العالم وهو في ظروف أسوأ وأكثر رداءة. وأذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر، مع حفظ الألقاب والرتب: محمد بن عبد الوهاب (١٧٩١)، خير الدين التونسي (١٨٧٩)، وجمال الدين الأفغاني (١٨٩٧)، وعبد الرحمن الكواكبي (١٩٠٢)، ومحمد عبده (١٩٠٥)، وشكيب أرسلان (١٩٤٦)، وحسن البنا (١٩٤٩)، وسيد قطب (١٩٦٦)، وأمين الحسيني (١٩٧٤). ماذا يفسر هذا التراجع الزاحف في مكانه وهيبته وقوة العرب والمسلمين على مستوى العالم، وكذلك تصعيد وتأجيج أوجه المعاناة والجور والفساد التي تفرض على الأجيال بصورة تدفع نحو مزيد من الإحساس بالاغتراب والانسداد؟

علينا أن ندرس بصورة جديّة ومتأنية إذا كانت حركات الإصلاح يمكن أن تحقق غايات الإصلاح بعوامل ومقومات تقتصر على صحة العقيدة، والإخلاص، والاستعداد للتضحية، والتباهي والافتخار بحجم الخسائر والتضحيات والمعاناة.

هل يدعوننا التناقض في حجم التضحيات في سبيل الإصلاح والنهضة والتحرر، مع نتائج هذه التضحيات التي دفعتنا خطوات إلى الخلف وجعلت ظروفنا أكثر رداءة وقسوة إلى عملية مراجعة شاملة؟ ما تم إنجازه من أعراض الصحة الإسلامية إنما هي أعراض طيبة مباركة لكنها غير كافية، ولا تفي بحاجة المسلمين إلى إصلاح حياتهم التي تعاني من الفقر والجهل والأمية والمرض والقبلية واللاعقلانية والفساد والاستبداد. وحاجتهم إلى حماية قرارهم ووطنهم وثوراتهم ومقدراتهم ومقدساتهم التي تعاني تصعيداً زاحفاً للغزو والاحتلال والوصاية والتهديد. كما أن أعراض الصحة لا تعكس عظمة الإسلام ولا قدرته على انتشار الأمة من الضعف إلى القوة، ومن الفرقة إلى الوحدة. إننا نمارس خداع أنفسنا وغش ذاتنا إذا لم نخرج من وهم تضخيم أهمية أعراض الصحة الإسلامية الحالية، وكأننا فرحنا بالغلغلاف الجميل الفخم الأنيق، وتركنا الرسالة. واقتصرنا على استخدام التيار الكهربائي لإضاءة مصباح، فحققنا نفعاً، لكن التيار الكهربائي يمكن استخدامه في ميادين الحياة كلها: التعليمية، والطبية، والاقتصادية، والتجارية، والصناعية، والمصرفية، والمعلوماتية، والفنية والإدارية والبحثية والدعوية.

جميل أن يتضاعف عدد المساجد خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين عدة مرات، وجميل أن يتضاعف عدد المصلين إلى عشرات الأضعاف، ولكن الأكثر جمالاً أن يحرص المسلمون على أن يؤدوا الزكاة كما يحرصون على الصلاة، فهما ركنان من أركان الإسلام. فلو كانت صحة المسلمين في تأدية الزكاة بقدر صحتهم في الصلاة لثم إنقاذ مئات الملايين من سوء التغذية وفقير الدم، وحاجتهم إلى الماء النظيف والدواء الضروري.

لو كانت صحة المسلمين بحرصهم على دفع الزكاة وإغاثة الملهوف وإطعام الجائع وانتشار من يعاني من المسغبة والحرمان بقدر حرصهم على الحج والعمرة لزال الشحوب وأعراض العلل من وجوه الأمهات والرضع والأطفال ولاختفت المجاعات في نيجيريا والصومال والسودان.

بلغ عدد الذين أدوا الحج والعمرة خلال السنوات الست والعشرين الأولى من القرن الخامس عشر لهجرته صلى الله عليه وسلم ما يزيد عن مجموع عدد الحجاج والمعتمرين خلال الأربعة عشر قرناً.

لماذا لم نلمس لهذه الأعراض الإسلامية من ملابس وأسماء ولهجة وعبادات وشعائر آثارها الطيبة، وثمارها الإيجابية على أخلاق الحرفيين والمهنيين والعمال والإداريين والتجار والسياسيين والصناعيين والمستثمرين والأكاديميين والإعلاميين والموظفين.

ما يميز المسلم عن غيره ليس الصورة ولا الملابس ولا قصة الشعر، وإنما حرصه على التمسك بالخلق والقيم والفضائل في السر والعلن، مع الصديق ومع العدو، في حالات السلم وفي حالات الحرب.

هل تحتاج الصحوة الإسلامية إلى إصلاح؟

ماذا حققت حركات الإصلاح بعد أكثر من مائة عام من وفاة جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، وأكثر من خمسة وسبعين عاماً على تأسيس جماعة الإخوان المسلمين؟. ماذا حققنا بعد أربعة أجيال من الدعاة والقمع والمعاناة والتضحيات؟

الجواب معروف وجاهز وهو الصحوة الإسلامية التي يعتبرها كثيرون من أبناء أمتنا بأنها إنجاز عظيم، ومن بينهم الدكتور توفيق الشاوي، وهو من أبرز مفكري وقادة جماعة الإخوان المسلمين: "إن الصحوة الإسلامية الحالية هي أهم ثمرة حققتها الحركات الإسلامية، وغذاها الفكر الإسلامي الذي قاد نهضتها في العصر الحديث، وهي بلا شك كانت غرة الدعوة التي قام بها المفكرون الإسلاميون والحركات الإسلامية معاً، وأكثر من ذلك كانت ثمرة التضحيات التي بذلها الإسلاميون الذين صمدوا في وجه كل أساليب الاضطهاد والقمع التي سلطت عليهم من بعض الأنظمة والحكومات والقوى الأجنبية التي تشجع هذا الاضطهاد وتجعله في بعض الأحيان شرطاً لتعاونها مع بعض الدول والحكومات المختلفة".^(٦)

لدينا صحوة إسلامية نلمس آثارها على كل صور الحياة، وأدت إلى انتشال قوى سياسية من الهامش، ومن الظل، إلى الصدارة وإلى آفاق السطوة والنفوذ، وأدت إلى إحداث تغييرات على خارطة القوة والنفوذ في معظم الأقطار، والتجمعات السكنية والمؤسسات. وأظهرت مئات من القادة اللامعين الذي تمتعوا بالشهرة والمكانة والهيبة.

يلاحظ ارتفاع زاحف في عدد المساجد والمصلين والصائمين والحجاج والمعتمرين والملتحين، وشيوع أسماء مثل إسلام وعبادة ومصعب وشرحبيب وبراء ودجاجة وققعاع وتسليم وسلسبيل وآية وتسبيح.

ويلاحظ أيضاً سطوة أكبر، ومكانة أعلى للأئمة والخطباء والواعظات والدعاة، ونشر آلاف الكتب، وإعادة طباعة مئات المصادر والمراجع وبأسعار زهيدة، وعشرات ملايين الكتيبات والنشرات المجانية.

كما يلاحظ عدم إحراز أي تحسن في أخلاق المسلمين وتمسكهم بالقيم والفضائل الدينية كالصدق والأمانة والعفاف والإخلاص والقناعة والتسامح على الصعيد الفردي، أما على الصعيد العام فإن ثمار التدين لم تلمس من خلال تحقيق مزيد من الاتحاد والتضامن والتكافل، وانخفاض في عدد جرائم القتل والسرقة والاعتداء على المال العام، والغش والشعوذة والدجل والاحتيال، والتفكك الأسري، وعقوق الوالدين.

أما على صعيد الأمة فإن العرب والمسلمين كانوا أفضل حالاً قبل ما يعرف بالصحوة الإسلامية، وذلك لأن المسلمين أصبحوا، بعد ثلاثة عقود من (الصحوة الإسلامية) أكثر انقساماً، وفقراً، وفساداً واستبداداً وضعفاً وهواناً.

وتقتضي الموضوعية والإنصاف التذكير بحقيقة أن هذه النتائج السيئة ساهمت فيها عوامل كثيرة وأطراف عديدة، ومؤثرات ذاتية وموضوعية أخرى، وليس (الصحوة الإسلامية) بمفردها.

وبصورة عامة فإن ما يعرف بالصحوة اقتصر على أعراض ومظاهر التقوى أكثر من جوهر الدين وحقيقته، وغاية الشرع ورسالة السماء، وبالتالي فإنها كانت بمثابة طلاء جميل ولا مع لخشب تالف ينخره السوس.

المستوى الإداري

لا أرى أن تحسين الأداء الإداري للمؤسسات الدينية يمكن أن يتحقق بصورة فعالة بدون وعي لدى المشتغلين بالسياسة، ولدى المعنيين بالشأن العام والإصلاح الذين سلمت غالبيتهم باستفراد قوى سياسية محددة في العمل والنشاط السياسي تحت العنوان الديني، واللافتة الشرعية، والمظلة الإسلامية.

ونلمس تسليم قوى سياسية وثقافية واجتماعية واقتصادية باستفراد قوة سياسية، أو أكثر، في أنها (الممثلة الشرعية الوحيدة للإسلام) وللتراث، والعصر الذهبي، وللمتدين، وإنها الناطقة المعتمدة الحصرية للتقاة، وذلك من خلال ثلاثة مؤشرات هي:

المؤشر الأول: رواج مفهوم "القوى الوطنية والإسلامية"

لم يكن هذا المفهوم معروفاً أو مألوفاً أو مستخدماً في فلسطين قبل العام ١٩٩٠، وهو مفهوم تم ترويجه وتسويقه لمصلحة قوة سياسية واحدة، ومن منطلق (الاستعلاء الإيماني) وفقاً لفكر المرحوم سيد قطب الذي يتمسك برفض مبدأ الوطنية والمواطنة بدعوى إن هذا العداء من مستلزمات

الإيمان، ومن شروط التقوى، ومن أسس الدعوة للإسلام، والبراء من الجاهلية. وقد فتح هذا الفكر الانفصالي الانعزالي الذي يجعل من تفكيك المواطنين إلى طوائف ومذاهب وقبائل الطريق أمام عشرات التنظيمات والخلايا التي تكفر المجتمع في مصر والجزائر واليمن والسعودية، وتعلن جاهليته فضلاً عن تكفير الحكومة والدستور والقوانين. يضع هذا المفهوم الانقسامي أسواراً بين الوطني والإسلامي، ويجعل من الوطني غير الإسلامي، بل يخرج من دائرة الإسلام، فيظل (الإسلامي) مواطناً، ولا أحد يرفض وطنية ومواطنة الإسلامي أو يشكك فيها.

لماذا قبلت قوى سياسية وثقافية وجماهيرية تداول هذا المفهوم الذي يخرج مئات آلاف المواطنين من دائرة الإسلام دفعة واحدة، أو على الأقل يجعلهم مسلمين من درجة أقل بدعوى أن إسلامهم ناقص ومشبوه لعدم رفعهم الشعار الطيب والكريم (الإسلام هو الحل) وعدم إذعانهم لتفسير خاص للدين يجعل منه علامة تجارية مسجلة لقوى سياسة محددة، ورأس مال سياسياً خاصاً بها؟

لماذا قبل قادة الرأي العام والمربون والتربويون الاعتراف بهذا المفهوم المختلق، رغم إن تاريخ امتنا وشعبنا لم يعرف ولم يقبل هذا الفصام النكد المفتعل والمفبرك، بين الوطن والدين، وبين الوطني والإسلامي، وبين النضال والإيمان؟

لماذا قبلنا تداول واستخدام هذا المفهوم الذي يفصل بين (الوطني) و (الإسلامي)؟

فهل كان كل من الأمير عبد القادر الجزائري، وعبد الكريم الخطابي، وعمر المختار إسلاميين أم وطنيين؟

لماذا قبلنا هذا التقسيم المفتعل، ونحن نعرف جهاد الشيخ عز الدين القسام، ومحمد عزة دروزة، وسماحة الشيخ محمد أمين الحسيني مفتي فلسطين ورئيس المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى الذي كان قائد الحركة الوطنية الفلسطينية، ورئيس اللجنة العربية العليا، ورئيس الهيئة العربية العليا، ورئيس (دولة) فلسطين التي أعلنت في غزة في ١٠/١٠/١٩٤٨ وعرفت بحكومة عموم فلسطين. غاية المفهوم السيئ إيهام الناس بأن نهجاً جديداً هو وحده القادر على انتشال الوطن والشعب من الاحتلال. لهذا يتم الحديث عن (الأيدي المتوضئة) و(الذين يتمسكون بسنته عليه الصلاة والسلام). هل كان الشيخ الحاج أمين قائد الحركة الوطنية الفلسطينية لعقود طويلة، ولمراحل كثيرة وحتى قيام منظمة التحرير الفلسطينية، لا يصلي؟ "أم إنه كان علمانياً"؟! إن هذا التفسير من شأنه حرمان الأجيال من واجب دراسة مسار الثورات والهبات والمقاومة دراسة موضوعية تحميها من تكرار الأخطاء، وبالتالي أن تتحول الهزائم إلى ما يشبه المرض المزمن والعاهة المستديمة. هل أن رفع شعار طيب وكريم مثل (الإسلام هو الحل) يعني اختراعاً جديداً وكأن قيادة المقاومة منذ العام ١٩١٧ كانت "ماركسية أو وثنية أو ربما ماجنة"؟!

كانت علاقة سماحة الشيخ محمد أمين الحسيني مع جماعة الإخوان المسلمين أكثر من راسخة

ووطيدة، وهذا ما أكدته عشرات البحوث والدراسات والمذكرات، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

(من أعلام الدعوة والحركة الإسلامية المعاصرة) تأليف عبد الله العقيل / منشورات دار التوزيع والنشر الإسلامية - القاهرة/ الطبعة الثانية ٢٠٠٢ . ومن هذا الكتاب نقتبس هذه السطور عن الشيخ الحاج أمين الحسيني :

" إن سماحة الشيخ محمد أمين الحسيني علم من أعلام الإسلام المعاصرين غني عن تعريف مثلي ، فهو أشهر من أن يعرف ، وأكبر من أن أقوم بتعريفه ، فقد ملأ الدنيا ذكره ، وعمت الخافقين هيئته . وأذكر أن مجلة (الإخوان المسلمين) كتبت تطالب حكومة مصر بالسماح له باللجوء إليها ، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية . ونشرت المجلة على صحيفة الغلاف صورته ، وكتبت تحتها : " مهاجر القرن الرابع عشر الهجري مفتي فلسطين الأكبر الحاج محمد أمين الحسيني " .

وقد مارست جماعة الإخوان المسلمين ، وعلى رأسها الإمام الشهيد حسن البنا ، وجماعة الشبان المسلمين وعلى رأسها محمد صالح حرب ، والاتحاد العام للجمعيات والهيئات الإسلامية بمصر ، وعلى رأسه عبد الواحد سبل ، وغيرهم من الشخصيات السياسية والوطنية ، ضغوطاً سياسية وشعبية ، حتى وافقت حكومة مصر على لجوئه رغم اعتراض بريطانيا على ذلك " .

المؤشر الثاني : رواج مفهوم " الحركة الإسلامية "

جرى التسليم خلال العقد الأخير بأن مفهوم (الحركة الإسلامية) يعني قوة سياسية واحدة حصراً ، وهذا انتهاك لأبسط حقوق المسلمين في أن ينتسبوا إلى دينهم . هل يقع علينا واجب الجهاد لتأمين الدين وتحريره من هاشم حركة سياسية واحدة ، أو عدة حركات ، ليعود إلى آفاق المسلمين كلهم والبشرية كلها التي انزل الله تعالى رسالة السماء رحمة لكل الناس " وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين " . (الأنبياء-١٠٧)

ناديت منذ ثلاثين عاماً إلى التعامل مع قضية الدين كرسالة محورية ، وليس كأداة مرحلية سرعان ما تتحول إلى وسيلة وأداة تحقق أغراضاً تنتهك جوهر الدين وغاية الشرع ورسالة السماء .

الحركة الإسلامية حركة عظيمة بدأت منذ عهد الأنبياء واستمرت في كل العصور ، وشارك فيها ، وحمل لواءها أجيال من الأتقياء ومحبي الخير والحريصين على الإصلاح ومقاومة الاستبداد والفساد في كل الأمم ، ومفاصل وأحداث التاريخ .

لماذا تحتكر قوة سياسية واحدة هذا الحق؟ لماذا تصبح أمجاد البرموك وحطين ، وإنجازات ابن الهيثم والرازي ، وازدهار بغداد وقرطبة وطليلطة وغرناطة وكأنها إنجازات وأمجاد خاصة بقوى سياسية واحدة؟

مع تعمد إغفال أن ابن حيان والبيروني وابن رشد والكندي والفارابي لم يكونوا أعضاء في أي

من القوى السياسية المعاصرة، بل وربما أن فكرهم الإصلاحى ونتائجهم الفكرى والعلمى هو بمثابة إداة للقراءة الحالية للدين التى راجت خلال الربع الأخير من القرن العشرين، وقد جعلت وحدتنا أكثر ضعفاً، وكرامتنا وحریتنا واستقلالنا أبعد منالاً.

وإذا سلمنا جدلاً أن مفهوم (الحركة الإسلامية) خاص بالذين يطالبون بإقامة دولة إسلامية وتطبيق الشريعة، فلماذا نخرج حزب التحرير الإسلامى، وحركة الجهاد الإسلامى، وعشرات الجماعات الصوفية، وملايين المستقلين من دائرة (الحركة الإسلامية)؟ هل من العدل استبعاد أعضاء حركات سياسية كثيرة تؤمن بأهمية العودة إلى قيم الدين وفضائله وأحكامه؟

يلاحظ فى المساجد، فى هذه الأيام، إن معظم المصلين ليسوا أعضاء فى قوة سياسية محددة، وإنما لهم ميول سياسية متنوعة.

إن مسخ الدين من غاية ورسالة عظيمة إلى وسيلة وأداة فى قبضة حكم أو معارضة إنما يعنى حسم المعركة، أو الصراع السلمى، والانتخابات، لمصلحة من يستخدم الدين.

كما أن استخدام الدين من قبل أى جهة سياسية، أو غير سياسية، إنما ينتهك مبدأ المواطنة التى تقوم على المساواة والشراكة والندية، إذ كيف تتحقق المساواة بين المؤمنين والكافرين، وبين جند الرحمن وجند الشيطان، وبين أهل الجنة وأهل النار؟

وهذا ما أدركه فقهاء القانون فى مصر، ويتضح وعيهم من خلال المواد القانونية الخاصة بحظر استخدام الدين والمساجد والكنائس لأغراض شخصية أو خاصة، وهذه بعض المواد القانونية أعرضها من باب المثال لا الحصر:

• المادة (٢٠١): "كل شخص لو كان من رجال الدين أثناء تأدية وظيفته ألقى فى أحد أماكن العبادة، أو فى محفل دينى كلمة تضمنت مدحاً أو ذمماً فى الحكومة، أو فى القانون، أو فى مرسوم أو فى قرار جمهورى، أو فى عمل من أعمال جهات الإدارة العمومية، أو أذاع أو نشر بصفة نصائح أو تعليمات دينية رسالة مشتملة على شيء من ذلك، يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه، ولا تزيد عن خمسمائة جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين، فإذا استعملت القوة أو التهديد تكون العقوبة السجن".

• المادة (٦٨) (و): "يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تتجاوز خمس سنوات أو بغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تتجاوز ألف جنيه، كل من استغل الدين فى الترويج أو التحجيد بالقول أو بالكتابة أو بأية وسيلة أخرى لأفكار متطرفة بقصد إثارة الفتنة، أو ازدراء أحد الأديان السماوية والطوائف الدينية المنتمية إليها، أو الإضرار بالوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعى".

أدرك أهلنا فى الجزائر - متأخرين جداً - خطورة احتكار الدين واستخدامه لمصلحة قوى سياسية،

وجاء هذا الوعي بعد أحداث دموية مرعبة حصدت أرواح أكثر من (١٥٠) ألف جزائري في الحكم وفي المعارضة، ومعظمهم ليس لهم في الصراع لا ناقة ولا بعير، وقد ذبح أبناءهم أمامهم، كما ذبح أطفال أمام آبائهم وأمهاتهم. فقد أدخلت تعديلات على الدستور الجزائري في العام ١٩٩٠: "وقد أدخل الدستور المعدل تعديلات جوهرية على ديباجة دستور ١٩٨٩. وعلى المبادئ الأساسية لممارسة التعددية الديمقراطية، وعلى سلطة رئيس الجمهورية وصلاحياته، وتنظيم السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية. وقد أعيدت صياغة الفقرة الرابعة من ديباجة الدستور بحيث يتم تكريس (المكونات الأساسية للهوية الوطنية الجزائرية بأبعادها الثلاثية غير القابلة للتجزئة، وهي الإسلام والعروبة والأمازيغية... حيث منعت تأسيس الأحزاب السياسية على أساس ديني أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهوي. وفرضت على الأحزاب عدم استعمال عناصر الهوية الجزائرية (الإسلام والعروبة والأمازيغية) في الدعاية الحزبية".^(٧)

وأجد من واجبي التذكير والتأكيد بأن تطبيق القوانين التي تحمي دين الملايين من أن يتحول إلى رأس مال سياسي - أو غير سياسي - لشخص أو شخصية اعتبارية في حكم أو في معارضة إنما هو واجب وضرورة ومسؤولية كبيرة يجب أن يسبقها عشرات الإجراءات التي تضع حداً فعلياً وحقيقياً ودائماً لحالة الفوضى والتسيب والاعتداء على كرامة وأموال وحقوق المواطنين لدرجة يتم إخضاع كل المواطنين، وبخاصة كبار المتنفذين لسيادة القانون. ويرسي قواعد حكم بعيداً عن المحسوبة والمزاجية والانتقائية والمحاباة. فإذا تم كسر احتكار قطاعات اقتصادية - وغير اقتصادية - وإرساء قواعد العدل وتكافؤ الفرص فإن كسر احتكار الدين وتأميمه ليعود إلى كل المواطنين بدون تراتبية وتصنيف، يصبح واجباً شرعياً ووطنياً. وكذلك فإن مقاومة الاستبداد، والفساد، والظلم، تغلق الأبواب أمام قوى تتغذى من الفساد، ومن إحساس المواطنين بالاغتراب والتهميش والرغبة في التغيير. ولله در الحكمة القائلة: "كل حكومة تنتج نوعاً من المعارضة التي تستحقها". فإذا كانت الحكومة تفتقد إلى كثير من الأداء العقلاني والإخلاص، فإنها لن تواجه معارضة تحرص على الحكمة والصدق والأمانة.

المؤشر الثالث - راية الشهداء

سلمت القوى السياسية والاقتصادية والثقافية، وأوساط إعلامية بأن الراية الخضراء التي تكتب الشهداءتان (لا إله إلا الله محمد رسول الله) عليها إنما هي راية خاصة بحركة سياسية واحدة. وبما أن لا أحد يشكك أو يحاول التشكيك في شراكة كل الفلسطينيين في العلم ذي الألوان الأربعة، فإن التسليم بأن الراية الخضراء، أو أي شريط أو شعار يحمل الشهداءتين يكون قد تم خصصته من رمز ديني لكل المسلمين، إلى علامة خاصة بقوة سياسية واحدة، وهذا إنجاز عظيم، وانتصار حاسم لهذه القوى السياسية.

لهذا فإن الإصلاح يستوجب وعياً وموقفاً وإرادة من السياسيين والمثقفين بأهمية تصويب المفاهيم حتى تخرج التدين من هامش الاحتكار، إلى آفاق النزعة الإنسانية والرسالة العالمية.

المؤسسات والفعاليات الدينية

تشمل المؤسسات والفعاليات الدينية في فلسطين ما يلي :

١. وزارة الأوقاف والشؤون الدينية: وهي المسؤولة عن المساجد والأئمة والخطباء والمؤذنين والوعاظ، ودور تحفيظ القرآن الكريم وترتيبه وإصدار الشهادات الخاصة بالناجحين والحفظة ولجان الزكاة، ومدارس دينية وكلية، ودار الأيتام، والعقارات الوقفية، وفريضة الحج.
٢. القضاء الشرعي: الذي يتحمل مسؤولية تنفيذ قانون الأحوال الشخصية بكل متعلقاته.
٣. الإفتاء.
٤. مباحث التربية الإسلامية والتلاوة والتجويد في المناهج المدرسية بالإضافة إلى المواد الدينية من آيات كريمة وأحاديث شريفة وغيرها في مباحث اللغة العربية وغيرها.
٥. لجان الزكاة التابعة رسمياً لوزارة الأوقاف، والمستقلة فعلياً بما أصبح لبعضها من سطوة ونفوذ لما حققت من نجاحات كثيرة، وأصبحت تدير منظومة من الأعمال الخيرية الدورية وغير الدورية، وكفالة الأيتام، وخدمات طبية ومستشفيات، ومصانع ومزارع، ومدارس، وعقارات.
٦. وسائل الإعلام من إذاعات ومحطات تلفزيون وصحف ومواقع دينية على شبكة (الإنترنت)، وما تجر به من مقابلات مع شخصيات دينية وما تذيعه من مواد دينية.
٧. الحركات السياسية التي تستخدم الدين كرأس مال سياسي خاص بها، أو التي تعمل تحت مظلة ولافتة دينية، بما في ذلك ما يعرف بالبنوك الإسلامية ودعاياتها وإعلاناتها.
٨. آلاف الأشرطة والأقراص المسموعة والمرئية.
٩. المدارس (الإسلامية) التي تديرها جمعيات خيرية وغيرها. ودورها الجدي في إيجاد نظام تعليمي وتربوي وتثقيفي مواز للتعليم العام السائد في المدارس الحكومية ومدارس وكالة الغوث مما سيكون له تأثير عميق في تحديد ملامح المستقبل القريب.
١٠. لجان تعليم ترتيل القرآن الكريم وتحفيظه لحوالي مئة ألف طفل وفتى وشاب مما سيكون له الأثر الجدي على ملامح الوطن في المستقبل غير البعيد.
١١. الجمعيات الخيرية والمجالس واللجان الثقافية والرياضية والنقابية، وفرق الأناشيد، وغيرها التي تستخدم الدين لأغراض تحقيق مكاسب سياسية وغير سياسية.

الأوقاف - دراسة حالة

لعبت الأوقاف منذ عهد المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى برئاسة سماحة الشيخ الحاج محمد أمين الحسيني دوراً حيويًا ومتقدماً في مقاومة المشروع الصهيوني، وذلك بعقد مؤتمرات على مستوى العالم الإسلامي، وإصدار الفتاوى التي تحرم بيع الأرض للوكالة اليهودية، واتخاذ سلسلة إجراءات وتدابير فعلية لحماية الأرض بشرائها ووقفها وقفاً شرعياً صحيحاً لكل المسلمين، وكي يستمر المزارعون بفلاحتها.

واستأنفت الأوقاف دورها الحيوي والمتقدم بعد احتلال حزيران ١٩٦٧ في حماية المسجد الأقصى

المبارك، ومئات العقارات الوقفية داخل البلدة القديمة في القدس التي شكلت وما زالت الدرع الحامي من صهينة الدور والدكاكين والمدارس والفضاءات في القدس الشريف .

وبقيت الأوقاف والمحاكم الشرعية تحت إدارة الحكومة الأردنية خلافاً لغيرها من الوزارات والمؤسسات التي استولى عليها الاحتلال في حزيران ١٩٦٧ . وظلت أوضاع الأوقاف في الضفة الغربية تعيش ظروفاً حساسة واستثنائية، مما فتح الأبواب أمام جماعة (الإخوان المسلمين) لتستثمر وتتغذى من هذا الضعف مرتين : الأولى : من حضورها القوي والتقليدي في وزارة الأوقاف بدءاً من الوزير ووصولاً إلى والخطباء والمؤذنين .

الثانية : وهي الضغط، والترغيب والترهيب الذي يمارس على المدراء الذين لم يكونوا من الإخوان، وكانت قوة الإخوان المسلمين - وما زالت - في حضورهم بين الأئمة والمؤذنين، (والخطباء بإكرامية)، والخطباء المتطوعين، ويرجع ذلك إلى توجيه شبابهم للالتحاق بكليات الشريعة .

ومهما كانت إدارة الأوقاف نظيفة وواعية وحازمة فإنه ليس من السهل، ومن غير الممكن ضبط أداء الأئمة والخطباء . وذلك لأن ضبط أدائهم المتعلق بجوهر عملهم وهو الوعظ والإرشاد، وتفسير الدين، وتحديد موقفه من الناس والأحداث، والمساهمة الفعلية في صناعة الرأي العام وتوجيه المزاج العام لأنه نتاج خلفيتهم السياسية والمذهبية، ونوعية التعليم الجامعي، وليس نتائج قرارات إدارية أو مراسيم وأنظمة وتعليمات .

وانتهت أوساط قيادية في حركة (فتح) إلى أن حضورها في وزارة الأوقاف يناقض في حجمه حضورها في الوزارات الأخرى، فقررت رفد الوزارة بحوالي عشرين قيادياً تم تعيينهم في مواقع الصف الثاني والثالث لوزارة الأوقاف، وذلك في العام ١٩٩٨ . ولم تنته الحركة إلى أن الحضور الأكثر فعالية وجدوى لا يكون بحشد مدراء و(مدراء عامون)، وإنما بالجنود في الميدان الذي هم على تواصل وتفاعل يومي مع قطاعات واسعة من المصلين، ومع غيرهم . وبالتالي فإن الخطأ البنيوي كان بمثابة الاكتفاء بإصلاح سقف الوزارة وواجهاتها، وليس أساسها وقواعدها، وهم الأئمة والخطباء والواعظات والمؤذنون .

علينا الاعتراف بحقيقية أن المسؤول الأكثر أهمية والقائد المؤثر في وزارة الأوقاف هو الإمام والخطيب والمؤذن والخادم والواعظة لأنهم على تفاعل يومي وجدي ومباشر مع قطاعات واسعة جداً من المصلين، والمواطنين .

مخطئ من يظن بأن تعيين شخص، أو عدة أشخاص مهما كان شأنهم وإخلاصهم وتفانيهم في مراكز مرموقة يحقق الغاية المرجوة، وذلك لأن الناس بعامة، والمصلين بخاصة، قد يحترمون إماماً وخطيباً أو واعظة ويثقون بهم أكثر من احترامهم وثقتهم بعدة قياديين مرموقين . وقد باتت

هذه الحقيقة ملموسة من خلال نتائج انتخابات ثلاث بلديات في قضاء نابلس هي: طوباس، وبيتا، وبيت فوريك، حيث فاز خمسة أئمة ترشحوا للانتخابات. وكانت نتائجهم من أعلى الأصوات، بل أن إماماً قد فازت زوجته هي الأخرى في عضوية المجلس البلدي.

وتستطيع وزارة الأوقاف تفعيل جهودها في الإصلاح من خلال:

أولاً: إعطاء الأولوية في التفكير والجهد والوقت لمديرية الوعظ والإرشاد، وليس لمديرية الحج التي يستهلك كثيراً من الوقت والجهد والتفكير. وذلك لأن مديرية الوعظ والإرشاد، ورسالة الوعظ والإرشاد هي الأهم والأعظم والأكثر جدية لمسؤوليتها المباشرة عن المساجد وإقامة الشعائر الدينية والمسؤولية المباشرة للوعظ والإرشاد عن المساجد وإقامة الشعائر الدينية، وخطب الجمعة والعيدين، وعشرات آلاف الدروس الوعظية، والإجابة على أسئلة المصلين والناس، والمسؤولية المباشرة عن صناعة الرأي العام وتوجيهه، والتأثير الجدي في إدارة دفة المزاج العام، ورسالته العظمى كي يبقى نمط التدين رحمة للعباد وليس نقمة عليهم، وحبلاً للنجاة لا حبلاً للمشقة، وخيراً لكل المسلمين على تنوع مذاهبهم وأطيافهم ومواقعهم، وليس مصلحة مادية ومعنوية وسياسية وانتخابية لعشرات أو مئات المسلمين.

ثانياً: تستنفذ الإجراءات والمشاكل الإدارية في المساجد أكثر من 90٪ من وقت وجهد مديرية الوعظ والإرشاد، وبالتالي فإن الوقت المخصص للرسالة الأهم والمسؤولية الأعظم، وهي توجيه الرأي العام ومتابعة تقديم خطاب ديني من الأفق الشرعي العام، وليس من هامش مصلحة فئة أو مذهب أو تنظيم سياسي.

ويقتضي الإنصاف الإشارة إلى إن وزارة الأوقاف تعمل في ظروف موضوعية صعبة، ومنها:

١. نقص زاحف ومتزايد في عدد الأئمة والخطباء، والمؤذنين والخدم، لأن أعداداً متزايدة من المتقاعدين لا يتم تعيين موظفين جدد بدلاً من معظم المتقاعدين الكثر حسب الأصول. وكذلك هناك مئات المساجد الجديدة لم يتم تعيين إمام وخطيب ومؤذن وخدام لها منذ عدة أعوام رغم أنها تقام فيها الصلوات الخمس وخطبة وصلاة الجمعة والعيدين منذ عدة أعوام، ورغم تنسيب أسماء الموظفين لهذه المساجد حسب نظام ديون الموظفين العام، والأصول الإدارية السليمة. وأدى هذا النقص إلى إضعاف قدرة الأوقاف على القيام بواجبها ورسالتها في تقديم الخدمات الدينية الأساسية، وجعل من بعض المساجد مسرحاً للفوضى، أو الاستغلال. كما أدى هذا النقص أيضاً إلى مبادرة مصلين في بعض المساجد بجمع تبرعات دورية، أو غير دورية، لخطيب أو إمام أو خادم مما أضعف الأوقاف، وفتح الأبواب أمام استغلال أية جهة سياسية أو غير سياسية لهذا الوضع الشاذ وربما تعزيز وصايتها، وكي تستخدم لتحقيق أغراض وبرامج ومصالح وحملات.

٢. حالة الفوضى والانفلات العام المفروضة على البلاد والعباد والتي تفاقمت منذ صيف العام ٢٠٠٣. ويلمس الناس حالة الفوضى والانفلات من استباحة شبكة الأذان الموحد في نابلس. وقد طالت حالة التسبب والفوضى مدارس ومستشفيات ومراكز صحية، وأدت إلى إضعاف قدرة الأوقاف على فرض احترام آداب المسجد، وبخاصة في المساجد التي تعاني من شواغر.

آفاق مفتوحة للإصلاح

الإصلاح في وزارة الأوقاف ممكن إذا تحقق الوعي لدى أوساط سياسية رفيعة المستوى من أصحاب القرار بأهمية المساجد والمنابر وبأنها لا تحتاج إلى ردود أفعال، ومعالجة شكاوى، وإجراءات علاجية، وقرارات انفعالية اعتبارية، بل تحتاج إلى رؤية وفكر وجهد مؤسسي، وسعة أفق، وسياسة النفس الطويل، وذلك لأن ما تراكم من نتائج وآثار هيمنة نمط تدين واحد، ومن تراكم فساد وخلل طيلة عقود لا يصلحه شخص ولا قرار ولا مرسوم.

إن إصلاح وزارة الأوقاف لا يتم بقرار مستعجل مرتجل يصدره مسؤول أو عدة مسؤولين وذلك لأن الدعوة إلى الله على بصيرة تحتاج إلى تقوى أولاً، وفكر ورؤية وخبرة ثانياً، وجهد مؤسسي، حتى تكافأ اليد النظيفة، والعقول المفتوحة، والذهنية المبدعة، والفكر النامي، والمبادرات الخلاقة.

الإصلاح على المستوى القريب

١. ملء كل الشواغر من أئمة وخطباء ومؤذنين وخدم بدون إبطاء وتسويق. وذلك لأن ترك المساجد بدون موظفين ليس له تفسير منطقي أو قبول فضلاً عن أن هذا الإهمال يزيد من الهوة بين أوساط المصلين وبين وزارة الأوقاف. فالمصلون هم الذين يتبرعون بالأرض وتكاليف بناء المسجد وفرشه ومكبرات الصوت وكافة المستلزمات. لقد أصبح من المألوف افتتاح مسجد بدون توفير الإمام والخادم. لماذا تحظى المدارس الجديدة بالمعلمين وغير المعلمين ولا تحظى المساجد التي مر على بعضها عامان وثلاثة أعوام بدون إمام أو بدون خادم؟ إن نقص معلم في مدرسة ما قد يتم معالجته بمعلم أحر، أو بتوزيع الحصص على عدة معلمين، أما عدم تعيين إمام أو خادم في مسجد فانه يؤدي غالباً، إلى فوضى وإحساس المصلين بعدم مبالاة الحكم.

٢. وفي الإطار العام فإن الحكومة الفلسطينية تخدم المساجد بصورة أكثر نجاعة من عهود كثير من الخلفاء والأمراء والسلاطين حيث أنها تصرف راتباً شهرياً دورياً لكل موظفي المساجد، في الوقت الذي كان فيه الإمام والخادم لا يتقاضى من المال العام أو بيت مال المسلمين، وإنما من ريع الوقف المخصص للمسجد. والسلبات الناتجة من عدم تعيين إمام أو خادم لمسجد هي أشد وأسوأ من عدم تعيين معلم وذلك لان:

- المدارس لا يستطيع أن يدخلها أي مواطن.
- المدارس تسير وفق منهاج مقرر، أما المسجد فيستطيع أي شخص أن يتحدث بدون منهاج ومواد مقرر وأوقات محددة مما يجعل من نتائج غياب الإمام وخيمة.

٣. استكمال ورشات عمل ودورات تدريب بصورة دورية وذلك لما حققت من تأثير ايجابي بناء على مواقف وقناعات الخطباء والواعظات، والمساهمة في توسيع أفقهم، ومساعدتهم في حمل

مسؤولياتهم العظيمة . وكان كاتب هذه السطور قد صمم ورشة عمل (التنمية والاقتصاد) بتمويل من مؤسسة منيب رشيد المصري للتنمية الاجتماعية في شهر تشرين الثاني (٢٠٠٣) للخطباء والواعظات . وهي أول ورشة عمل من نوعها في وطن العرب وبلاد المسلمين . وكانت نتائجهامثمرة ومرتفعة . وقد حظيت بحمد الله تعالى بالنجاح من خلال ضمها إلى مشروع (مئة نقطة ضوء) الذي يُصدره مركز تنمية المجتمع في جامعة بيرزيت للعام ٢٠٠٤ . المطلوب تصميم برامج تدريب طموحة ومستمرة تخضع للمتابعة والتقييم .

الإصلاح على المدى المتوسط :

١ . دور وزارة الأوقاف في الوعظ والإرشاد

إعادة الوعي بأن الجهد الأهم والمسؤولية الأعظم لوزارة الأوقاف هي في قسم الوعظ والإرشاد الذي يجب أن يكون أكثر جدية، وأكثر قدرة على متابعة وتوجيه الخطباء والواعظات بخطاب واضح غير مرتبك، وقادر على أن يكون بديلاً شرعياً وحضارياً لكل النشاطات التي تختزل في نفسها التقوى وتعتبر نفسها (الممثل الشرعي والوحيد للإسلام) .

٢ . تدني رواتب الأئمة والمؤذنين :

يحصل الإمام والخطيب الذي يحمل درجة البكالوريوس في الشريعة على راتب (١٣٠٠) شيكل، كما يحصل المؤذن والخدام على راتب (١٠٥٠) شيكل، مما يبيها تحت خط الفقر الأمر الذي يضطره إلى البحث عن مصدر إضافي للدخل . وبصورة عامة فإن رواتب الأئمة والمؤذنين متدنية ومتأكلة ولا تعكس الجهد الذي يبذله الإمام والخطيب في المسجد وخارجة في حقول دينية واجتماعية وإنسانية وخيرية . وتفرض الرواتب المتدنية على الإمام حالة من التناقض بين غناه المعنوي ومركزه الأدبي المرموق من جهة، وبين فقره وقلته ما في يده من جهة أخرى، وهذا يفتح الأبواب أمام أية جهة لمحاولة استغلال حالة الضيق المعيشي المفروضة على هذه الطليعة الريادية القيادية المؤثرة في المجتمع .

وكرر الأئمة الشكوى والاستياء من أن المعلمين يتقاضون رواتب أفضل منهم وأن الترقيات والدرجات تتحقق في وزارة التربية والتعليم بصورة سلسلة خلافا لما يحدث في وزارة الأوقاف . ومن الطبيعي أن يترك سوء الأحوال المعيشية للإمام، وعجزه من تدبير الضروريات الأساسية لعياله أن تفرض أثرها على مزاجه الذي يميل إلى النعمة ويشحن بالقلق والتوتر، وبالتالي يندفع نحو مواقف عدائية انفعالية لكل مظاهر البجوحة والوثام .

لذا فإنني أقترح أن تصرف مكافأة خاصة من ريع الوقف للموظفين، الذين يؤدون واجبههم على أكمل وجه، على أسس مهنية وموضوعية صرفة، فقد كان الأئمة والخطباء والمؤذنون يتقاضون أجورهم من ريع الوقف الخاص بالمسجد، فلماذا لا تتم دراسة تخصيص ثلث ريع الوقف لتضاف

إلى رواتب الأئمة والخطباء والمؤذنين حتى يتسنى لنا انتشارهم من تحت خط الفقر، ولتشجيع المبدعين والمتفوقين والمتفانين في خدمة المساجد والمصلين والدعوة إلى الله على بصيرة على أسس مهنية وعادلة. إن الأصل في الأوقاف أن يُحسب ريعها للإئفاق على موظفي المساجد.

لماذا توجد علاوة للمعلمين ولا توجد علاوة للأئمة والخطباء الذين لا تقل رسالتهم ومسؤولياتهم في التربية والتوجيه والتأثير عن رسالة المعلمين؟ بل إن الأئمة المخلصين الناجحين يبذلون جهوداً ويتحملون مسؤوليات ليست أقل جدية من المعلمين. وذلك لأن مسؤولية الإمام تتعدى الوقوف خمس مرات في اليوم الواحد التي تبدأ في صلاة الفجر وتنتهي بعد صلاة العشاء والتراويح، وإعداد الخطب والدروس، وإنما يتحمل الإمام كذلك مسؤوليات في الأفراح، والأتراح، والإصلاح، وعيادة المرضى، وتغسيل الموتى.

٣. الإصلاح العام

الإصلاح هو غاية الدين، وهذا ما جاء في القرآن الكريم على لسان سيدنا شعيب عليه السلام: "إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت واليه أئيب". فالإصلاح أولاً هو ضرورة للحياة السوية الخالية من الفساد، وهو ثانياً البديل الشرعي والأخلاقي والعقلاني للفساد الذي يشكل بيئة نموذجية لعدم الثقة والانحراف والإحساس باليأس والتهميش والاعتراب، وهذه كلها هي التربة النموذجية التي تنشط فيها اللاعقلانية.

ومن المؤسف أن اللاعقلانية تكاد تكون الشيء المشترك بين جميع الأطياف والتيارات والمواقف في أمتنا ووطننا. وكما أن الفساد أدى إلى انتفاخ وتورم عدد من الفاسدين المفسدين الذين لوثوا ووسخوا الحياة العامة في بلادنا، فإن الفساد أدى في نفس الوقت إلى تحقيق مكاسب سياسية ومؤيدين وأنصار جدد لقوى سياسية تتغذى من حالة الإحباط والانسداد.

من الواضح أن هنالك ارتباطاً جدياً واضحاً بين نوعية الحياة النفسية والمعنوية والمادية والمعيشية للناس وبين نمط التندين. إذ ليس من المعقول أن يكون الحكم في أي بلد غير عقلاني، وأن تكون المعارضة عقلانية ورشيده. لهذا قيل: "كل حكومة تظهر لها المعارضة التي تستأهلها". وبالتالي فإن الإصلاح الشامل والجدي الذي يتجاوز الوجوه والأسماء واللافئات هو بمثابة البديل الحقيقي للفساد واللاعقلانية.

أرجو أن يكون واضحاً أن إصلاح نمط التندين السائد ليصبح أكثر تعبيراً عن جوهر الدين، وغاية الشرع، ورسالة الأنبياء لا يمكن تحقيقه بالفاسدين واللاعقلانيين والأيمين المتقين، فالإمام علي رضي الله عنه يقول: "كل وعاء بما فيه ينضح". وتقول الحكمة: "متى يستقيم الظل والعود أعوج". وبلهجة لا تقبل التردد والتأويل إذا أريد أن يكون الإصلاح المطلوب في نمط التندين السائد والمؤسسات الدينية حقيقياً ومثمراً وليس صورياً واستعراضياً فلا بد أن يكون جزءاً من خطة إصلاح شمولية تبدأ في الثقافة والتربية والفكر، ولا تنتهي في حق كل الناس في الخبز

والكتاب والقلم والفرح والدواء، والشراكة الحقيقية بكل ما يتعلق بحاضرهم ومستقبلهم.

الإصلاح على المدى الطويل

أولاً: تثقيف المشايخ وتفقيه المثقفين

جرى خلال الأعوام الأربعة الماضية تعميق وتعميم عسكرة المجتمع مما أدى إلى إفرازات سيئة جداً، الأمر الذي قادنا إلى ضمور إضافي في الثقة والاحترام بين المواطنين، وتآكل إضافي في سيادة القانون وإضعاف القضاء، وهذه كلها مؤثرات سلبية على نمط التدين، وعلى أداء بعض المؤسسات الدينية.

ومن المشاكل الأساسية التي يتعين التصدي لها هي حالة الانفصام، والصراع والعداء أحياناً، بين المثقفين والدعاة. ويلاحظ أن العلاقة السائدة بين المثقفين و(المشايخ) هي حالة الانقطاع والشك المتبادل، وليس علاقة التعاون والتكامل. حيث يفترض أن الإصلاح هو الغاية المشتركة لكل من المثقفين والمشايخ. فالمثقفون يحملون دائماً مجتمع مثالي سوي نظيف من الفساد والاستبداد، ويناضلون من أجل تحقيق ذلك، والمشايخ يدعون إلى مجتمع تسوده الأحكام الشرعية الراضية للردية وللظلم والطغيان. ويزخر تاريخنا، والتاريخ البشري كله، بأجيال من المثقفين ورجال الدين الذين كرسوا حياتهم وضحوا بها في سبيل تحقيق رسالتهم.

ومن العوامل التي لا تساعد على إتحاد أو تعاون جهود المشايخ والمثقفين رفض الأخيرين ما يعتبرونه وصاية المشايخ عليهم. وتزداد الهوة بين المثقفين والمشايخ بسبب جهل كثير من المثقفين بالمعلومات الفقهية الأساسية، وكذلك نتيجة جهل كثير من المشايخ بأفاق وميادين المعرفة والإبداع.

ولنا في تاريخ أجدادنا ما يستحق الدراسة حيث إن كثيراً من الفقهاء كانوا مثقفين، وأن كثيراً من المثقفين كانوا فقهاء مثل ابن رشد وابن سينا والرازي والفارابي والكندي وغيرهم.

فإذا أردنا تحقيق إصلاح جدي وشمولي يتعين علينا المساهمة في جسر الهوة بين المثقفين والمشايخ، وذلك بتزويد بعض المثقفين بأساسيات فقهية، وتزويد المشايخ بالمعرفة وحقول الإبداع الواسعة. ولا يتحقق ذلك إلا بنهج جديد يجعل من القراءة اليومية المتنوعة للمثقفين والمشايخ حاجة كالحبز والماء.

ثانياً: تشجيع الثقافة والقراءة

تشجيع الثقافة والقراءة، واحترام الكتاب والقلم، وتقدير المثقفين، وذلك لأن الأزمة في جذورها تعود إلى أسباب ثقافية وفكرية وتربوية، وهذه كلها نتاج نمط التدين السائد، الذي لا يعكس عظمة الإسلام ولا طاقاته العظيمة في انتشال الإنسان والأوطان والأمة من الأزمات والظلم والظلام والإحساس بالخيبة واليأس والانسداد.

ويقتضي تشجيع الثقافة والقراءة واحترام الكلمة والقلم والكتاب، وإنهاء أجواء العسكرة التي تحترم المسلح أكثر من المثقف والأديب والعالم والفنان والمبدع. لقد لعبت العسكرة دور الدفيئة التي تغذت منها اللاعقلانية التي فرضت كثيراً من رموزها وطقوسها ومصطلحاتها على الوطن والناس.

علينا تحسين البيئة الفكرية والتربوية والثقافية، وكلما ارتقت النخب القيادية في مدارج الفكر والثقافة، كلما تركت ظلالاً من النضج والوعي على الناس الذين تشيع فيهم القراءة اليومية والروح النقدية، وهذا يستجيب لجوهر الدين وغاية الشرع ورسالة الأنبياء، وبالتالي يحمي الناس من أنماط تدين تزيد الوطن والأمة ضعفاً وكساحاً.

الخلاصة

علينا الاعتراف بفشل أجيال المصلحين طيلة أكثر من مائة عام، وأن ما حققته الصحوة الإسلامية لا يعكس عظمة الإسلام وطاقاته وقدراته على انتشال المسلمين من هامش الفقر والضعف والتجزئة والتخلف واللاعقلانية، والحروب الأهلية، والتبعية، إلى آفاق الاستقرار والتنمية الداخلية، والاستقلال.

لقد بدأت حركات الإصلاح منذ مرحلة الصدمة والانبهار بالتقدم الأوروبي، وما زالت تراوح مكانها إلى أن وصلنا إلى مرحلة الابتزاز الأمريكي الذي يهدف إلى التلاعب في ذاكرتنا وتشويه هويتنا بدعوى الرغبة في الإصلاح. وإذا شكنا الألمان والفرنسيون من سطوة الثقافة والإعلام الأمريكي على ناشئتهم وشبابهم فنحن أولى بالشكوى واليقظة والحذر، وهذا الحرص يجب أن لا يحرمننا من واجب الإصلاح لتكون أنماط التدين أقرب إلى جوهر الدين وغاية الشرع ورسالة الأنبياء، وبالتالي تكون أطيّب أثراً وأجمل زهراً وأحلى ثمراً. ولتحقيق هذه الغاية لا بد من العمل الجدي الواعي للتوصل إلى تنوع وتوازن في أنماط التدين، وإنهاء احتكار النمط السائد منذ عقود طويلة، ولأن لهذه الغاية مضامين فكرية وثقافية وتربوية فإنها لا تتحقق بقرارات ومراسيم.

إن إصلاح نمط التدين السائد منذ مطلع القرن الماضي والذي لم تتجاوز (إنجازاته) المظهر والقشور لأنها لم تصل إلى المحتوى والمضمون وإنتاج ذهنية جديدة. إن الإصلاح المطلوب يحتاج إلى سعة أفق وبصيرة وصبر ووقت وجهد مؤسسي.

ويمكن التأكيد بأن إصلاح نمط التدين السائد قد أصبح هاجساً لدى كثير من المشتغلين بالسياسية والمهتمين بالشأن العام. ومن بين الذين شغلهم هذا الهاجس حركة (فتح) التي لم تتوقف عن توجيه اعتراضات واحتجاجات ولوم وشكاوى منذ رحيل الرئيس المرحوم ياسر عرفات، وذلك بدعوى عدم قيام بعض الأئمة بصلاة الغائب، أو بدعوى تجاهل رحيله خلال خطب الجمعة، أو تناول رحيله بصورة فاترة أو غير مناسبة. وقد كانت ملاحظات وشكاوى قادة وكوادر ونشطاء (فتح) ومؤيديها بمثابة مرحلة جديدة لتسخين اهتمام حركة (فتح) في ما يجري في المساجد، وذلك بتأثير عاملين أثّرت فيهما :-

العامل الأول :-

تزايد مستمر في عدد قيادي وعناصر حركة (فتح)، وقوى سياسية أخرى، في الصلاة جماعة داخل المساجد. وأدى هذا التواجد المتزايد إلى اكتشاف حقيقة قديمة، وهي أن هناك من يستخدم المساجد بصورة ناعمة غالباً، وبصورة فظة أحياناً.

العامل الثاني : الانتخابات :-

لعبت الانتخابات المحلية التي جرت خلال عام ٢٠٠٥، على عدة مراحل، دور (استعادة الوعي) بأهمية المساجد في الوصول إلى (مسامات) المجتمع المحلي، وبالتالي دورها المؤثر (المرئي وغير

المرئي) في نجاعة الحملات الانتخابية، ونتائجها.

وبدأت قوى عشائرية وحمائلية وسياسية تحاول استخدام المساجد بناء على نتائج الانتخابات المحلية، أو بناء على تطلعاتها وطموحاتها للانتخابات القادمة للمجلس التشريعي وبلديات المدن الكبيرة. وجوبت هذه القوى - وغيرها - بمقاومة قاسية من القوة التي تعتبر استخدامها للمساجد من باب (الحق المكتسب).

ولم تظل مثل هذه الصراعات في إطار العلاقات الحمائلية والسياسية بل إنها امتدت إلى لجنة الانتخابات المركزية التي وجهت رسالة إلى سماحة وزير الأوقاف في ٣٠/٥/٢٠٠٥ وطلبت من سماحته: "اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان الالتزام بأحكام القانون فيما يتعلق بالدعاية الانتخابية في أماكن العبادة، وذلك على ضوء بعض الإعلانات التي تم نشرها مؤخراً في الصحف المحلية والتي تدعو المواطنين للمشاركة في ندوات أو نشاطات انتخابية تعقد في المساجد".

واستندت اللجنة في كتابها إلى الفقرة الثانية، من المادة (٦٤) من قانون الانتخابات الفلسطيني التي تنص على: "عدم إقامة المهرجانات وعقد الاجتماعات العامة في المساجد أو الكنائس أو إلى جوار المستشفيات أو الأبنية والمحلات التي تشغلها الإدارات الحكومية أو المؤسسات العامة".

وقد عممت وزارة الأوقاف بتاريخ ٦/٦/٢٠٠٥ م مع التأكيد على تعميمين سابقين بتاريخ ٥/٢/٢٠٠٥ و ٧/٤/٢٠٠٥: "بعدم اتخاذ المساجد منابر للدعاية الانتخابية أو لعرض وجهات نظر سياسية أو مراكز لعرض المهرجانات الانتخابية أو الدعوة للتصويت لمرشح ضد آخر أو الدعوة لمقاطعة الانتخابات، وضرورة أن يتجنب الخطيب والمدرس والإمام الحديث عن ذلك أو السماح لآخرين بالحديث بهذا الخصوص في المسجد. راجياً الالتزام وبعكس ذلك فسوف تتخذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين".

الحماية المطلوبة للمساجد بالمحافظة على آدابها وحيادها لن يتحقق بتعميم وزارة الأوقاف، ولا بمتابعة جديّة من المديرية، وذلك لأن ما يجري في كثير من المساجد من انتهاكات ومخالفات واستخدامات غير ناجم عن قصور أو تقصير وبالتالي لن تعالج بإجراءات إدارية عادية أو استثنائية. إن استخدام المساجد لغير غاياتها الشرعية غير ناتج عن خطأ في التفسير أو التقدير أو سوء الفهم أو جهل بالأحكام الشرعية، وإنما ناتج عن سياسة واستراتيجية ومنهج ومصصلحة أساسية وكبرى.

وكي نتوصل إلى تحييد المساجد وحمايتها من الوصاية والصراع، وكي تعود ميداناً للسكينة والمحبة والنظام والانضباط والتآلف، وصف الصفوف والوثام، فلا بد من الإصغاء بهيبة واحترام إلى الشرع أولاً، والرأي العام ثانياً، والمصلحة الوطنية العليا للجميع على تنوع الأطياف والمذاهب والمواقف. حيث أن استخدام أية جهة، أو جهات، المسجد لمصلحة آنية ظرفية مؤقتة قد تحجني مكاسب إلا إنها مكاسب غير مشروعة، لأنها على حساب مصلحة الوطن والأمة والأبناء

والأجيال القادمة .

كما امتدت مضاعفات الصراع داخل المساجد إلى مديريات الأوقاف لتتحول إلى ضغوطات مزدوجة، وقد شكوا أئمة وخطباء ومؤذنون وإداريون من وطأة الضغط المزدوج، وأحياناً الثلاثي، فإن الذين يستخدمون المساجد يعتبرون ذلك حقاً مكتسباً ومن باب " القضية المقضية " . والذين يشكون ويتذمرون من هذا الاستخدام المفرط يطالبون إدارة الأوقاف بلجم جماهم وإلزامهم بحدودهم .

ملحق

شهدت بعض المساجد صراعاً كما جرى في مسجد طوباس القديم بتاريخ ١٦/٥/٢٠٠٥ وتعتبي رسالة مدير أوقاف نابلس إلى سعادة رئيس بلدية طوباس في أعقاب هذا الصراع، صورة عن الأوضاع وتداعياتها، وضرورة الإصلاح . وفيما يلي تلك الرسالة :

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة رئيس بلدية طوباس المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
الموضوع : دعوة للتعاون لغاية حماية المساجد

عطفاً على زيارة وفد المديرية لبلدة طوباس وتدارسهم معكم سبل تطويق مضاعفات وتداعيات الشجار المؤسف الذي جرى في البلدة مساء يوم الاثنين ١٦/٥/٢٠٠٥ في أعقاب خلاف حول تعليق مواد على جريدة حائط داخل مسجد طوباس القديم .

كما تدارست معكم سبل اجتثاث أسباب الخلاف في المساجد من جذورها تنزيهاً لبيوت الله من أن تتحول إلى ميدان للصراع، وساحة للمناكفات والطعن والاتهامات . ولتحقيق مصلحة المساجد والمصلين وأهالي البلدة كي تظل المساجد تؤدي رسالتها في توحيد الصفوف، وتنقية القلوب، والترفع عن التعصب، وقصر النظر، وضيق الأفق .

أرجو أن أوضح لسعادتكم ما يلي :
أولاً : تحظر وزارة الأوقاف ومنذ عشرات السنين تعليق أية صور أو مواد أو مطبوعات أو رايات وبارق ومطرزات داخل المساجد، وتستند في هذا النظام القديم والساري المفعول على سنته عليه الصلاة والسلام، وهيئة مسجده في المدينة المنورة، وأوضاع المساجد في عهد الخلفاء الراشدين والتابعين والأئمة والسلف الصالح، وطيلة أربعمائة عام حكمت فيها الدولة العثمانية العليا فلسطين، وكذلك في عهد المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى، وما تلاه من عهود . إن بدعة استخدام المساجد والاجتراء على حرمتها لم تكن معروفة في فلسطين حتى قبل عقدين لإجماع علماء المسلمين على تنزيه بيوت الله أن تصبح في قبضة أي حاكم أو محكوم .

ثانياً : ومع قناعاتنا الراسخة بما تقدم فإننا لجأنا إلى الجهة ذات الاختصاص بسؤال : " ما حكم تعليق الصور والرايات في أروقة المساجد وعلى جدرانها " . وكانت فتوى فضيلة مفتي محافظة نابلس متساوقة مع إجماع علماء المسلمين وذلك في فتوى فضيلته رقم (٣٠٨/٦٢/٢٠٠٤/٣-٣) تاريخ ٣/١٠/٢٠٠٤ . وجاء في الفتوى :

" والمسجد باعتباره مكاناً للصلاة ينبغي أن يكون . كما قال العلماء . جالياً من كل مظاهر الزينة التي

تشغل المسلم عن صلواته . وتذهب خشوعه أو تخل به سواء أكانت تلك الزينة رايات أم صوراً، أم ملصقات أم زخرفة وبأي وسيلة كانت في قبلته أو على جدرانها أو في أرضه أو في مواضع السجود" .

أظن أن أحسب أن فقيهاً يمكن أن يصدر فتوى مكتوبة تميز شرعاً استخدام المساجد كواجهات عرض لصور، وقصاصات جرائد، وأخبار وتحليلات من مواقع محددة على شبكة الإنترنت، فضلاً عن بيانات سياسية، ومنشورات حزبية . هناك فرق جوهري بين فتوى شرعية، وبين رؤية سياسية وموقف تنظيمي . فإذا كنا نحن طلبة الشرع الحكيم والحاضين على الالتزام بسنته عليه الصلاة والسلام، والرافعين شعارات تطبيق الشريعة، وبناء الدولة الإسلامية، إذا كنا ننتهك هذا الإجماع لعلماء الأمة بما يتعلق بالمساجد، فماذا سيكون سلوكنا في الميادين الأخرى؟ وهل ينطبق علينا قول الله تبارك وتعالى: " يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون كبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون " وقوله سبحانه: " أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم وأنتم تتلون الكتاب أفلا تعقلون " .

ثالثاً: ربما نلتمس العذر لبعض الشباب كثيري التهور والاندفاع، وقليلي المعرفة والحكمة، إذا لم يجدوا غير جدران المساجد للتعبير عن مشاعرهم وأفكارهم ومواقفهم، ولكننا بحمد الله تعالى نعيش حريات سياسية واضحة، الأبواب مفتوحة لنشاطات سياسية وتنظيمية واقتصادية وتعليمية وثقافية واجتماعية علنية بلا قيود وللجميع بدون استثناءات وامتيازات . ما هو تفسير استخدام المسجد لتعليق قصاصات جرائد محددة، وهي تحرر وتطبع وتوزع بحرية كاملة أمام المساجد وفي المكتبات والأسواق؟

نحن في مديرية الأوقاف لا نتحفظ على موقف أي قبيلة سياسية، ولكننا لا نقبل ولن نقبل استخدام المساجد كحصان طرواده لأغراض الحكم أو المعارضة .

رابعاً: لو سلمنا جدلاً أن استخدام المساجد للدعاية لمصلحة الحكم أو المعارضة حقق مصلحة المسلمين، فإن هذه البدعة قد تصبح بدعة حسنة إما لأنها غير ضارة، أو لأنها مفيدة ونافعة . وعلينا أن نعود إلى تاريخنا، فقد استخدم جيل الآباء والأجداد من أساتذتنا العلماء الكبار المنابر للترويج للمواقف السياسية والدعاية الانتخابية للحزب العربي الذي كان يقوده الحاج محمد أمين الحسيني، رئيس المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى، الذي حمل مسؤولية الأوقاف والإفتاء والقضاء الشرعي . وكثير من مواقف وسياسات الحزب العربي كانت صحيحة وتنسجم مع الشرع الحكيم، وفي مقدمتها فتوى تحرم بيع الأراضي والسمسرة وإخراج باعة الأراضي من دائرة الإسلام، فالبائع والسمسار والوسيط " لا يغسل ولا يكفن ولا يصلح عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين " . إن استخدام المنابر والإفتاء والقضاء الشرعي لم يحقق أدنى خير وحماية للمسلمين والوطن والمقاومة والجهاد . بل إن مئات المساجد في الساحل والنقب والجليل استخدمها الاحتلال مخازن ووزائب ومقاهي ومطاعم وبارات ومواخير .

خامساً: إذا حقق استخدام المساجد لأغراض سياسية ابتداءً من توظيف المنابر لغير غاياتها، واستخدام جدران المساجد ومآذنها وتسوياتها ومرافقها وملحقاتها. إذا حقق الاستخدام للمنابر والمساجد مصلحة البلاد والعباد فإننا نقدم هذه (المصلحة) إلى جهة الاختصاص الشرعية، وهي الفتوى، ونقول لهم: "أخطأتم"، لذا فإننا ندعوكم إلى تصويب خطاكم بناء على المعطيات الجديدة وتحقيق (الإنجازات) للمساجد والمسلمين. هل أن أحوالنا قبل استخدام المساجد كانت أفضل أم أسوأ؟ لماذا لا نعد كشف حساب بالإنجازات والمكاسب والفتوحات التي حققناها منذ استخدام المساجد؟.

دعونا نتحاور مع بعضنا بما يحسن أن يكون بين الأهل وأبناء الملة الواحدة والوطن الواحد من صراحة ومكاشفة وتناصح. فهل حقق استخدام المساجد بعد سنوات خيراً ومصلحة وإنجازاً للمسلمين؟ فإذا حصدنا الخير للبلاد والعباد دعونا نشجع بعضنا على استحداث مزيد من جرائد الحائط في المساجد، وأن نتوسع في استخدام جدران المساجد كواجهات عرض سياسية، ونشر مواد دعائية لهذه الجهة أو تلك. أما إذا لم تجلب لنا هذه الاستخدامات غير الشرعية، وغير المشروعة سوى تعزيز روح القبيلة وعقليتها، فعلينا أن نسير على قاعدة "الرجوع إلى الحق خير من التماذي في الباطل".

سادساً: لو كان استخدام المساجد من المباحات، وأفضى هذا الاستخدام إلى صراع وأحقاد وتلاسن وتلاعن، فضلاً عن التهديدات، والاشتباك بالأيدي، والشجارات، هل يحق لنا شرعاً استمرار مواصلة استخدام المساجد؟ إن الصراع الذي جرى في بلدة طوباس بسبب استخدام المسجد لم يكن الأول في محافظة نابلس، فهل نتعاون كي يكون الأخير؟ فهل يقبل مسلم هذا الجور المفروض على بيوت الله؟ لم يقبل عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- ولا غيره من المسلمين أن تظلم كنيسة أو دير ولا بيعة، فهل يعقل أن نكون ظالمين للمساجد بتحويل غايتها من رسالة إلى وسيلة؟.

علينا الاعتبار بما آلت إليه الأمور في بعض المساجد، فإن المسلم مأمور أن يضع نصب عينيه النتائج على القاعدة الشرعية "درء المفاسد أولى من جلب المنافع". وجاء في كتاب (نظرية المقاصد عند الشاطبي) تأليف أحمد الريسوني: (أن المجتهد، حين يجتهد ويحكم ويفتي، عليه أن يقدر مآلات الأفعال التي هي محل حكمه وإفتائه، وأن يقدر عواقب حكمه وفتواه، وأن لا يعتبر أن مهمته تنحصر في (إعطاء الحكم الشرعي). بل أن مهمته أن يحكم بالفعل وهو يستحضر مآله أو مآلاته، وأن يصدر الحكم وهو ناظر إلى أثره أو آثاره... فإذا لم يفعل، فهو إما مقصر عن درجة الاجتهاد أو مقصر فيها...).

أفتى أساتذتنا كبار الفقهاء أن وحدة المسلمين داخل المسجد أولى من صلاة التراويح جماعة، وذلك لأن احترام قدسية المسجد ووحدة الصف فرض، أما صلاة التراويح جماعة في المسجد فهي سنة. فكيف الحال إذا كنا نتحدث عن سنن وصلاة وإنما نتحدث عن مطبوعات ومنشورات وبيانات سياسية.

سابعاً: إفرافات ومضاعفات استخدام المساجد كوسائل لتحقيق أغراض سياسية لهذه الحركة أو تلك تؤدي إلى انتهاك حرمة المساجد، وعدم تحقيق السكينة، وقد جرت علينا مشاكل وخلافات حمائية وعائلية وشخصية، فضلاً عن الصراعات بين القبائل السياسية. ولنا في أهلنا في بلدة عسيره الشمالية نموذج طيب وقدوة حسنة لأنهم وضعوا حداً للخلافات والصراعات داخل المساجد وأجمعوا على حمايتها وتنزيهها من الفتن والضغينة والأحقاد كما أمرنا الله سبحانه وتعالى ورسوله الكريم. وجاء في وثيقة شرف برعاية البلدية ومشاركتها بين حركتي (فتح) و(حماس) والجبهتين الشعبية والديمقراطية في شهر آذار ٢٠٠٢: "قدسية المسجد ولأنه مكان لرص الصفوف لا لفرقتها فإنها تستثنى من أي نشاط ذا طابع تنظيمي كالمصقات والشعارات والمعلقات مع الالتزام بعدم الكتابة على الجدران الخارجية للمساجد باستثناء المجلات الثقافية الدينية التي لا تحمل أي وجهة نظر سياسية وغير موقعة باسم إطار محدد. ويقصر استخدام مكبرات الصوت على تلاوة القرآن الكريم والنعي والبيانات فقط، ويمنع استخدامها للأغاني والأناشيد الوطنية والإسلامية".

سعادة رئيس البلدية،

كما تعلم أن للمساجد حرمة وأولى الناس في الحفاظ على حرمتها هم الطيبون الحريصون على تقوى الله في السر والعلن، والذين يرفعون شعارات القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة. حيال الأوضاع غير الطبيعية في كثير من المساجد أن أمامنا ثلاثة اختيارات هي: -
 (١) أن نترك الأوضاع بدون علاج، ولله در القائل: "داو جرحك لا يتسع".
 (٢) أن تقتسم القبائل المساجد كحل للمشاكل داخلها، وبهذا الخلل تدخل المساجد ضمن حمى القبائل وممتلكاتها، فنصبح كالكنائس الخاصة بكل طائفة فهذه للأرثوذكس، والثانية لللاتين، والثالثة للكاثوليك، والرابعة للإنجيليين، وربما نحتاج إلى عدد أكبر، فنلجأ إلى إعمار مساجد جديدة لتقسيم الحصص!
 (٣) أن نستخلص العبر مما جرى، وأن نكون من الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر، وأن ننصاع جميعاً إلى الشرع الحكيم وأن نحمي بيوت الله من الصراعات والمناكفات والشجارات. وبهذا نكون قد أطلعنا ربنا، وتمسكنا بسنة نبينا، وجنبنا شبابنا ما يجدر بالمؤمن الحكيم أن يتجنبه.

وأني أرجو أن تبذل يا سعادة الرئيس كل جهد بالتعاون مع كل الهيئات الأهلية والرسومية حتى نحمي المساجد من استخدامها أدوات لأغراض آنية ظرفية مؤقتة على حساب المصلحة الشرعية والاستراتيجية لكل المسلمين بدون استثناء وتراتبية وتصنيف وامتيازات. وقد اختطت مديرية الأوقاف خطأ واضحاً وسياسة لا تقبل التقلب والضبابية والمزاجية والانحراف انطلاقاً من سنته عليه السلام وأفعال الصحابة والسلف الصالح وتعليمات الوزارة بتغليب الباقي على الفاني والدائم على المؤقت ومصصلحة كل المسلمين على مصلحة طيف واحد منهم. وذلك لأن المحراب أبقى من الإمام، والمنبر أبقى من الخطيب، والمسجد أبقى من مدير الأوقاف ومن وزير الأوقاف ومن الملك والخليفة والسلطان والأمير والرئيس. لماذا قبلنا التهدة مع الاحتلال ولا نقبل التهدة

مع أنفسنا داخل المساجد؟

علينا أن نتذكر جميعاً بأن قدرة أي وطن على البقاء فضلاً عن المقاومة المثمرة والوصول إلى التحرر والاستقلال مرهون بقدرة المواطنين على تغليب المصلحة العامة على مصالحهم الشخصية والخاصة . وأن قدرة الأمة على إحراز وحدتها ونهضتها مرهون أيضاً بتغليب مصلحة الأمة على مصلحة القبائل مهما كان أسماها وشعارها وفرسانها وشعراؤها وخطباؤها .

ضارعاً إلى الله تبارك وتعالى أن يحفظ أهلنا ومساجدنا في طوباس وفي كل بقاع الأرض ، وأن يلهمنا السداد ، وأن نبقي جميعاً جنوداً للحق لا للباطل ، وأن تغلب مصلحة البلاد والعباد على مصلحة القبيلة أياً كانت في الحكم أو المعارضة .

هوامش

- (١) محمد مهدي قطناني / أثر اختلاف الأزمان في تغيير الأحكام / رسالة ماجستير - بإشراف الأستاذ الدكتور علي محمد الصوا - قسم الفقه وأصوله / الجامعة الأردنية - ١٩٨٩ .
- (٢) الدكتور محمد خاتمي / مطالعات في الدين والإسلام والعصر / منشورات دار الجديد - بيروت - الطبعة الثانية - ١٩٨٨ .
- (٣) الفقيه العلامة مصطفى الزرقا / المدخل الفقهي العام (الجزء الأول) دار القلم - دمشق - الطبعة الأولى - ١٩٩٨ .
- (٤) العلامة السيد محمد حسن الأمين / مقاصد الشريعة - دار الفكر المعاصر - بيروت ودار الفكر - دمشق / الطبعة الأولى - ٢٠٠٢ .
- (٥) عبد الله النفيسي / الحركة الإسلامية رؤية مستقبلية / أوراق في النقد الذاتي (عدة مؤلفين) مكتبة مدبولي - الطبعة الأولى - ١٩٨٩ .
- (٦) توفيق الشاوي / الحركة الإسلامية رؤية مستقبلية (مصدر سابق) .
- (٧) المنظمة العربية لحقوق الإنسان / التقرير عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي - القاهرة - ١٩٩٧ .

إصلاح العملية التعليمية لمساق التربية الإسلامية

إصلاح العملية التعليمية لمساق التربية الإسلامية

د. ماهر حامد الحولي

رئيس مجلس الإفتاء الأعلى في الجامعة الإسلامية في غزة

الحمد لله رب العالمين الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء وخاتم المرسلين سيدنا محمد الأمين معلم البشرية أجمعين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

فإن تعليم الناس أمور دينهم من أهم الواجبات التي يجب أن يشترك في أدائها الدعاة والأساتذة والعلماء وتلعب المدرسة والجامعة والوزارة ووسائل الإعلام دوراً كبيراً في نشر تعاليم الإسلام الحنيف حيث تدرس في المدارس مادة التربية الإسلامية وكذلك في الجامعات تدرس المساقات الشرعية إضافة إلى وجود الكليات والمعاهد الشرعية.

والناظر إلى واقع التعليم الديني في مدارسنا يجد إيجابيات كثيرة، ولكن لا يخلو الأمر من وجود تنيهاً ضرورية لإصلاح العملية التعليمية لمادة التربية الإسلامية فيما يتعلق بالمدرس والطالب والإدارة والوزارة والمنهاج حتى تضطلع بدور أكبر ومهم.

وفي دراستنا هذه نعرض على إصلاح التعليم الشرعي وواقع التعليم الديني في مدارسنا، إضافة إلى تقديم المقترحات لإصلاح التعليم الديني فيما يتعلق بالمدرس الكفاء ومقوماته وعرض لنماذج مثالية لتدريس موضوعات التربية الإسلامية ثم نخلص إلى خاتمة تضمنت أهم النتائج والتوصيات.

سائلين المولى عز وجل أن ينفعنا وينفع بنا.

إصلاح التعليم عموماً والتعليم الشرعي خصوصاً

تتماز الثقافة الإسلامية والحضارة العربية الإسلامية عن بقية الحضارات والثقافات في المنهج والوسائل والغايات والأهداف، وإذا كانت الثقافة هي مخزون تراكمي لتجارب الأمم والشعوب، تتوج بحضارة راقية، فإن الثقافة الإسلامية استمدت وقودها من الوحي الإلهي، وتبلورت بالوسائل النبوية، فكانت خير حضارة عرفتها البشرية؛ علماً وعملاً، وسلوكاً وأخلاقاً، ورقياً وتقدماً.

كيف لا، وهي ربانية المنهج، إسلامية الوسائل، إنسانية الهدف، بل قل: كونية الغاية. إذا ما وجدت هذه العلاقة، وجدت الحضارة الراقية، المبدأ والمنبع من خالق الكون والحياة، والغاية والهدف نفع الخلائق أجمعين، دون تعصب لفئة أو تحيز لطائفة، بل هي شاملة لكل المخلوقات. ((الخلق كلهم عيال الله، وأحب الخلق إلى الله أنفعهم لعياله))، أخرج أبو يعلى والبخاري والطبراني، كنز العمال: (١٦٠٥٦/٦).

ويوم أن كان المسلم يسير على هذه القواعد صار العزيز القوي، ويوم أن تخلى عن المنهج الرباني، واستسلم للمنهج الأرضي، انتكست حياته إلى الذلة والهوان، والضعف والتخلف والتمزق والتشرد. لذا؛ كان لزاماً علينا أن نفتش أحوالنا، ونتبين سبب انتكاسنا، وأن نجد البلسم الشافي لأدوائنا نحن المسلمين.

ولا يكون الإصلاح والدواء إلا بالبحث عن جذور الداء، والتفتيش عن أصول العلة، وعن المحرك الأساس لنهضة المسلمين الأولى، والحقيقة أن أصل ذلك كله، وبدؤه كان في أول كلمة من هذه الرسالة الموجهة من الخالق الحكيم إلى البشر أجمعين ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ (سورة العلق: [الآية: ١]). تعلم وترق مع الارتباط بالمعلم المربي، والمرشد المزكي، فالآية تفيد معنى التربية والرعاية بالإضافة إلى طلبها لزيادة العلم والثقافة. وكلمة (اقرأ) حُذِفَ منها المفعول لتفيد العموم، إذ المطلوب قراءة لهذا الكون بكل ما فيه من عوالم، ليستفيد الإنسان من حوله فيعيش سعيداً.

ومثل ذلك في قوله تعالى: ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ (سورة طه: [الآية: ١١٤]).

فقد جاءت كلمة (علم) في هذه الآية نكرة غير محددة لتفيد الترغيب في كل أنواع العلوم، وجعلت الارتباط بالله تعالى ومنهجه سبباً لزيادة العلم. ولذلك فأول خطوة لإصلاح التعليم عموماً هي الاهتمام بالتربية من خلال القرآن الكريم:

١ . قراءة وتجويداً .

٢ . وحفظاً وتفسيراً .

٣ . وإدراكاً وفهماً .

ثم بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم :

١ . اطلاعاً ومعرفة .

٢ . وتطبيقات عملية .

كل ذلك جنباً إلى جنب مع العلوم الأساسية في المراحل الأولى ، إلى أن ينمو الوازع الديني في قلب الطالب فيكون محرضاً له للتقدم وزيادة العلم واستخدامه في خدمة أمته .

والسبب في عدم الاستغناء عن القرآن والسنة بداية هو كونهما يحويان مفهوم الحياة الصالحة في الدنيا والآخرة ، وخلاصة المطلوب من العبد ومهمته فيهما ، كي لا يصل الإنسان إلى مرحلة العلم للعلم ، بل لا بد أن يكون العلم للمعرفة والعمل الإيجابي ، وإذا أهملنا التربية وركزنا على العلم فقط فيمكن أن يتوجه العلم للعمل السلبي ، وهذا يمكن أن يلحق الأذى بالإنسانية . ولا بأس هنا من قراءة آية واحدة نلمح من خلالها أصناف العلوم وأنواع المعارف المطلوبة كنموذج عن غيرها في تحفيز القرآن للمسلم ، لينطلق إلى ما ينفعه ويفيده .

يقول الله عز وجل : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً ﴾ (سورة فاطر : [٢٧]) . وفي هذا إشارة إلى العلوم الفلكية وصلة السماء بالأرض ، وأحوال المناخ وتقلبات الطقس ، وتحول المياه المالحة . عن طريق التبخر . إلى مياه عذبة ، وغير ذلك من العلوم .

ثم قال تعالى : ﴿ فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا ﴾ وفي هذا إشارة إلى علم النبات وما يتعلق به من معرفة أنواع الخضار والفواكه المختلفة في الشكل واللون والحجم [علم الزراعة] .

ثم قال عز من قائل : ﴿ وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بَيضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ ﴾ ، سورة فاطر : [الآية ٢٧]) وفي هذا إشارة إلى علم طبقات الأرض ، وما يتصل به ، وهو ما يسمى علم [الجيولوجيا] .

ثم قال سبحانه : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ وَالْدَّوَابِّ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ كَذَلِكَ ﴾ (فاطر : [الآية ٢٨]) وفي هذا إشارة إلى علم الإنسان ، وإلى علم الحيوان أو قل علم الحياة والأحياء عموماً ، ودراسة الكائنات الحية على اختلافها .

وختم ذلك كله بقوله : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ ﴾ (سورة فاطر : [الآية : ٢٨]) . وفي هذا إشارة إلى عموم مفهوم العلماء ، لتشمل كل عالم بالكون وآياته ، ودقائقه وأساره ، خبير بمعارف الإنسان ، بصير بعلوم الأرض ، فكلمة العلماء لا تعني علماء الشريعة فحسب .

وإذا ما بدأنا بإصلاح التعليم من خلال ربط آيات القرآن بواقع الحياة وحاجات العصر، ودقائق العلوم، نكون قد وضعنا أنفسنا على الطريق القويم، والمنهج السليم.

والنتيجة من ذلك، أن هذا المثقف المتعلم، وبعد أن يوسع دائرة علمه وثقافته لن ينسى ما مرّ معه من تأصيل المعارف في ذهنه عن طريق حفظه لكلام الله والعمل به. والتاريخ أمامنا شاهد على صدق هذا المنهج، وصلاحيّة هذا الأسلوب: الجمع بين علوم القرآن وعلوم الحياة. فهذا ابن سينا، والرازي، والفارابي، والخوارزمي، وغيرهم، كيف كانت بداية دراستهم!!

فالمناهج التي يجب وضعها للدارسين ينبغي أن تكون:

- موافقة للفطرة السليمة.
- محققة للعبودية لله من خلال تسخير العلوم المختلفة لإبراز عظمة الخالق، ودقة صنعه، وتفردّه.
- منمية للشخصية الإسلامية؛ علماً وحكمةً وتركيباً، من خلال فتح آفاق التوسع في العلم، والتجربة، والاختراع، والاكتشاف، والإبداع.

كما يجب التنبه إلى ناحيتين مهمتين لهما أثر كبير في تحقيق النتائج المرجوة من وجود المواد الشرعية في المؤسسات التعليمية، وأول هاتين الناحيتين أن تكون مادة التربية الدينية بعد تعديلها بما يناسب الطرح السابق. مادة أساسية في المناهج فيتاح لها عدد أكبر من الساعات الدراسية، ولا تستثنى علامتها من المجموع العام؛ مما يجعل الطلاب يولونها اهتماماً أكبر. والأمر الثاني هو أن أي مادة علمية لا يمكن أن تعطي ثماراً صالحة إلا من خلال وجود المدرس المؤهل علمياً وأخلاقياً لتدريسها، ولذلك لا بد من الاعتناء باختيار المدرسين من خلال تقويم علمي وعملي سليم يضمن تحقيق الآثار الإيجابية، إضافة إلى تحقيق توازن عادل بين ما يقدمه، وبين الأجر المقدم له.

ثم إنه لا ينكر وجود التخصص في كافة مجالات الحياة، ومنها التعليم حيث للتعليم الشرعي نصيب في ذلك. ولقد عرّف الإسلام المؤسسة التعليمية التربوية منذ اللحظة الأولى لبدء نزول الوحي على قلب رسول الله صلى الله عليه وسلم، إذ كانت دار الأرقم بن أبي الأرقم أول تلك المؤسسات، حيث تلقى فيها الصحابة علمهم وتربيتهم وتركيبهم نفوسهم. ثم تطورت في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم في المدينة حيث مقر الإدارة العليا للمؤسسات التعليمية، وفيه تم تخريج المعلمين الذين نشروا الإسلام في الآفاق هداية وتعليماً، وثقافة وأخلاقاً. فالمدارس والمعاهد والكليات التي تدرّس العلوم الشرعية هي مصانع لتكوين الدعاة والمصلحين، وينبغي أن تكون هي صاحبة الريادة في المجتمع؛ إذ تقع على عاتقها مسؤوليات منها:

- الوصول بالإنسان لمرحلة العبودية لله عز وجل ، وفي هذا يقول الإمام الغزالي : يجب أن يكون هدف المتعلم : التقرب إلى الله تعالى دون الرياسة والمباهاة (إحياء علوم الدين ١/ ٥٦) .
- تنمية العلوم الإسلامية لتكون ملائمة لأحوال الناس ، فالحركة التعليمية ينبغي أن تكون منبثقة من المجتمع وللمجتمع ، دون أن تكون منعزلة أو منطوية ، بحيث يكون العلم في وادٍ ، والمجتمع في وادٍ آخر .
- تثبيت معالم الحضارة الإسلامية ، وإبراز رونقها وجمالها ، وتنقية المعلومات من كل الشوائب والأخطاء ، والأخذ من الثقافات الأخرى بما يتناسب مع روح التشريع الإسلامي وأهدافه .
- تنمية مواهب الدارسين بحيث لا تكون الشهادات الممنوحة لهم غاية في ذاتها ، والامتحانات الدورية وسيلة للترقي فحسب ، ولا بد من متابعة الأمر ومواصلة الدرس لتحقيق الأهداف الكلية للإسلام .

ولتحقيق النجاح في هذه المسؤوليات ، لا بد من أن يكون رائد هذا العمل هو آية من القرآن الكريم وهي : ﴿رَبَّنَا وَأَبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ (سورة البقرة : [الآية : ١٢٩]) .

وفي آية أخرى : ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ (سورة الجمعة : [الآية : ٢]) .

فهيكّل النظام التثقيفي الإسلامي لبناء الحضارة الإسلامية له أركان ثلاثة :
- العلم - التزكية - الحكمة .

أولاً : العلم :

ويعني تزويد المتعلمين بالعلوم ، ونقل المعلومات إلى عقولهم وقلوبهم ، ليدركوا ويعملوا بمقتضاها ، ولتحقيق مرضاة الله ، والوصول إلى الحق ، لا من أجل الشهرة والسمعة ، أو الرياء أو التكبر . ففي الحديث : (من طلب العلم ليحاري به العلماء ، أو ليماري به السفهاء ، أو ليصرف به وجود الناس إليه ، أدخله الله النار) (رواه الترمذي ، (٢٦٥٤)) . والعلم لا يحدّ بزمان أو مكان ، لذا ، لا بد من زرع هذه الفكرة في أذهان المتعلمين ، وهي قوله عز وجل : ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ (سورة طه : [الآية : ١١٤]) .

بحيث يتمثل المتعلم ذلك ويتابع تحصيله ودراسته . وأن يكون العلم نافعاً ، فكم من علوم يقرؤها طلاب العلم لا صلة لها بواقع الحياة ، فيصرف من وقته وجهده في تحصيلها قدراً لا يتناسب مع

أهميتها، ثم لا يحقق منها فائدة تذكر . كما ينبغي مراعاة التوازن في تقديم الأولى فالأولى من العلوم، والأهم فالأهم من المعارف، بما يتناسب مع متطلبات الزمان والمكان . لذا، ينبغي إعادة النظر في المناهج التعليمية، وضرورة تعديلها لتكون متطورة مع الحياة والأحياء . ونضرب أمثلة على ذلك :

مادة تفسير القرآن الكريم :

تُدْرَس فيها أقوال السابقين في معاني كلام الله، وهذا جيد والأجود منه متابعة هذه المادة ليكون التفسير ملائماً للعصر، بحيث يعيش الدارس مع آيات القرآن الكريم، وكأنها الآن أنزلت، فلكل زمان تفسير وفهم، وصدق ابن مسعود في بيانه عن القرآن: [لا يَخْلُق - لا يبلى - عن كثرة الرد].

وعوضاً عن أن تكون مادة التفسير حشواً للذاكرة بالمعلومات، وأقوال المفسرين المختلفة فقط، تكون هذه المادة متلائمة مع حياة المسلمين في كل زمن، وتوجههم للعمل والدعوة والحياة السعيدة .

مادة مصطلح الحديث :

وإصلاحها يكون بإدخال الجانب التطبيقي إلى جانب المعلومات النظرية، فأنواع الحديث وأقسامه كثيرة حسب اصطلاح العلماء، يحفظها الطالب ويتقدم للامتحان ثم ينساها، والمطلوب تنمية هذه المادة لتكون عملية، بحيث يتمكن الطالب - في المراحل العليا - من الوصول إلى تخريج وتدقيق السند، والحكم عليه قبولاً أو رفضاً . إضافة إلى الاستفادة من الوسائل الحديثة التي وفرها الحاسب الآلي، والأقراص المضغوطة للبحث السريع، والحكم على الحديث من خلال عدد أكبر من المصادر .

مادة السيرة النبوية والتاريخ :

تعتمد هاتان المادتان حالياً على قراءة النصوص، والروايات التاريخية، وتعددتها، ومحاولة الترجيح بينها، وقليلاً ما يصل الأمر إلى التحليل والاستنباط، ومقارنة الحاضر مع الماضي، للاستفادة، وفي الإصلاح لا بد من صياغة السيرة على ضوء واقع الحياة :

- ١ . من حيث التعامل مع النفس، وقدرتها صاحب الرسالة والسيرة العطرة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأخذها بالصبر والمصابرة، والجد والاجتهاد والعزيمة، والطاعة والعبادة لله .
- ٢ . من جهة التعامل مع الآخرين؛ رحمة ورأفة، وقوة وصموداً، وحلماً وأناة، ومودة ومحبة . إضافة إلى فهم قوانين الله في صعود وهبوط الأمم، وظهور وفناء الحضارات .

مادة العقيدة الإسلامية :

يدرس الطالب فيها عقائد و فرقاً مرت عبر مراحل التاريخ الإسلامي ومضى زمنها، ولم يعد لها سوى الاسم والذكر، والمفروض إصلاح مفردات هذه المادة بحيث يطالع فيها الدارس أحوال الفرق والتيارات المعاصرة، لا البائدة البالية. وتبنى فيها العقيدة على أدلة الكتاب والسنة، ونبتعد فيها عن روح التعصب والحقن التي تنتشر في آثار التعصب المقيت التي فرقت الأمة شيعاً، وتعصبت للفروع، التي كان ينبغي أن يعذر بعضنا بعضاً فيها.

مادة الفقه الإسلامي :

يتلقى الدارس هذه المادة، وهي أقوال الفقهاء وآراؤهم واختلافاتهم، ويصل الأمر ببعض المتعلمين بجعلها كلمات محكمة لا تقبل المناقشة، مع أنه في إصلاح التعليم لا بد من التمييز بين الحكم الشرعي والحكم الفقهي. فالحكم الشرعي هو خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين. أما الحكم الفقهي: فهو فهم الفقهاء للحكم الشرعي. للخطاب الإلهي. وهذا الفهم محكوم بيئة وظروف الحياة والفقيه، ولا يُنكر تغير الحكم الفقهي بتغير الزمن، أما الحكم الشرعي فثابت لا يتغير.

إذاً لا بد من ربط الأحكام بأدلتها ومصدرها، ومعرفة دليل كل فهم، وكل مسألة، والدليل إما منطوق أو مفهوم، فالمنطوق الصريح الواضح جلي لا يتغير، والمفهوم لا نلزم به كل المسلمين وفي كل زمان.

ومن الإصلاح: أهمية تدريس مادة بعنوان: مقاصد الشريعة؛ بحيث تكون محرّكة لذهن الدارس، محرضة له لاكتساب المعرفة بعد حفظ العلم.

ومن إصلاح التعليم في مادة الفقه: إعطاء أهمية واضحة لمادة المعاملات في الفقه الإسلامي، فالعبادات أشبعت بحثاً، والمسلم في المعاملات يظن أنها غير موجودة، أو أنها بعيدة عن الواقع، فلا بد من صياغة جديدة لفقه المعاملات المالية.

ومن إصلاح التعليم، تزويد طالب العلم الشرعي بمعارف عامة عن الطب والفيزياء والكيمياء والعلوم الطبيعية وغيرها، ليتوافق ما يعرفه من أحكام الشريعة مع حقائق العلوم، بدل أن يتحدث في أشياء تتعارض مع حقائق العلم الحديث. ولا يُعدّ هذا خروجاً عن تخصصه، بل هو من صميم فهمه للقرآن الكريم في آيات الإعجاز العلمي في القرآن، وكذا الحال في السنة.

إضافة إلى إدخال مناهج تتواءم مع التقنيات الحديثة، والتطور الكبير الذي يعيشه العالم اليوم، وخاصة ما يتعلق بالحاسب الآلي (الكمبيوتر) والشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت) وإتقان إحدى اللغات العالمية.

وأخيراً في إصلاح التعليم لا بد من العمل بمقتضى العلم حتى لا يقع المعلم أو المتعلم تحت قول الله عز وجل: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ (سورة الصف: [الآية: ٣]). فالعلم إمام، والعمل تابعه، وأول من يجاء به يوم القيامة، ويعذب في النار عالم لم يتنفع بعلمه، يذكر الناس ولا يتذكر، ينصح ولا يتعظ، يعلم ولا يعمل، يقول كنت أمرمكم بالمعروف ولا آتية، وأنهاكم عن المنكر وآتية. وللوصول إلى العمل مع العلم لا بد من الأخذ بالركن الثاني.

ثانياً: التزكية :

وهي تعبير قرآني لا يختلف فيه اثنان، وإن كان بعض العلماء قد ذكر مضمون هذا التعبير بألفاظ ومسميات أخرى، دار الخلاف والجدل فيها بين قابل ورافض، ومؤيد ومنكر؛ فكلمات القرآن ومصطلحاته لا تحدث مثل تلك المشاكل والخلافات؛ فالتزكية في مضمونها وحقيقتها هي حسن الصلة بالله، ودوام الاستعانة به، وهذه هي حقيقة العبادة، وإذا كانت بعض العبادات مرتبطة بزمان أو مكان، فإن عبادة الذكر مطلقة عن الزمان والمكان. وهذا الذكر يجعل القلب مطمئناً، ويفيض على الروح نوراً، ولا بد من تنوير القلب والروح، مع تنوير العقل لتحصيل المعرفة بالله تبارك وتعالى.

أما إهمال الجانب الروحي والسلوكي فإنه يجعل من العلوم الشرعية مجرد أقوال وآراء تقال، وعبارات وألفاظ للجدال والمناقشات، دون أن يكون لها في دنيا الحياة تأثير، وترك هذا الركن يعزل نشاط العالم والمتعلم ويحطّ آماله ومستقبله، فهو يجد بأن العلم وسيلة لكسب المال وبلوغ المراتب الدنيوية، وينسى بأن يحمل أشرف العلوم وأعظمها. وإذا كان علم اللسان يصلح العقل والفكر، فإن التزكية والسلوك تصلح النفس والقلب. فالإخلاص والصدق والخشوع والتوكل وغيرها ألفاظ لمعاني لا تعرف إلا في القلب، ولا تكون إلا في الممارسة. وكذلك الكبر والعجب، والرياء والغرور، والحقد والحسد والنفاق، ألفاظ لمعاني محلها القلب، ولا يتعد الإنسان عنها بمجرد العلم بها والقراءة عنها، بل لا بد من تزكية نفسه ومجاهدتها.

هذا؛ وإن صلاح الإنسان متوقف على إصلاح قلبه وشفائه من الأمراض الخفية والعلل الكامنة، ففي الحديث ((ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب)) رواه البخاري، في كتاب الإيمان، ورواه مسلم في كتاب المساقاة. فإذا كان صلاح الإنسان مرتبطاً بصلاح قلبه، فيتعين عليه العمل في الإصلاح بتخليه قلبه من الصفات المذمومة، وتحليلته بالصفات الحسنة.

وركن التزكية من أهم الأركان، وهو فرض عين، بدليل قول الله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ﴾ (سورة الأعراف: [الآية: ٣٣]). وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ﴾ (سورة الأنعام: [الآية: ١٥١]). والفواحش الباطنة كما قال المفسرون هي: الحقد والرياء، والحسد والنفاق. الخ

وما وصل المسلمون إلى هذا الدرك من الانحطاط والضعف، إلا حين فقدوا روح الإسلام وجوهه، ولم يبق فيهم إلا اسمه ومظاهره، وكذا موضوع العلم بدون تزكية، فهو شبح ومظهر، والتزكية هي روح العلم.

وسبيل التزكية: مجاهدة النفس والهوى، ففي الحديث: ((المجاهد من جاهد نفسه في الله)) أخرجه الترمذي في كتاب فضائل الجهاد، وقال: حديث حسن صحيح. وزاد البيهقي في شعب الإيمان: ((والمجاهد من جاهد نفسه في طاعة الله، والمهاجر من هجر الخطايا والذنوب)) مشكاة المصابيح، للتبريزي، كتاب الإيمان: رقم (٣٤).

وليس المراد من مجاهدة النفس استئصال صفاتها، بل المراد تصعيدها من سبى إلى حسن، ومن حسن إلى أحسن، وتسييرها على مراد الله تعالى وابتغاء مرضاته.

ثالثاً: الحكمة:

لا يكفي للدارس والمتعلم أن يحفظ العلوم، ولا يكفي المتعلم المزكى أن يكون طيب القلب، بل لا بد مع ذلك من الحكمة والتي هي فقه الأسباب والمسببات. والإسلام لا يقبل بين صفوفه الحمقى والمغفلين ولا السفهاء والجاهلين. وعندما أخذ المسلمون الأوائل بالحكمة قولاً وعملاً، ومنهاجاً وسلوكاً، فتحوا نصف العالم القديم، وأقاموا دولة العلم والإيمان والسعادة والإخاء.

فأين الحكمة في مناهج التعليم الشرعي؟ والسؤال يفترض جواباً، إذ لا بد من وجود مقرر دراسي يتلقى فيه الدارس موضوع الحكمة علماً ومعرفة، وعملاً وسلوكاً.

والحكمة في بعض تعريفاتها هي: الإصابة في القول والعمل، وهي وضع الأشياء مواضعها، وتنزيل الأمور منازلها، والإقدام محل الإقدام، والإحجام في موضع الإحجام. والحكمة هي مادة نجاح الناجحين، وسر فلاح المفلحين، وصف الله عز وجل كلامه بها فقال: ﴿يَسْ * وَالْقُرْآنَ الْحَكِيمَ﴾ (سورة يس: [الآية: ١، ٢]). ووصف أنبياءه ورسله بها، فقال: ﴿وَكَلَّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ (سورة الأنبياء: [الآية: ٧٩]).

والعالم الذي تزكت نفسه يكون حكيماً، يميل إلى محاسن الأخلاق، ويجتنب ما يورثه عاراً، ويكسبه سوء سمعة، ويحسن مداراة الناس، ويتدبر عواقب الأمور. والحكمة مطلب في الدعوة لا بد منها، وقد جعلها الله عز وجل أول الأمور بقوله: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ . . .﴾ (سورة النحل: [الآية: ١٢٥]).

هذه هي أركان التعليم إن أردنا النهوض بالأمة نهضة إيمانية: (علم وتزكية وحكمة).

واقع التعليم الديني في المجتمع الفلسطيني

مكانة الدين الرسمية

أولاً: تعامل الوزارة .

١ . إذ هو يتأرجح بين حصة واحدة أسبوعياً وحصتين ، كما يتأرجح امتحانه بين الإلغاء والإبقاء ، حتى إذا استقر في الامتحانات الوزارية فإنه لا يقر له قرار ، ففي الامتحانات العامة للدراسة الابتدائية يضم إلى درس اللغة العربية ، وفي الامتحانات العامة للدراسة المتوسطة ، يضم درس الدين إلى الاجتماعيات ، أما في الامتحانات العامة للدراسة الثانوية فلا يدخل في مجموع الدرجات وهكذا فكأن مادة الدين أهون من أن تستقل في الامتحان الوزاري ، أو أن يسهم بها خريج الدراسة الابتدائية والإعدادية والثانوية .

٢ . عدم احتساب مادة التربية الإسلامية في مجموع الدرجات العامة وحتى مع تطبيق المنهاج الفلسطيني لم تدخل مادة التربية الإسلامية في المجموع ، وعدم الاحتساب هذا يساهم في تفاقم مجموعة من السليبيات في تعليم الثانوية العامة والإعدادية والابتدائية منها :

- عدم اهتمام الطلاب بالمادة وانصرافهم عن دراستها الأمر الذي يفضي إلى جهل الطلاب بكثير من المسائل الهامة التي يعالجها منهاج الثانوية العامة والإعدادية والابتدائية ، وكذلك فإن عدم الاهتمام هذا يؤدي إلى أن يرسب عدد كبير من الطلاب في المادة .
- عدم حضور حصص التربية الإسلامية .
- في حال الحضور فإن الاهتمام والتفاعل يكاد يكون معدوماً وكثيراً ما نسمع من الطلاب لماذا أهتم بمادة غير محسوبة في المجموع .
- تحضير الطلاب للمادة كذلك لا وجود له أو لا يلقي اهتماماً .
- عدم اهتمامهم بإحضار الكتاب والدفتر .
- عدم الاهتمام بالامتحانات الشهرية والفصلية والتجريبية .

وعند الاستفسار على الأسباب التي تدفع الوزارة لعدم احتساب درجات الدين في المجموع فإنك تسمع مبررات غير مقبولة لا قيمة لها ، ولعل أهمها أن الأمر متعلق بالطلبة النصارى ! والحقيقة أن هذا المبرر غير مقنع مما دفع كل المتابعين إلى الاعتقاد أن القرار يأتي ضمن سياسة علمنة التعليم التي تنتهجها أكثر الدول العربية والإسلامية .

٣ . نصيب حصص التربية الإسلامية قليل جداً بالنظر إلى أهمية المادة التي تشكل قيم العقيدة وعقلية الطلاب حيث يبلغ نصيب حصص الدين في الثانوية العامة حصتين فقط بالمقارنة مع مواد أخرى يتضح الفرق فمادة المواد الفلسفية ست حصص ، الإنجليزي كذلك إلخ ، وفي المنهاج الفلسطيني زادت الحصص إلى ثلاث وهذا أيضاً غير كاف .

٤ . أقدمت الوزارة قبل مدة بسيطة على محاولة خطيرة جداً تتمثل في جعل مادة التربية الإسلامية مادة ثانوية " غير أساسية " ليست مادة رسوب ، واكتفت النشرة التي ألغيت فيما بعد باعتبار المواد " اللغة العربية - اللغة الإنجليزية - الرياضيات - العلوم " هي المواد الأساسية وما دونها مواد فرعية

الأمر الذي يترتب عليه أمور من حيث أسس النجاح، الرسوب والإكمال، وهذا يساهم في عدم اهتمام الطلاب بالمواد التي تشكل توجهاتهم وقيمهم مثل الدين، التاريخ إلخ .

ومن وجهة النظر التربوية أيضاً في تقسيم المواد إلى أساسية وغير أساسية واعتبار مادة التربية الإسلامية غير أساسية تشكل خطورة من جهة :

- ١ . تعد هذه المواد محوراً أساساً في صوغ شخصية المواطن وإكساب هويته الحضارية في ظل متغيرات العصر وتحدياته الثقافية .
- ٢ . التعامل مع هذه المقررات على أنها مباحث غير أساسية يجعل الطلبة يتعاملون معها ببرود ودون اهتمام وتفاعل .
- ٣ . ينعكس ذلك بشكل سلبي على أداء المعلمين المتخصصين في هذه المقررات فيصبحون أقل حيوية وعطاء بل يؤدي ذلك إلى شعورهم بالإحباط .
- ٤ . مبحث التربية الدينية لا يمكن اعتباره غير أساسي في ظل مجتمع مسلم يدين بدين الإسلام، واعتباره مبحثاً متكاملًا يتناقض مع تعاليم الدين ويضعف الانتماء الديني لدى الطلبة في حين يعتبر هذا المبحث أساساً في مدارس اليهود تتعزز به الهوية الثقافية والدينية .
- ٥ . يعتبر مقرر التاريخ أمراً حيوياً بالنسبة لكل مجتمع وأمة، إذ يشكل التاريخ معيناً لا ينضب من الخبرات المتنوعة وهو في حد ذاته تراث ثقافي خصب لاسيما لنا نحن المسلمون، لأن اعتباره غير أساسي يضعف صلة الطلبة المسلمين بتراثهم الثقافي .
- ٦ . أثبتت هذه المقررات التي يراد لها أن تكون مكملية (التاريخ، الجغرافيا، الدين، إلخ) دورها على مر التاريخ في صوغ شخصية المواطن ولم تزل مقررات أساسية لدى الدول المعاصرة مما يثير الغرابة وي طرح سؤالاً، لماذا ظهرت هذه الفكرة في هذا الوقت بالذات؟ .
- ٧ . والسؤال الأهم من ذلك أن إحداث تغيير في المناهج الدراسية لا بد أن يكون مقنعاً ومبرراً من ناحية علمية، فالتغيير الجذري لا يأتي اعتباطاً، فلا بد من تقديم تفسير علمي لهذه الخطوات من خلال بيان سلبيات الأخذ بالنظام القديم ومنافع الأخذ بهذه الطريقة الشاذة .
- ٨ . من حق الموجهين والمدراء والمدرسين ذوي الخبرات الطويلة أن يكون لهم دور في مناقشة واختيار مثل هذه التوجيهات المصيرية والخطرة، فهل تم استشارة هؤلاء في مثل هذه القضية المصيرية .
- ٩ . هل ثبت بالفعل نجاح مثل هذه الفكرة الغربية الأطوار في بلدان عربية ومسلمة مجاورة حتى نقوم بتطبيقها في بيئتنا، أم أن المجتمع الفلسطيني أصبح حقل تجارب لكل الأفكار والنماذج دون تقدير لخصوصيته الثقافية .
- ١٠ . عدم اهتمام الوزارة والمديريات بتوفير وسائل تعليمية لمادة الدين مثل غيرها من المواد كالجغرافيا والعلوم .

ثانياً: فيما يخص المنهاج، وهذا أمر يخص الوزارة أيضاً .

- ١ . المنهاج الجديد بحاجة لدراسة علمية من متخصصين في المناهج وتصميمها للتأكد من معيارياتها، لكن هناك سؤالاً مهماً لماذا لم تعتمد الوزارة المنهج التجريبي قبل الاعتماد الحالي بشكل نهائي؟ .

٢. يشكو الأهالي والمعلمون من عدم تناسب المناهج مع القدرات العقلية للطلاب فيما يخص الدين الأمر قد يكون متعلقاً ببعض المباحث هنا أو هناك مثل موضوع توزيع الميراث في الصف العاشر، وكذلك مادة التجويد.
٣. المناهج تخلو بشكل واضح من التربية الجهادية.
٤. تأثير المناهج، وخصوصاً منهج التوجيهي، بثقافة السلام حيث ألغيت العديد من المواضيع التي تحث على الجهاد، ومنها النص الرابع والخامس في منهج التوجيهي، الرابع بعنوان "أهداف القتال في الإسلام" والخامس بعنوان "عوامل النصر".
٥. لا زال كتاب الدين للصف التوجيهي مطبوعاً بشكل سيء وطريقة عرض قديمة تفتقر للترتيب والعنونة وتخلو من الصور وعناصر التشويق بشكل مطلق، ويكفي أن تعلم أن كتاب التوجيهي لا يوجد به فهرس مما يعقد التعامل معه والوصول للموضوعات. "الأمر تحسن كثيراً في كتب المنهاج الفلسطيني".

ثالثاً: تعامل الإدارات المدرسية.

١. لا زالت كثير من الإدارات المدرسية تعتمد إلى جعل حصص التربية الإسلامية آخر الجدول في اليوم الدراسي مما يساهم في وجود جو لا يساعد على اهتمام الطلاب وتفاعلهم.
٢. لا زالت كثير من الإدارات المدرسية تعتمد إلى جعل حصص التربية الإسلامية حصصاً استكمالية لجداول المعلمين الناقصة، أو كما يطلق عليها بعض النظائر مادة "تمزيق" وتلجأ الإدارات المدرسية لذلك غالباً لحل إشكال معين موجود في أعداد المدرسين في المدرسة.
٣. حتى وقت قريب كانت تسند مهمة تدريس مادة الدين لغير المختصين بل وأحياناً لغير المتدربين. صحيح أن الوضع تحسن كثيراً بعد مجيء السلطة لكن لا زالت هناك بعض الخروقات في كثير من المدارس.

رابعاً: عدم احترام الدين وشعائره، وعدم التأكيد عليه في الجو المدرسي، من نشاط لا صفحي وإذاعة مدرسية ونشرات ومجلات، وإقامة صلاة وتشجيع عليها.

فالمدرسة تمثل الطلبة الشبان في بيوتهم وفي مجتمعاتهم، وتحمل إليهم عوامل انهيار الدين في درس الدين، لذا فإن مهمة مدرس الدين والحالة هذه -عسيرة جداً، إنها مهمة عسيرة مع نفسه -يحاول أن يعصمها من تأثيرات المجتمع والبيت ويحاول أن يثقف نفسه، ولا موجه له من العلماء الأكفاء إلا النادر! وإنها مهمة عسيرة مع طلابه حينما يواجههم شباب بعيدون عن الإسلام الصحيح، تنخر في كيانه عوامل الهدم للعقيدة والخلق. وإن أشق مهمة في الوجود تغيير النظرة الفكرية وصد موجة التحلل الخلقي . . . !

الخلاصة :

إن الذنب في انهيار درس الدين في المدارس يقع على البيت وعلى المجتمع، كما يقع على وسائل الإعلام، في ضرورة توجيه الشباب عقائدياً، وتكوين أمة عقائدية على قدم المساواة على الأقل مع الدولة العقائدية في العالم من حيث الجهود الجبارة التي تبذلها لخدمة عقائدها، وشتان بين عقيدة الخالق، وعقيدة المخلوق .

كما تقع المسؤولية على وزارة التربية في ضرورة رعايتها لمعاهدة المعلمين والمعلمات ودورها ودوراتها، وفي إعطاء الدين مكانة أسمى في امتحاناتها وكتبها المقررة، ومناهجها الدراسية وبرامجها المدرسية، وإذاعتها المدرسية ودوراتها التدريبية

كما تقع المسؤولية على الجامعة في ضرورة عنايتها الخاصة بإعداد مدرس الدين إعداداً قائماً على حسن الانتقاء من مستويات عالية في الذكاء ورغبة صادقة في الدين، وبإغراء مادي ومعنوي لتخريجه مدرساً ناجحاً، وفي ضرورة إعدادها الطالب الجامعي الواعي لإسلامه .

فإذا وجدنا. بعد كل هذا. مدرسي الدين. عمومهم. ضحلي المعرفة، هزيلي الشخصية، متناقضي الفهم للحياة، سلبيين، جاهلين لطرق التدريس، فلا تضع الملامة كلها عليهم، وإنما علينا أن ننصفهم، لأن الأجواء التي أحاطت بهم صاغتهم كذلك، ولا يمكن أن يكونوا غير ذلك، هكذا قدر لمدرس الدين أن يكون، وهكذا قدر للطلاب في مختلف المستويات أن ينتهوا إلى هذه الحال .

وهنا بعض المقترحات لمدرس الدين الكفاء، ومقوماته، أعرض لها عسى أن تسهم في إصلاح التعليم الديني في مدارسنا وجامعاتنا بإذن الله تعالى .

مدرس الدين . . بيئته وإعداده :

مدرس الدين وبيئته :

إن مدرس الدين (إنسان) فلا نخلع عليه صفة أخرى، إذ ليس هو بمعصوم ولا هو بجماد، وإنما هو إنسان يعيش في بيئة تؤثر فيه من المهد إلى اللحد، وقد يؤثر فيها إن استطاع . إن بيئة المسلمين اليوم هي لا تخفى على أحد مما يحاط بها من تأمر خطط له المتآمرون وقد أفلحوا بتحقيق الكثير مما أرادوا فهو واقع أليم مما يغشى المسلمين في بيوتهم ومدارسهم وجامعاتهم ونشاطهم الاجتماعي وسائر ألوان نشاطاتهم الحيوية الأخرى .

ولن ينجو (مدرس الدين) من التأثير بكل هذا أو بعضه، بل إنه (هو نفسه) أعز هدف يرمى من قبل خصوم الإسلام، لأنه هو باني الجيل وهو الأمل في نهضة الإسلام والوعي السليم، وهو الثورة العارمة على كل انحراف عن الحق الخالص الصادر من جبار السماء والأرض . لقد أسهم (الخصوم الألداء) في صياغة (واقعنا المنحرف عن الإسلام) كما أعانهم كثير من المسلمين بقصد

وبغير قصد، إن مدرس الدين حصيلة بيته ومجتمعه ومدرسته وجامعته .

أما البيت :

فإما أن يكون محافظاً على إسلامه، وإما متحللاً منه فإن كان محافظاً فقد يكون مفهومه للدين يحتاج إلى تصحيح في التصور والسلوك . وإن كان البيت متحللاً، فقرأ عليه السلام، لأن من تحلل من وازع الدين، فلا خير يرجى منه، إذ أن شعاره المصلحة والهوى والشهوة: ﴿أَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ أَفَأَنْتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا﴾ (الفرقان: الآية [٤٣] .)

أما المجتمع :

فلا قدسية للإسلام فيه في كثير من الأحيان، إذ ما أكثر السلوك والتصرفات التي تسود المجتمع وتخالف تعاليم الإسلام بل إن بعض العادات والتقاليد فيها مخالفة صريحة وواضحة للإسلام .

أما المدرسة :

ففيها من نتاج البيت والمجتمع . مزيج عجيب من نماذج متنافرة بعيدة عن الإسلام وفيها قلة من يجمع إلى الأدب الإسلامي العقل المسلم والعقيدة الصافية . من بين المدرسين والطلاب .

عوامل انهيار درس الدين :

لقد انهيار (درس الدين) في مدارسنا بعوامل مزمنة أثرت فيه، إضافة إلى ما ذكرت، ومنها: مدرس الدين الكفاء ومقوماته: ﴿وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّائِيِّنَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ﴾ (سورة آل عمران: [الآية ٧٩]). إن الصفات العامة التي يجب أن تتوفر للمدرس الكفاء لأية مادة تدرسية لا يكفي توفرها وحدها لمدرس الدين لأن موضوع (الإسلام) شامل الحياة بأسرها فموضوعه أرق وأعمق وأشق ولا بد له من مؤهلات وإعداد يتناسب مع طبيعة موضوعه الخطير هذا! وإن هذه المقومات . على اتساعها وتنوعها . يمكن أن توجز بأمر ثلاثة :

أولاً: غزارة العلم .

﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ﴾ (سورة البقرة: [الآية ١٤٦]). لما كان الإسلام نظاماً شاملاً للحياة أصبح لزاماً على مدرسه أن يلزم بأمرين إماماً واسعاً :

- ١ . إمام مدرس الدين بما في الحياة من اتجاهات خاطئة، ومبادئ وافدة، وأنظمة سائدة، وأديان قائمة، وتحليل لمعناها وغاياتها ووسائلها .
- ٢ . فهم الإسلام، منظمًا لهذه الحياة بأسرها . سماوياً . كما أنزل خالياً من الزيادة والنقصان والتحريف، ومجرداً من الهوى، والآراء الشخصية .

ثانياً: قوة الشخصية .

إن غزارة العلم وحدها لا تكفي لنجاح مدرس الدين في صفه، ما لم يكن مؤثراً بشخصه إذ الحق لا ينتصر وحده، ما لم تكن وراءه نفس قوية تأخذ به وتدود عنه، وتعرضه على الناس كلاماً من الشفاه، وعملاً صادراً عن القلب ووعياً وإدراكاً نابعاً من الفكر . وكمن عالم فاضل إذا تصدر قاعة الدرس أخفق في تدريسه وضاع علمه! باضطراب شخصيته وضعفها، فلم يفد منه أحد .

وأبرز معالم الشخصية لمدرس الدين ما يلي :

١ . الثقة الكاملة بالإسلام والالتزام الدقيق به : ثقة مصدرها الإيمان بصدق عقيدته وأحقية نظام الله تعالى ، وشموه وعمقه وشموله . وثقة مصدرها الإدراك والوعي والفهم ، لا مجرد التعصب الأعمى والتزمت ﴿ قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي ﴾ (سورة يوسف : [الآية ١٠٨]) .

٢ . الورع : هو مراقبة الله تعالى في كل ما يصدر عنك من سلوك وما يلفظ به لسانك من قول وما يخفق قلبك من هوى وعاطفة وما يقرره عقلك من فكرة وإرادة وما تضطرب به حواسك من سمع وبصر وحركة وشعور ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴾ (سورة الإسراء : [الآية ٣٦]) .

٣ . الصفات الخاصة : ونعني بها ما يتصل بمدرس الدين من صفات ثابتة فيه ، إما أن تكون خلقية وإما أن تكون صفات مكتسبة تخضع للتغيير أو تكون صفات وراثية تتأثر بالبيئة . وإن هذه الصفات الخاصة الثابتة لمدرس الدين - بنوعها (الخلقية والمكتسبة والوراثية) - يحسن أن يكون لها طابعها الخاص ليكون مدرس الدين أقوى شخصية وأبلغ تأثيراً وأنفع في مجال التدريس والحقل العام .

ولا يستغربن القارئ من هذه الصفات ما يستكثره على مدرس الدين فليذكر أن أكثرها مقتبس من بعض صفات المعلم الأول e قدوة الناس أجمع ولا سيما المعلمين ، ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا ﴾ (سورة الأحزاب : [الآية ٢١]) .

١ . من الصفات الخلقية :

لما كان مدرس الدين يواجه نماذج مختلفة من الطلاب ، ومنهم من يستغل العيوب الخلقية فينفذ منها إلى شخصية المدرس وبالتالي إلى درس الدين ، لذا يحسن بمدرس الدين أن ينتقى في القبول بمقابلة تكشف عيوبه الخلقية ليحال بينه وبين كونه مدرس الدين ، بسببها .

٢ . من الصفات المكتسبة أو الوراثية ، القابلة للتعديل :

وهي صفات يحتاجها كل مدرس غير أن حاجة مدرس الدين إليها أمس بسبب صعوبة اختصاصه وشموله :

أ . المنطق : إذ الفصحى والبعد عن العامية وطراوة الحديث وخلو المنطق من التكلف والتعثر والتشدد .

ب . المظهر : للمظهر المقبول وقع في النفس على أن لا يكون تطرفاً في الأناقة .

ج . الصحة والقوة : من دواعي نشاط المدرس وتأثيره في الطلاب صحته وقوته والقوي الصالح أحب إلى الله تعالى وأحب إلى الناس كذلك من الضعيف والمريض .

د . الذكاء والعقلية المرنة : من أهم صفات المدرس إذ أن موضوع الدين هو واسع دقيق يشمل الحياة ومن فيها يحتاج إلى ذكاء واسع وعقل مرن ، وبعد نظر في تنوع الأساليب لأصناف الناس . كما يحتاج إلى تفهم نفسيات المخاطبين وعقولهم ، وواقعهم ومستوياتهم الخلقية

واتجاهاتهم، كي ينسب الحديث للمقام الذي هو فيه، حينئذ يدرك الطلاب البلاغة في توجيههم فيفيدوا منه ﴿وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا﴾ (سورة النساء: [الآية ٦٣]).
هـ. الموهبة والرغبة:

و. النفسية المنبسطة المتفتحة:

ز. الثقافة العامة: ولها أثر في توجيه الدرس.

ح. التجربة والخبرة في الحياة: إن الخبرات في فهم الناس والخبرات المتطورة في أصول التدريس أحكم من توجيه الطلاب إنها تكسب المدرس بعد نظر.

ط. الأخلاق الشخصية: إن أدب المدرس وحسن تعامله مع الطلاب وتواضعه واحترامه لآرائهم وأدب إصغائه إليهم، وأدب حديثه معهم، ونقده إياهم وجمال تعبيره في تربيتهم وتعليمهم، وعدم انتقاص قدرهم أو تصفير وجوههم إذ في الحديث: (لا يصفرن أحدكم وجه أخيه) كل هذا يترك آثاره البعيدة في تقريب الطلاب من المدرس وتحببهم إليه مما يؤثر في مدى تجاوزهم مع الإسلام.

سعادة مدرس الدين الناجح:

إن هذا المدرس الذي تجتمع له هذه الصفات، لا بد أن يكون سعيداً بل أسعد الناس وأن سعادته ونجاحه ليتناسب مع مدى إدراكه لهذه الصفات.

إنه دائماً فرح سعيد، لأسباب ثلاثة:

• أولاً: توفيق الله تعالى بإنتاجه وبهداية الطلاب على يديه ورؤيته هذا الإنتاج بأم عينيه وحصوله على السمعة الحسنة في الدنيا وهي عاجل بشرى المؤمن وهي من أمنيات الرسل ﴿وَاجْعَلْ لِي لِسَانَ

صَدَقَ فِي الْآخِرِينَ * وَاجْعَلْنِي مِنْ وَرَثَةِ جَنَّةِ النَّعِيمِ﴾ (سورة الشعراء: [الآيات ٨٤، ٨٥])

• ثانياً: ادخاره بعمله هذا نعم الثواب ليوم الخلود (لأن يهدي الله على يديك رجلاً واحداً، خير لك من الدنيا ما فيها) [متفق عليه].

• ثالثاً: شعوره برضا الله تعالى عنه لقيامه بهذا العمل: ﴿وَرَضَوْنَا مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ (التوبة: [الآية ٧٢])، وهذا الشعور هو النبع الثرلواصلة جهده في حالتي نجاحه أو تعثره.

لهذه العوامل الثلاثة يندفع المدرس مغتبطاً بعمله سعيداً بحاضره، مستبشراً بغيره، حريصاً على طلابه متفرعاً لرسالته ﴿لَمَثَلِ هَذَا فليعمل العامِلون﴾ (سورة الصافات: [الآية ٦١]) وكلما التفت

مدرس الإسلام وراءه إلى خدمته التي قضاهها مع طلابه، وجد وراءه كنزاً يتراكم ما دام هو في أنبل هدف، وأشرف عمل وأسمى انتساب: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ (سورة فصلت: [الآية ٣٣]).

أما لو لم تتيسر هذه الصفات لمدرس الإسلام، فإن النتيجة الهزيلة التي يحققها في طلابه قد تحول دون اندفاعه، وقد يفقده الأمل في العمل، ويقتصر حينئذ على نفسه بالإسلام دون الآخرين، ويزهد ويجمد!

وهنا بعض النماذج لطرق تدريس مادة التربية الإسلامية أعرض لها عسى أن يستفيد منها مدرس التربية الإسلامية وتسهم في إصلاح التعليم الديني في مدارسنا .

نماذج لطرق تدريس مادة التربية الإسلامية :

موضوعات الدين في كتب التربية الدينية :

لا يخلو درس الدين في المدارس الابتدائية والثانوية من واحد من الموضوعات الآتية :

- ١ . تلاوة القرآن الكريم .
- ٢ . تفسير القرآن الكريم .
- ٣ . الحديث النبوي .
- ٤ . العقيدة الإسلامية .
- ٥ . الأخلاق .
- ٦ . نظم الحياة في الإسلام .
- ٧ . السيرة النبوية .
- ٨ . العبادات (النظام الروحي) .

ويقتصر التدريس على موضوع واحد من هذه المواضيع في الدرس الواحد، وقد يتنوع فيشمل عدة مواضيع، وفي حالة تعدد المواضيع، والجمع بين أكثر من موضوع واحد ساعة الدرس، يكون جو الصف أمتع وأنفع، شريطة أن يكون الجمع موفقاً متناسقاً، لا يخل بفكره الدرس ولا يؤدي إلى تشتتها في الأذهان أو إلى اضطرابها .

وسأعرض لخبرتي المتواضعة في تدريس كل موضوعات الدين أعلاه وما ادعي لها الإصابة الكاملة، ولكنني سأعرض لطرق أثمرت شهية الثمار، ولعل في بيانها فائدة لمن يحاول الأخذ بها أو تصحيحاً لما فيها من اجتهاد خاطئ. وهذان نموذجان يوضحان طريقة مثلى لتصحيح المسار في تدريس الدين أحدهما في تلاوة القرآن الكريم والآخر في الأخلاق .

أولاً : تلاوة القرآن الكريم : ويشتمل على العناصر التالية :

أهداف التدريس : للتلاوة أهداف أساسية، منها :

- ١ . إتقان قراءة كتاب الله : من حيث ضبط الحركات والسكنات، ونطق الحروف من مخارجها، والقراءة التصويرية للمعنى : ﴿ وَرَتَّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً ﴾ (سورة الزمل : [الآية ٤])، أي اقرأه بتمهل، وتبين لحروفه .
- ٢ . تفهم معاني كلام الله، والتأثر به : ﴿ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَيَّ قُلُوبٌ أَقْفَالُهَا ﴾ (سورة محمد : [الآية ٢٤]) ؟ ﴿ كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾ (سورة ص : [الآية ٢٩]) .
- ٣ . الخشوع القلبي، والاطمئنان النفسي : ﴿ اللَّهُ نَزَلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَاباً مُثَابِهَاً مَثَانِي تَقْشَعِرُّ ﴾

مِنْهُ جُلُودٌ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ... ﴿ (سورة المزمر: [الآية ٢٣]).

وإن هذا الخشوع مع الفهم، لهو سر التأثير بقراءة القرآن، وفي الحديث الشريف (أن من أحسن الناس تلاوة، من إذا سمعتموه يقرأ حسبتموه يخشى الله) [رواه ابن ماجه].
وإن قراءة تتحقق فيها هذه الأهداف الثلاثة، لتؤثر في سامعها، حتى ليقول: أيها القرآن، خذني إلى ما شئت فإني فدى لك.

الإفادة من وسائل الإيضاح:

١. لغرض تحسين التلاوة وإتقانها، يستعين المدرس ما أمكن بما يلي:
١. الأشرطة المسجلة لنماذج جيدة من الترتيلات القرآنية، للآيات المفسرة.
٢. ترتيب المدرس للآيات، إن أتقن التلاوة، وذلك في مطلع الدرس فترة قصيرة.
٣. ترتيب بعض المقرئين المجيدين لفترة محددة.

المراحل العملية لموضوع الدرس:

مرحلة التحضير:

تحضير الطلاب:

الأفضل أن يسهم الطلاب بجهودهم الخاصة مع جهود المدرس لتحقيق أهداف التلاوة، لذا كان من الأفضل أن يحدد المدرس لطلابه في الدرس السابق المقدار المقروء من الآيات الكريمة للدرس اللاحق، ويخبرهم بأن يعنوا بقراءة الواجب من القرآن الكريم عناية خاصة، لأنه كلام الله، والخطأ في تلاوته لا يليق بالمسلم وهو دليل ضعف دينه وهزال أدبه مع خالقه، ويؤكد عليهم بما يلي في قراءتهم البيتية وتحضيرهم الواجب.

تحضير المدرس:

ولكي يتقن المدرس تلاوته في تحضيره، عليه أن يعني بتنفيذ أهداف التلاوة حتى تظهر بوضوح في قراءته النموذجية أمام طلابه. وعليه ألا يجمع الأهداف كلها في قراءة واحدة، بل يقرؤها عدة مرات يستنفد كل هدف في قراءة واحدة، فالقراءة الأولى للتنقيط، ليحسن الوقوف في الموضوع المناسب، والقراءة الثانية لضبط الحركات والسكنات، والثالثة لضبط نطق الحروف بدقة، والرابعة تعبيرية وتصويرية للمعنى مع اعتدال في السرعة، والقراءة الخامسة لاستحضار الحشوية والخشوع في القراءة.

أما تحضير المدرس للمعنى، فهو معاني الكلمات والآيات البعيدة المعنى، والأحكام الدقيقة، والتعبير البلاغية في القرآن، ومعرفة أسباب النزول في التفسير. كذلك فإن التحضير يشمل تفهم المعنى العام، وتجزئته إلى وحدات الفكرية وحكمة الانتقال القرآني من صورة لأخرى، ومن

معنى لغيره واستنتاج الفوائد العملية التي تفيد التلميذ في واقعه، حلاً لمشكلاته وبناء لكيانه. كما يشمل التحضير اختيار آيات قصار تصلح للاستشهاد في آفاق العقيدة والخلق والاجتماع، والتفكير بأسئلة للدرس بها يراجع لهم الموضوع.

مرحلة التدريس : وتشمل الخطوات التالية :

١ . التمهيدي :

يبدأ بمقدمة قصيرة جداً تخشع لها القلوب وذلك بإحدى الوسائل الآتية : إما بالكلام عن القرآن الكريم من إحدى جوانب عظمته وإعجازه ومعانيه وسحر بيانه . وإما بتقديم صورة للمعاني التي تبحث فيها آيات الدرس . ويحسن بالمدرس تنبيه الطلاب في بدء الساعة الأولى من درس التلاوة إلى ضرورة الطهر لمن يمس القرآن ، لقوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ * فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ * لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ * تَنْزِيلٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ (سورة الواقعة : [الآيات ٧٧-٨٠])

كما يحسن به أن يبين لهم مواضع الاستعاذة والبسملة ، إذ أن الاستعاذة تستعمل مطلقاً في تلاوة القرآن في مطالع السور ، وفي غير المطالع ، لقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ (سورة النحل : [الآية ٩٨]) ، أما البسملة فتذكر في مطالع السور فقط ، بعد الاستعاذة . وعلى المدرس أن ينبه طلابه إلى ضرورة التأمل في المعاني القرآنية وألا يشغلوا أذهانهم حين التلاوة بغيره ﴿ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ﴾ (سورة محمد : [الآية ٢٤]) .

٢ . قراءة المدرس النموذجية :

على المدرس قبل البدء بقراءته الجهرية أن ينبههم إلى ضرورة الانتباه إلى ما يلي :

- ١ . الانتباه الكامل إلى قراءته لمحاولة تقليده ، في تحريك كل حرف والتسكين حين الوقوف ، والانتباه على أماكن الوقف ، وإلى نطق الحروف وإلى القراءة التعبيرية المظهرة للمعنى ، التي ستظهر في قراءة المدرس .

- ٢ . ضرورة استحضار الخشوع القلبي ، والسكينة والوقار ، حين استماعهم إلى تلاوة المدرس وضرورة عدم الانشغال عنه وضرورة الإقبال على القرآن بعقولهم وعواطفهم ، ليعوه ويستظلوا بروحانيته ومعانيه ﴿ وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ (سورة الأعراف : [الآية ٢٠٤]) .

- ٣ . تعويدهم القراءة في المصحف ، وتعريفهم بالمصطلحات المكتوبة في آخره للوقف والمد والإدغام ، ونطق الواو بالألف ، كالصلاة والزكاة والربا .

أما قراءة المدرس الجيدة ، أو تلاوته النموذجية ، فعليه أن يراعي فيها ما يلي :

- ١ . الالتزام بقواعد التجويد الأساسية ، ولاسيما إخراج الحروف من مخارجها ، ابتداء من الشفة وانتهاء بأسفل الحلق وإظهار حروف القلقلة والانتباه إلى الحروف الشمسية والقمرية وهمزة الوصل والقطع ، وما يطرأ على الحروف عند اجتماعها بحروف أخرى من إظهار وإبدال وقلب ، وإدغام بغنة ، وبغير غنة .

- ٢ . الوقوف عند الإشارات الخاصة بها في القرآن، وضرورة إفهام الطلاب مدلولاتها في مكان وجوب الوقف أو استحبابه أو جوازه، أو امتناعه، وضرورة التسكين حين الوقف، والتحرك الدائم في غيره .
- ٣ . إظهار المعنى حين القراءة، والتأثر بمعاني القرآن الكريم، وإظهارها في قسّمات الوجه، وفي نبرات الصوت، من أمر وزجر ونهي وإنكار وتعجب واستفهام، وتمن ورجاء وعرض وتخصيص ونفي وإخبار . . .
- ٤ . سرعة الصوت ودرجته ونغمته المناسبة لسعة الصف، وحين تكون درجة الصوت أعلى من الوسط، لا الوسط أفضل في شد إسماعهم إلى المدرس .
- ٥ . ضبط الحركات والسكنات لكل حرف، وضرورة الإصّابة فيها، وعدم اللحن إذ أن لحن المدرس في كتاب الله ذنب، إن غفر له خالقه فلن يغفره له طلابه .

٣ . قراءة الطلاب الصامتة :

- تكون لفترة قصيرة جداً، مع المحافظة على جو السكينة والخشوع، ومراقبتهم حين قراءتهم، لأن الغفلة عنهم تؤدي إلى اضطراب الصف، ومع ضرورة تبيّهم إلى مراعاة ما يلي :
- ١ . عدم تحريك الشفاه أثناء القراءة الصامتة .
 - ٢ . عدم السؤال عن كلمة أو آية صعبة، والاقتصار على وضع خط تحتها، للسؤال عنها بعدئذ .
 - ٣ . محاولة تقليدهم لقراءة المدرس بدقائقها من حيث ضبط الحركات والسكنات، ومن حيث الالتزام بقواعد التجويد، والالتزام بالقراءة التعبيرية .
 - ٤ . تحديد وقت القراءة بما يكفي المجتهدين فقط لقراءته، كي لا يتشاغل هؤلاء ويشغلوا الباقين عن القراءة، حين يفرغوا من قراءتهم، لأن الفراغ رأس المشاكل، ولاسيما فراغ الأذكياء والأغبياء داخل الصف .

٤ . قراءة الطلاب الجهرية الأولى :

وهي القراءة الأولى التي تلي الصامتة، وتقتصر على القراء المجيدين قليلي الأخطاء . والأفضل ألا يسمح المدرس للطلاب بالتريّيل، لأنه سيكون تغنياً بالقرآن، لجهلهم بأصول التلاوة، ولثلا يكون المرتل سبباً لهزه الطلاب وزوال الخشية والسكينة من قلوبهم فيضطرب الصف .

٥ . الشرح :

بشرح المفردات الصعبة والتراكيب الغامضة بإيجاز : وهي مكتوبة عادة في كتب الدين في نهاية النص، فيسألهم عن معانيها بإيجاز، ويجيبونه من غير رجوعهم إلى الكتاب، وإن لم تتوفر بعض معاني الكلمات الصعبة، فإما أن يعرفها الطلاب عن طريق التحضيرات السابقة، وإما أن يعرفهم المدرس بها أثناء الدرس، وإن فهم معاني المفردات يعين على تفهم النص، كما يعين بالتبعية على زيادة الخشوع الحقيقي . والأفضل أن تسير هذه المرحلة جنباً لجنب مع المرحلة السابقة لها، حتى إذا فرغ الطالب من قراءة الآيات المحددة له، بدأ المدرس بشرح المعاني بالتعاون مع الطلاب، وهكذا حتى تنتهي قراءة الآيات المقررة كلها، حتى إذا بدأت القراءة الثانية، يكون الطلاب قد أحاطوا علماً بمعانيها، فلا يتعثرون في قراءتهم، ولندع أكبر عدد ممكن من الطلاب

يقرؤون الآيات المطلوبة عدة مرات .

٦ . قراءة الطلاب الجهرية بالتعاقب :

بتتابع الطلاب في القراءة بعد الفراغ من الشرح ، وبذا يسهل على بقية الطلاب تلاوة الآيات ، إذ أن المعنى يعين على صحة القراءة ، ويحسن أن تكون هذه الخطوة أطول من سائر الخطوات ، إذ الهدف الأصيل من التلاوة هو التلاوة ذاتها ، كما يحسن ألا يقاطع المقرئ بشرح أو تعليق ، لغرض ضمان استمرارية القراءة ، إذ قد استوفى الشرح أغراضه في مرحلته .

٧ . الخاتمة :

- ١ . الخلاصة : وتذكر إما بالتعاون معهم ، وإما بأن يسترسل المدرس وحده بتحديد إطار الصورة أو الفكرة التي تناولتها هذه الآيات .
- ٢ . التأشير على آيات قصار مختارة للحفظ : يختارها لهم المدرس لينقلها الطلاب في دفاتر مهياة لهذا الغرض ، ويطلبهم بحفظها ، ويراعي في اختيار الآيات السن والمستوى الثقافي لغرض استشهاد الطلاب بها في مناسبتها ، أي لغرض تذكرها في حياتهم الواقعية ، فيعملوا بها ، وصدق الله العظيم إذ يقول في كتابه المجيد : ﴿ بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ ﴾ (سورة العنكبوت : [الآية ٤٩]) .
- ٣ . الفوائد العملية : تلخص بكلمات في نهاية الدرس ، ويسهم الطلاب باستنتاجها ، ليخرجوا من تلاوة الآيات بعبر وفوائد يذكرونها في واقعهم ، يهتدون بها في تعاملهم مع الغير ، إضافة إلى فائدة الخشوع والاطمئنان ، وإن هذه الفوائد العملية إنما هي تلخيص نافع في حقل الواقع العملي ، يركز الموضوع كله بكلمات تجمع شتات الموضوع ، وتبقي في الذاكرة ، وتحدد اتجاه الطالب العقيدي والخلقي في مستقبله .
- ٤ . تحديد الواجب البيتي : يشمل مراجعات للآيات المقروءة بمعانيها وحفظ آياتها الصغار المحددة وفوائدها العملية ، وتحديد واجب جديد .

وهذه خطة تدريس التلاوة :

اليوم :	التلاوة :
التاريخ الهجري :	اسم السورة المتلوة :
التاريخ الميلادي :	الصف والشعبة :
أهداف التدريس :	الخصصة :
الإفادة من وسائل الإيضاح :	
خطوات التدريس :	

- ١ . التمهيد :
- ٢ . قراءة الدرس النموذجية .
- ٣ . قراءة الطلاب الصامتة .
- ٤ . قراءة الطلاب الجهرية الأولى .
- ٥ . الشرح بإيجاز للمفردات الصعبة ، والتراكيب الغامضة ، والمعاني البعيدة ، والأحكام الدقيقة ،

- والمحسنات اللفظية، ثم شرح المعنى العام .
 ٦ . قراءات الطلاب الجهرية، بالتعاقب .
 ٧ . الخاتمة :

وتشمل الخلاصة، والتأشير على آيات قصار مختارة للحفظ، والفوائد العملية وتحديد الواجب البيتي .

الملاحظات الخاصة :

هي الملاحظات التي يثبتها المدرس على تدرسه وعلى طلابه إما أن يسجلها خارج الدرس أو خلاله من غير خلال سير الدرس، وإما أن يبقها في ذاكرته، ليلتمس لها الحل، أو يجد لها الجواب، أو يحذرهما في المستقبل، أو يستبدل بها غيرها . أما ملاحظاته على تدرسه، فتشمل ذكره لسؤال أخرج به أثناء الدرس أو نسيانه آية، أو جزء منها، أو استدراك جانب من الموضوع غفل عنه، أو فكرة سها عنها، لها صلة بموضوع الدرس . وأما ملاحظاته على طلابه، فتشمل تفاوت استجابات الطلاب للدرس، ليحسن المدرس توجيههم ورعاية فروعهم الفردية حين تعامله معهم داخل الصف، وفي النشاط اللاصفي .

ثانياً: الأخلاق :

التعريف بالأخلاق في الإسلام (نظام) .

الأهداف العامة لتدريس الأخلاق وبعض وسائلها :

- ١ . غرس حب الله تعالى في نفوس الطلبة، وابتغاء رضاه .
 - ٢ . صياغة النفس العزيزة الكريمة التي تألف الاستعفاف وتعشق التسامي .
 - ٣ . التأكيد على معاني الحب كأبرز صفة في الخلق الإسلامي .
 - ٤ . شرح النظام الخلق في الإسلام وتوضيح جوانبه ليكون ميراناً .
 - ٥ . تعديل سلوك الطلبة الفردي والجماعي، عن طريقين .
 . الإصلاح المباشر .
 . الإصلاح غير المباشر (بالقدوة الحسنة للمدرس) .
 - ١ . الحياة الدنيا دار امتحان .
 - ٢ . السعادة القلبية والاطمئنان النفسي وبعد النظر والحكمة في التصرف .
 - ٣ . بيان أن الخلق الإسلامي قائم على قاعدة (لا ضرر ولا ضرار) .
 - ٤ . بيان كل ذلك بما يلي :
- مزج العاطفة الإسلامية والغيرة والحمية بالأسلوب العلمي .
 الاستشهاد بالنصوص الإسلامية .
 التأكيد على ذكر الحرام والحلال مع بيان حكمة التشريع في ذلك .

- الخلاصة: وهي الأهداف التي يستوجبها المدرس من موضوع الدرس .
 الإفادة من وسائل الإيضاح :
 ١ . السبورة وحسن تنظيمها .
 ٢ . المراجع المهمة .
 ٣ . سلوك المدرس في أدب التعامل .
 المراحل العملية لموضوع الدرس :

مرحلة التحضير :

- وتشمل تحضير الطالب وتحضير المدرس :
 ١ . تحضير الطالب : بإعطاء المدرس الواجب البيتي في الدرس السابق للدرس الجديد وتذكيره بالمصادر - وغير الكتاب المدرسي - حتى يكون الطالب على بينة من أمره .
 ٢ . تحضير المدرس :
 الاعتماد على المصادر العلمية .
 إعداد وحدات الموضوع بعناصرها وجزئياتها .
 تنظيم المعلومات الأولية .
 التفكير في إثارة مشكلات حيوية تحتاج إلى حلول .

مرحلة التدريس :

- ١ . التمهيد :
 بمقدمة مناسبة ومشوقة، تشعر الطلاب بأهمية الموضوع وحاجتهم إليه بجمل قصيرة مركزة، كأن نثير مشكلة خلقية في واقعهم، لها صلة بموضوع الدرس، ونبين ضررها، ثم نخرج على رأي الإسلام في حلها، وكأن نشير إلى أهمية الخلق - موضوع الدرس - قبل الحديث عنه .
 ٢ . عرض الموضوع :
 بكتابة وحداتها وعناصرها على السبورة، ومحاولة إشراك الطلاب في استنتاجها أحياناً، والحديث عن الموضوع، وحدة بعد أخرى، وعنصر بعد آخر، حتى يستوفي جميعها . وعلى المدرس أن يعني كثيراً بالوسائل العملية للأخلاق ليعرف الطلاب كيفية تحويل الكلام إلى سلوك اجتماعي، وعليه أن يكثر من قصص الواقع وضرب الأمثلة العديدة، كي لا يكون الدرس مجرد وعظ وخيال، أو مجرد دراسة نظرية وفلسفة سطحية فحسب .

الخاتمة :

بعد الفراغ من عرض والانتها من الملخص السبوري والاهتمام بالأهداف التي سبق أن أشرنا إليها، يلخص الموضوع ثم يوجه إليهم الأسئلة التلخيصية والاختبارية، ليجيبوا عليها مع الاستشهاد بالنصوص ما أمكن ثم يرخصهم بنقل الملخص السبوري في دفاترهم خاصة لهذا الغرض ليسجلوا فيها ما يستحسنونه من ملاحظات المدرس فيما لم يرد في كتابهم، ثم ينتهي من الدرس بتحديد الواجب للدرس القادم .

مرحلة النشاط اللاصفي :
وذلك برعاية الطلاب خلقياً وعقائدياً وتربوياً ونفسياً وثقافياً واجتماعياً وروحياً وذلك
برعاية البذرة التي يبذرهما المدرس داخل الصف حتى تنمو وتثمر وتؤتي أكلها بإذن الله تعالى .

خطة تدريس الأخلاق

موضوع الدرس :

اليوم :

التاريخ الهجري :

التاريخ الميلادي :

أهداف التدريس :

- العامة :

(انظرها رجاء ، واختر منها ما يتفق وخط سير الدرس) .

- الخاصة :

(التي يتناولها الخلق الواحد ، موضوع الدرس ، تكتب بنقاط) .

الإفادة من وسائل الإيضاح :

١ . السبورة : وحسن تنظيمها ، وعرض الملخص السبوري عليها بوحدات الموضوع وعناصره في
الجهة اليمنى ، وكتابة بعض النصوص المهمة وعناوين القصص في الجهة اليسرى ، وتحتها الفوائد
العملية بكلمات ، ثم الواجب البيتي .

٢ . مراجع الدرس : بذكر أسمائها ، أو إحضارها إلى الصف ، ليربها الطلاب .

خطوات التدريس :

٢ . التمهيد : بما يوقف الطلاب على الواقعية في الموضوع ، ويستثير اهتمامهم وشوقهم
وتفكيرهم .

٣ . عرض الموضوع : بتجزئته إلى وحداته الفكرية ، وعناصرها ، وتربط ترابطاً منطقياً بالواقع
علاجاً لمشكلاته ، مع العناية بدقة التحليل وعمق التعليل ، وحسن الاستشهاد بالنصوص
الإسلامية والقصص .

٤ . الخاتمة :

- الخلاصة بإيجاز : الأسئلة التلخيصية والاختبارية ، بأن تكون في نهاية الدرس ، (إن كان
الموضوع قصيراً ، وإلا فتؤجل إلى مستهل الدرس القادم) .

- الفوائد العملية : تكتب بكلمات ، وتربط بنصوص إسلامية ، وتشمل عادة الفوائد الخلقية

والاجتماعية والعقيدية والتربوية .
- تحديد الواجب البيتي : بمراجعة الموضوع نفسه ، وتعيين موضوع جديد .

الملاحظات الخاصة وهي ملاحظات المدرس على تدريسه وعلى طلابه ، ويسترجعها بعد الدرس .

الخاتمة :

أولاً : النتائج .

إن أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال المتابعة والسؤال لدى المختصين هي الحرص التام من المدرسين والإدارات المدرسية والوزارات على أهمية الدين في حياة الناس عموماً وفي مسيرة الطلاب خصوصاً ولكن الأمر يفتقد إلى التنفيذ على أرض الواقع فكم من ورش العمل التي عقدت بشأن الإصلاح والرفي لتدريس مادة التربية الإسلامية وخرجت بتوصيات كثيرة تحتاج إلى تفعيل وتطبيق .

ثانياً : التوصيات .

في ضوء الدراسة فإنني أوصي بما يلي :

- ١ . احتساب مادة التربية الإسلامية ضمن مجموع الدرجات العامة للمسلمين والنصارى كل حسب امتحانه ودينه .
- ٢ . زيادة نصيب حصص التربية الإسلامية ليتساوى مع بقية المواد لما لها من أهمية عظيمة في واقع المجتمعات .
- ٣ . اعتبار مادة التربية الإسلامية من المواد الأساسية التي لا غنى عنها .
- ٤ . توفير أجهزة وتقنية حديثة خاصة بمادة التربية الإسلامية وكذلك المصحف المعلم .
- ٥ . التشديد من قبل المشرفين والإدارات التعليمية في مراقبة الحصص .
- ٦ . إسناد تدريس مادة التربية الإسلامية إلى مختص مؤهل .
- ٧ . العمل الجاد على مواءمة المنهج للواقع الذي نعيش وبما يتناسب ومراحل التدريس .
- ٨ . تعزيز التعاون بين المدرسة والبيت والوزارة ووسائل الإعلام لنشر الثقافة الإسلامية الصحيحة .
- ٩ . العمل على إيجاد الحوافز المشجعة بكل الوسائل لتشويق الطلاب وحث المدرسين للتعاطي الفاعل مع حصص ودرس التربية الإسلامية .
- ١٠ . تشديد الإدارات المدرسية على الطلاب لاحترام شعائر الدين الإسلامي والعمل على تعزيز هيبته في المدارس والبيت والشارع .

**المؤسسات والجمعيات الإسلامية
النسائية في فلسطين:
فكر نسوي جديد أم تقليد؟**

المؤسسات والجمعيات الإسلامية النسائية في فلسطين: فكر نسوي جديد أم تقليد؟

د. هدليل رزق-القزاز

باحثة في قضايا التنمية وحقوق المرأة

مقدمة

بات الحديث عن النساء والإسلام موضوعاً مهماً، وتحديدًا في السنوات القليلة الماضية، حيث برزت أدوار وهويات جديدة للإسلام السياسي، أثارت تساؤلات حول دور النساء في مثل هذه الحركات. تزامن الأمر مع انتشار الوعي النسوي في العالم العربي، والسجال الذي بدا حول مدى تأثير الغرب على قضايا المرأة المسلمة في مقابل الأصولية. وبصورة عامة يمكن تلمس عدة مسارات للأدبيات المتعلقة بالنساء والإسلام، فمنها من يتحدث عن مفاهيم الإسلام وتفسير موقف الإسلام من النساء أو حقوق وواجبات المرأة في الإسلام، والتفسيرات القديمة والحديثة لهذا الموقف، وهذه الأدبيات تقع في موقع الهجوم أو الدفاع، بمعنى إن منها من يؤيد موقف الإسلام من النساء، ويعتبر ما يخالفه نمط تفكير غريباً مستورداً، ومنها من يهاجم الإسلام على اعتبار أنه السبب وراء وضع النساء المتردي، مغفلين بذلك المقومات الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية التي جعلت الوضع على ما هو عليه. هذا النمط من الدراسات، الذي انتشر في السبعينيات والثمانينيات، وشارك فيه مستشرقون ومستشرقات، أو حتى نساء عربيات من أمثال نوال السعداوي وفاطمة المرينسي، اكتسب شهرة واسعة في الغرب، ويتم الإشارة إليه والاقتراب منه بغزارة. وهناك الكثير من الدراسات والكتب التي أعدت وتعد في هذا المجال.

النمط الثاني من الدراسات حول النساء والإسلام هو ما بات يُعرَف حديثاً "بالنسوية الإسلامية"، وهو نمط من الدراسات التي باتت تنتشر على أيدي نساء مسلمات من خلفيات اجتماعية وثقافية متنوعة، وتحاول بالأساس الوصول إلى تفسيرات نسوية للفقهاء والشرع وجميع ما يتعلق بحياة النساء العامة والخاصة. ومن أنماط هذه الدراسات ما يحاول فهم موقع النساء في الحركة الإسلامية، ومدى قدرتهن على التأثير والتغيير والتنظيم، ومدى قدرتهن على الوصول إلى مواقع قيادية في الحركات الإسلامية، والموانع أو الدوافع وراء هذه القدرة. هذه الورقة تقع ضمن النمط الثاني من الدراسات، بمعنى إنها تحاول الإجابة عن مدى توفر هوية "نسوية إسلامية" في فلسطين، وأنواع النشاط النسوي الإسلامي ومدى قدرتها على خلق فكر نسوي بديل أولاً، وعلى قيادة حركة اجتماعية إسلامية مؤثرة قادرة على الوصول للنساء في القاعدة، وعلى قيادتهن وصولاً إلى هدف محدد^١.

تستعرض هذه الورقة التطور التاريخي للعمل النسائي الإسلامي في فلسطين، مع محاولة تلمس تطور الفكر النسوي الإسلامي خلال المراحل التاريخية المختلفة. وبما أن العمل الإسلامي في فلسطين متنوع، ولا يمكن دمجه في بوتقة واحدة أو تعميم خصائصه، وحيث أنه تميز في عدة مراحل من تاريخه بالسرية، وحيث أنه لا تتوفر دراسات تحليلية سابقة عن تطور الفكر النسوي الإسلامي في فلسطين، تم اختيار دراسة المؤسسات النسوية الإسلامية^٣ على أساس أنها تشكل في المرحلة الحالية الشكل المأسس والعلني للعمل النسوي الإسلامي، تحديداً مع خروج هذه المؤسسات من نطاق العمل الخيري والإغاثي، إلى العمل على قضايا نسوية، وعقد المؤتمرات العامة وحلقات النقاش التي يتم فيها نقاش التوجهات النسوية الإسلامية.

لا يمكن الزعم بأن دراسة المؤسسات النسوية الإسلامية تعطي صورة شاملة عن واقع العمل النسوي الإسلامي، فمن خلال المقابلات المختلفة، ومراجعة ما توفر من أدبيات ومواد، يتضح أن العمل النسائي الإسلامي متنوع وغني، وفيه تيارات فكرية وسياسية مختلفة، ولا يمكن وضع الجميع في بوتقة واحدة. بل يبدو من النقاشات والحوارات المختلفة أن العمل النسوي الإسلامي يشهد إرهاصات تغيير، وأن هناك أصواتاً جديدة تحاول تقديم فهم جديد للمجتمع والدين.

النسوية الإسلامية^٣: تجديد أم تقليد

قبل البدء بالسؤال عن مدى توفر هوية أو خطاب "إسلام نسوي" في فلسطين، يجب تحديد المقصود بهذا المصطلح، والذي بدأ يلقي رواجاً واهتماماً في السنوات الأخيرة. مفهوم "النسوية" بحد ذاته هو مفهوم خلافي ومتنوع تنوع التيارات الفكرية والهويات القومية والإثنية والدينية والاجتماعية. ولعل ربط الإسلام بالنسوية يعطيه فهماً معيناً وهوية ذات دلالة. ولتجنب الخوض في النقاشات المتعددة حول النسوية نتبنى هنا تعريف د. أماني صالح أن "المعرفة النسوية هي نوع من المعرفة، نشأ في إطار دعم حركة إنصاف النساء وتأكيد حقوقهن في المواطنة المتساوية مع الرجال". (صالح، ٢٠٠٤).

تتعدد الدوافع وراء الإسلام النسوي، فمنها من يميل إلى التقريب بين النمط السائد من الخطاب الحقوقي والإسلام كدين وثقافة وتراث حضاري، ومنها من يحاول أن يستكشف الجذور التاريخية للمساواة ويفسر غياب دور للفتيات والناشطات المسلمات في صياغة واقعهن وينتقدن الطابع "الذكوري" للتفسيرات الفقهية والشرعية. كما أن هناك نمطاً آخر من النسوية الإسلامية يسعى لتفعيل دور النساء المسلمات في الحياة العامة من خلال مشاركتهن في مؤسسات وتنظيمات نسوية تتصدى لفرض الوقائع، أو تغريب الخطاب النسوي من خلال خلق مؤسسات وحركات اجتماعية فاعلة ومؤثرة قادرة على الوصول للنساء في القاعدة ضمن منظومة فكر وممارسة إسلامية.

تعتقد النسويات الإسلاميات أمثال أماني صالح أن هناك حاجة ملحة إلى نشأة معارف نسوية محلية أو خاصة، وفك عرى التبعية بين حركة النساء في العالم عموماً. والعالم الإسلامي على

وجه الخصوص . وبين الاتجاهات النسوية الأسبق حركةً وتقدماً في الغرب . وترى صالح أن الحاجة إلى توليد هذه المعرفة تنبثق من نوعين من الأسباب : الأول سبب طارد أو سلبي ؛ يكمن في صميم المعرفة النسوية الغربية المهيمنة . ويرجع ذلك إلى المسارات التي انتهت إليها، وهي مسارات تثير في النهاية شعوراً بالرفض والاعتراب وعدم الرضا لدى قطاع كبير من النساء غير الغربيات ؛ إما لتناقضها مع رؤيتهن الخاصة للعالم ولذواتهن وللأهداف المرجوة لحركة النساء، أو لتناقضها مع أطرها المرجعية الأصلية . أما السبب الآخر فيعود إلى دواعٍ ذاتية تتعلق بتشخيص واقع ومشكلات النساء في العالم الإسلامي والجذور الثقافية لتلك المشكلات . لهذا السبب نجد اهتماماً متزايداً لدى أوساط أكاديميات وناشطات مسلمات يعشن في العالم العربي أو في الغرب نحو بلورة هوية إسلامية نسوية خارج نطاق التقليد للغرب والتماهي مع طروحاته، ومن منطلق الرغبة في الفعل وليس في رد الفعل .

من جانب آخر هناك مخاوف من أن الأصولية تنتشر عبر جذب تأييد النساء أنفسهن، هذا الأمر جعل العديد من ناشطات الحركات النسوية " العلمانية ١ " في العالم وفي فلسطين ينظرون بتوجس وتخوف لظاهرة انتشار المؤسسات الإسلامية النسوية وللإسلام النسوي . هناك من يرى أهمية لهذه الظاهرة، ولضرورة فهم نوعية النساء اللواتي يلتحقن بالجماعات الإسلامية وطبيعة مهامهن داخل هذه الجماعات، وما إذا توفرت لهن رؤية نسوية واضحة وقدرة على التأثير على الحركات الإسلامية وعلى المجتمع . من المؤكد أن هناك ضرورة للفصل بين النسويات (بما فيهن اللواتي يعملن ضمن إطار الدين) وبين النساء الأصوليات (وبعضهن يصفن أنفسهن بالنسويات) . ويشمل الفرق بين هذين النوعين قبول أو رفض تقسيم العالم إلى نساء ورجال، قبول أو رفض إقامة دولة إسلامية .

في معرض دفاعها عن النسوية الإسلامية تقول الدكتورة أميمة أبو بكر إن النسوية الإسلامية هي "اجتهاد فكري، خلق إطاراً فكرياً شاملاً قبل حتى أن نصل إلى مستوى الاجتهادات الفقهية أو التفسيرية أو القانونية المحددة، يعني نحن في الأساس نبحث في المجال التنظيري وكأننا نقول نحن قادرين أو نحن قادرات كمسلمات . . كباحثات مسلمات على تحويل المرجعية الإسلامية، على تحويل المثل والقيم العليا الإسلامية إلى نظريات، إلى رؤية معرفية، ومن هنا ننطلق إلى الاجتهادات التفسيرية أو الفقهية المحددة . " (أبو بكر، ٢٠٠٥)

التطور التاريخي للعمل النسائي الإسلامي في فلسطين :

كانت بدايات الانطلاق للعمل النسائي الإسلامي في قطاع غزة عن طريق افتتاح قسم خاص للنساء في مسجد العباس في مدينة غزة سنة ١٩٧٣، حيث تولى الشيخ أحمد ياسين (الزعيم الروحي لحركة المقاومة الإسلامية الذي اغتالته قوات الاحتلال عام ٢٠٠٤ . المحرر) منصب إمام المسجد، فعمل على افتتاح قسم خاص للنساء يقدم دروساً . وكانت هذه الدروس تركز على العبادات فقط . انتشرت هذه الفكرة فيما بعد في جميع مساجد القطاع، وتقنن هذا العمل وتطور حين افتتح المجمع الإسلامي، الذي كان للمرأة مكان خاص فيه . تعزز هذا العمل وأصبح أكثر

بلورة حين أقيمت الجامعة الإسلامية، فأصبح العمل أكثر تنظيماً ومنهجاً أكثر، وذلك لالتقاء الفتيات من كافة مناطق القطاع في الجامعة ليتعلمن أصول دينهن، ومن ثم يقمن بتعليم نساء المنطقة التي يسكن بها. (الشنطي، ٢٠٠٤)

تشكل الحركة الطلابية الإسلامية معلماً هاماً من معالم العمل الإسلامي النسوي، حيث تم إنشاء قسم خاص بالطلبات مارسن فيه العمل النقابي والدعوي، وساهمن في انتشار الزي الإسلامي وانضمام العديد من الطالبات لنشاطات الحركة التي انطلقت بفاعلية خلال الانتفاضة الأولى ١٩٨٧ - ١٩٩٣. وإن كان قطاع غزة تميز بإنشاء الجامعة الإسلامية التي أنشأت قسماً خاصاً للطالبات منفصلاً تماماً عن قسم الطلاب، وتحكمه " الضوابط الشرعية " المتعارف عليها من الالتزام بالزي الإسلامي وعدم الاختلاط، إلا أن الجامعات الأخرى في الضفة الغربية مثل بيرزيت والنجاح وجدت فيها أقسام نشطة للعمل الإسلامي النسوي، تم فيها انتخاب مجالس شورى وتقسيم لجان للعمل بدرجة أقل من الحذر الأمني الذي يتطلبه عمل الطلاب الشباب.

مع انتقال الحركة الإسلامية بشكل عام إلى العمل المؤسساتي تم إنشاء فرع نسائي في كل مؤسسة إسلامية إلى جانب المؤسسات الخاصة بالنساء، فحين افتتح المجمع الإسلامي تم إنشاء قسم خاص بالعمل النسائي، وخصصت لهن أماكن خاصة بهن. إلا أن تلك المرحلة التي تعرف أيضاً بمرحلة " البناء " ركزت على دور المرأة في رعاية الأطفال من خلال إنشاء رياض الأطفال مع استمرار الاهتمام بالطالبات في المرحلة الجامعية، وبناء مراكز خاصة مثل مدرسة دار الأرقم للفتيات. كما شمل عمل " الدعوة " العديد من التجمعات النسائية مثل مراكز تأهيل المرأة ومشاعل الخياطة التابعة لوكالة الغوث (الشنطي، ٢٠٠٤). وقد وجهت الداعيات للاهتمام بهذه التجمعات والعمل على نشر الوعي الديني بها. ومع بداية سنوات الانتفاضة الأولى بدأت القوى الإسلامية الفلسطينية بالتصاعد في مجال قوتها ونشاطها، وامتد هذا التأثير إلى النساء من خلال المشاركة في فعاليات الانتفاضة.

لم يبدأ إنشاء مؤسسات نسوية خاصة حتى منتصف التسعينات، حيث تشير الناشطة النسوية الإسلامية ميسون الرمحي إلى أن انطلاق العمل النسوي المؤسّس جاء كنتيجة لمؤتمرين عقدا في جامعة بيرزيت في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ نظمتها طالبات الكتلة الإسلامية في الجامعة، وتم نقاش آفاق العمل النسوي والتوصل إلى ضرورة تأسيس هذا العمل وتفعيله. على إثر ذلك انتشرت المؤسسات النسوية الإسلامية في جميع محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة. ليس من الواضح إن كان التوجه للمأسسة قراراً ذاتياً للحركة الإسلامية أم كان ردة فعل على انتشار المؤسسات النسوية العلمانية التي بدأت في ذلك الوقت تناقش قضايا حساسة منها تغيير في القوانين المعمول بها، ومطالبة بمشاركة أوسع للنساء في الحياة السياسية والعامّة، وبحقوق أكثر للنساء حيث بدأت في ذلك الوقت جهود تؤثر في تبلور هوية نسوية إلى جانب الهوية الوطنية.

لم يصبح الخطاب الإسلامي للمرأة خطاباً حركياً فاعلاً إلا بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، وهي المرحلة التي تعرف بمرحلة " الانطلاق " حيث شهد العمل النسائي الإسلامي انطلاقة نحو

الخوض في القضايا العامة والاجتماعية، فبدأت المؤسسات النسائية الإسلامية الخوض في الحيز العام من خلال المشاركة في المسيرات والاعتصام وعقد المؤتمرات وجلسات النقاش العامة مثل المؤتمر التربوي الأول (بالتعاون مع جمعية الشابات المسلمات)، ومؤتمر مناهضة قانون العقوبات، وأيام دراسية تربوية في الجامعة الإسلامية. وبرزت بشكل أوضح مشاركة النساء في المسيرات والتظاهرات السياسية، إلى جانب مؤتمرات سياسية قامت بها اللجنة النسائية في حزب الخلاص^٢.

كما تزامن الأمر مع إنشاء العديد من المؤسسات الإسلامية النسوية مثل مؤسسة الهدى الإسلامية عام ١٩٩٦ والخنساء عام ١٩٩٧. حرصت هذه المؤسسات على الحصول على تسجيل رسمي في السلطة الوطنية الفلسطينية وهي تمارس قواعد العمل الأهلي قانونياً من حيث الالتزام بوجود هيئة عامة وانتخابات دورية لمجلس الإدارة (أو مجلس الشورى)، والالتزام بتقديم تقارير دورية وتقارير مالية مدققة. كما أن شروط عضويتها الظاهرة للعيان غير مقيدة كما يتطلب القانون، وليس هناك اشتراطات تمنع من فتح العضوية لنساء غير ملتزمات إسلامياً. إلا أن الممارسة تتيح المجال فقط للقريبات من الحركة الإسلامية للانضمام والعمل في هذه المؤسسات والجمعيات الخيرية. جاء الانتقال إلى العمل المؤسسي كضرورة من ضرورات العمل الدعوي، وامتزاً مع انتشار العمل الأهلي الفلسطيني، وانتشار المؤسسات التي تعنى بشؤون المرأة في جميع مراحلها العمرية، وعلى كافة المستويات الفكرية والثقافية.

تطور الفكر النسائي الإسلامي في فلسطين

ينطلق الفكر النسائي الإسلامي من أن المرأة هي صانعة الأجيال ويتوقف عليها صلاح المجتمع، وبالتالي اتسمت بدايات الجهد النسوي الإسلامي بمحاولات "محو الأمية الدينية" والتركيز على دور المرأة في تربية الأبناء انطلاقاً من أن "الغرس لكي ينمو يجب أن يكون سليماً منذ البداية، والتغيير يجب أن يبدأ من الجذور". (الشنطي، ٢٠٠٤)

لم يأت العمل مع النساء من فراغ بل من افتراض أن المرأة هي الحلقة الأضعف؛ وهي الهدف الأساسي للغزو الثقافي والحضاري لسُلخها عن هويتها الإسلامية. إلا أن التركيز كان على دور المرأة كأم يقع على عاتقها عبء تنشئة وصياغة عقل الجيل القادم.

في مداخلتها أمام مؤتمر مؤسسة الهدى الإسلامية قالت السيدة ندى الجيوسي، رئيسة الجمعية:

"ظن أعداء الدين وأعداء شعبنا أن المرأة المسلمة في فلسطين هي الحلقة الأضعف، وأن شعبنا ودعوتنا ستؤتى من قبلها، ولهذا عقدت المؤتمرات، وأعدت الأموال من الدول المانحة، وأسست الوزارات وأنشئت عشرات المؤسسات والمراكز ليلبغ مقدار ما أنفق في الفترة من ١٩٩٤-٢٠٠٠ أكثر من مائة مليون دولار. بلغ الحد بهذه المؤسسات أن تناولت على شرع الله من خلال اعتراضها على قانون الأحوال الشخصية المنبثق من ديننا وعقيدتنا، ووضعت نصب

أعينها تدمير الأسرة، وطرح شعارها المتمثل بمحاربة الرجل والعداء له، وأن للمرأة الحق في الحرية والمساواة وتقدير مصيرها دون الحاجة إلى ولي، وغير ذلك من مسميات براقة تهدف إلى جر المرأة إلى الهاوية. " (زيود، بدون تاريخ)

هذا النمط الذي ساد في العمل النسوي الفلسطيني يمكن ملاحظته في تَوَجُّه حركات إسلامية عربية أخرى في قضايا المرأة. فقد لاحظ صلاح الدين الجورشي^٣ من خلال دراسته للعديد من الحركات الإسلامية العربية أنها تتفق على التعامل مع قضية المرأة باعتبارها مستهدفة من العدو، وهنا تدخل قضايا المرأة ضمن نظرية المؤامرة والهجمة على الإسلام. كما إنها جميعها تتعامل معها باعتبارها العمود الفقري للأسرة مع هيمنة البعد "الأخلاقي" مما يضخم من إشكالية القيم والأخلاق، هذا بالإضافة إلى تهميش المسألة القانونية، وتحديد ما يتعلق بقضايا الأحوال الشخصية بسبب علاقتها بالشرعية وباعتبارها المعقل الأخير لحماية القيم الإسلامية.

في إجابة جميلة الشنطي مديرة مكتب العمل النسائي في حركة المقاومة الإسلامية (حماس) حول دور المرأة في الحركة الإسلامية تقول: " دور المرأة في الحركة الإسلامية أنها تحمل على عاتقها الدور الدعوي، ونقل فكرة الإسلام الصحيحة في ظل تيارات قومية وإسلامية أخرى متعددة انطلاقاً من أن الفهم الصحيح للإسلام هو الذي يعين على فهم دورنا الحقيقي في مواجهة العدو الصهيوني، وهذا الدور الدعوي يتمثل في المجالات التالية: المجال الأول على صعيد الكتلة الإسلامية، ابتداء من طالبات المدارس بمراحلها المتعددة إلى الجامعات، إلى النقابات. المجال الثاني، وهو الوصول إلى المرأة في كل مكان، البيت أم العمل، أو عن طريق المساجد واللقاءات العامة والثقافية والمهرجانات، المشاركة في كل فعاليات المجتمع من خلال انتهاز الفرص الاجتماعية. وبالتالي، فالمرأة تشكل حضوراً قوياً على كل أصعدة العمل الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني. الدور الآخر الذي تلعبه المرأة وهو إنها تشكل السياج الأمني الواقعي بقدر إمكاناتها لحماية الأسرة الفلسطينية. إضافة إلى الأنشطة التربوية والتعليمية والدورات الريادية لرفع مستوى المرأة من ناحية القاعدة وكذلك القيادة. " (الشنطي، ٢٠٠٤)

في معرض تشخيصه لموقف الإسلاميين من المرأة أشار الشيخ جمال منصور (١٩٩٩) إلى التحفظ والاحتياط والتخوف الشديد على المرأة في مرحلة التحرير والمقاومة ودموية الصراع مما جعل دور المرأة دائماً في ظل دور الرجل، ولم يسهم في إبراز قيادات نسائية مؤهلة، ولكن مع التحول إلى مرحلة البناء الديمقراطي بدأ المشروع الإسلامي الحديث يلحظ دوراً مميزاً للمرأة في حدود ما يفرضه الشرع ويقتضيه العقل، وبدأ بصياغة دور المرأة التي هي نصف المجتمع والقائمة على تنشئة وتوجيه وإصلاح الجيل اللاحق.

إلا أن الحركة الإسلامية تدرك أيضاً الفوائد التي يمكن أن تجنيها من العمل مع النساء، ومن قدرة الحركة على التوسع والانتشار بفضل النشاط النسوي. يقول الشيخ حسن يوسف أحد أبرز قيادات الحركة الإسلامية في فلسطين "إن الحركة الإسلامية أصبحت قادرة على دخول كل بيت في فلسطين من خلال النساء عبر تشكيل اللجان في الأحياء والشوارع لضمان وصول الفكر

النسوي إلى كل مكان " . واعتبر أن ازدياد عدد المحجبات ٤ دليل على الصحوة الإسلامية التي تشهدا الأراضي الفلسطينية، وخاصة في صفوف القطاع النسوي .^٥

إلا أن المراقب لتطور العمل النسوي الإسلامي في فلسطين يمكنه أيضاً أن يلاحظ بسهولة التشابه بينه وبين تطور العمل النسوي العلماني، فالحركة النسوية الفلسطينية بدأت ارتباطاً بالحركة الوطنية، وحتى إنشاء الأطر الجماهيرية المرتبطة بالأحزاب والفصائل الفلسطينية لم يأت من منطلق وعي نسوي واضح المعالم بقدر ما جاء امتداداً للعمل الوطني الجماهيري، ورغبة في الوصول لقطاعات واسعة من الشعب الفلسطيني أثناء الانتفاضة الأولى، الأمر الذي أفرز لاحقاً المؤسسات النسوية المهنية التي تخصصت بقضايا المرأة وحقوقها على إثر بداية تبلور هوية نسوية عند بعض ناشطات الأحزاب الوطنية، ولكنها في نفس الوقت فقدت جماهيريتها وقدرتها على الوصول لقطاعات واسعة لأسباب عدة لا مجال لذكرها هنا .

هذا التشابه يثير تساؤلات عدة حيث لم تكن المؤسسات النسوية الإسلامية مضطرة للنمط السائد للعمل النسوي الفلسطيني، والذي انطلقت فيه النساء من الواقع السياسي، ومن المشاركة في النضال الوطني لتقوم بدور حماية الجبهة الداخلية من خلال أعمال خيرية وإغاثة، وصولاً للنضال الاجتماعي المبني على هوية نسوية . فالحركات الإسلامية انطلقت أساساً من الواقع الاجتماعي وامتدت أذرع المؤسسات الإسلامية لتقديم مساعدات للفقراء والمهمشين وتقديم خدمات صحية وتعليمية في الأماكن النائية، بل وطرح نماذج بديلة للنمط السائد من الخدمات بما في ذلك تقديم أموال الزكاة للفقراء واليتامى وأسر الشهداء والجرحى . هذا الدور المهم للمؤسسات الإسلامية ساعد في انتشارها، ولكنه في ذات الوقت لم يوفر على التنظيمات النسائية مهمة القيام " بالدور التقليدي " للمؤسسات النسوية العلمانية التي شغلت بتقديم الخدمات وإنشاء حضانات الأطفال ومشاريع التشغيل النسوي .

إن بدايات العمل النسوي الإسلامي في فلسطين لا تختلف بطبيعتها عن الدور الذي صاغه المجتمع والثقافة السائدة من مواقف عن النساء، بل تم تشجيع النساء على هذا الدور، على اعتبار إنه الدور الأساسي، وإنه لا داعي لعمل المرأة خارج البيت، أو المشاركة في الحياة العامة، مع تشجيع الفصل بين الجنسين وتحريم الاختلاط إلا للضرورة، وما إلى ذلك من تحديد للحيز العام للنساء .

لعل القضية الأهم التي تطرح هنا هي حول مدى تبلور رؤية نسوية إسلامية ضمن تطور الفكر الإسلامي في فلسطين . للعديد من المراقبين والمراقبات لتطور الحركة النسوية الفلسطينية جاء المؤتمر الثالث لحزب الخلاص الإسلامي مفاجأة تتطلب التوقف . فقد أوصى المؤتمر النسائي الثالث الذي نظمه حزب الخلاص الإسلامي في مدينة غزة في الفترة من الثامن إلى التاسع من آب (أغسطس) ٢٠٠٠م، بضرورة ربط البُعد الاجتماعي لقضية المرأة بالقضية الوطنية العامة . وطالب المؤتمر بعدم تجاهل حقوق المرأة، والعمل على اعتماد قانون الأحوال الشخصية على أسس الشريعة الإسلامية . كما طالب المؤتمر أيضاً بصياغة أجندة تساهم بالنهوض بواقع المرأة . ولم يكن

واضحاً الدافع الحقيقي أمام هذا التطور، فهل جاء بسبب تبلور هوية نسوية، أم جاء كردة فعل لمطالبة الحركة النسوية الفلسطينية بإجراء تعديلات على القوانين، وهو المشروع الذي عرف باسم "البرلمان الصوري" والذي ساهم في استنهاض القوى الإسلامية للدفاع عن تصوراتها للأسرة الإسلامية والمجتمع الإسلامي؟! وكما قالت إحدى الناشطات اللواتي تمت مقابلهن: "لا أنكر أن البرلمان الصوري جعلني أقبل على القراءة وإيجاد الحجج والبراهين للدفاع عن تصوري الإسلامي لحقوق النساء".

توالى المؤتمرات النسوية الإسلامية وعقد العديد منها في مدن مختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكن مؤتمر مؤسسة الهدى الإسلامية، الذي عقد في أواخر أيار (مايو) ٢٠٠٥ شكل نقطة تحول باتجاه توسيع آفاق العمل والتعاون والتشبيك بين المؤسسات النسوية الإسلامية حيث أوضحت منظمات المؤتمر "أن عقد المؤتمر في هذه المرحلة بالذات جاء بهدف تقييم تجربة المؤسسات النسوية الإسلامية وإثبات أن المرأة المسلمة لها دور فاعل على الساحة، (على) أن يكون هذا المؤتمر باكورة النشاط النسوي الإسلامي الشامل والمتكامل، وأن تصنع من خلاله معالم الطريق للعمل النسوي الإسلامي في فلسطين، وأن يكون مقدمة للانطلاق بالمرأة المسلمة إلى مرحلة جديدة تتمثل بمشاركتها الفعلية في صناعة الحدث وتوجيهه إلى جانب تفعيل دورها في العمل الجماعي والمؤسساتي المنظم انطلاقاً من الواجب الملغى على المرأة الفلسطينية، والمتمثل في كونها شريكاً كاملاً للرجل في الجهد الواجب على عاتق الحركة الإسلامية."^٦

ومؤخراً أعلنت قيادات الحركة الإسلامية وعلى رأسهن السيدة أم محمد الرنتيسي (أرملة الشهيد د. عبد العزيز الرنتيسي - المحرر) استعدادهن للمشاركة في الانتخابات التشريعية من خلال بيان تلته الرنتيسي وجاء فيه "إن دورك الآن وأنت مقبلة على مرحلة أصعب من سابقتها؛ مرحلة التعمير بعد التحرير فمطلوب منك المشاركة الفعالة والقوية في إعادة البناء لبعيش شعبنا حياة كريمة، ونؤكد على أننا سنشارك في مرحلة التغيير والإصلاح ومحاربة الفساد على كافة الأصعدة وفي مقدمتها دخول الانتخابات سواءً البلدية أو التشريعية."^٧

سبق هذا البيان عدة مقالات وحوارات في جميع أنحاء فلسطين أظهرت ميل الحركة الإسلامية لدعم مشاركة النساء في الانتخابات ومنها على سبيل المثال مقال السيدة عفت الجعبري في جريدة القدس بتاريخ ٢٨/٨/٢٠٠٥ والتي ثمنت التغيير في توجهات الحركات الإسلامية العربية في إعطاء دور أكبر للنساء في الحياة العامة والسياسية، ولم تكتف بذلك بل تساءلت: "هل ستلتزم حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بالكويتا فقط؟؟ أم تعطي المرأة فرصة أكبر؟ وهل ستشارك المرأة في الحركة الإسلامية في صنع القرار. مثال كما هي في حزب الخلاص الوطني الإسلامي في غزة أم ستكون مجرد ديكور كما هي في معظم التنظيمات الفلسطينية الأخرى؟" ونحن بدورنا نكرر هذه التساؤلات ونزيد عليها سؤالاً هاماً: هل يعبر مقال السيدة الجعبري، وهي إحدى القيادات الإسلامية النسوية المعروفة، عن تغيرات جديدة في البعد النسوي الإسلامي، وعن بروز نسوية إسلامية في فلسطين؟

الرؤية النسوية التي تتبناها المؤسسات الإسلامية

ليس سرّاً القول إن المؤسسات النسوية الإسلامية تطرح نفسها كبديل مختلف للطرح النسوي العلماني، وقد عبرت عن هذا الأمر بوضوح السيدة ندى الجبوسي، رئيسة جمعية الهدى الإسلامية في رام الله، التي قالت في معرض إحدى المقابلات الصحفية: "انبثقت فكرة الجمعية من مجموعة من الأخوات في منطقتي رام الله والبييرة، وذلك بعد الشعور الكبير بالمسؤولية تجاه المجتمع الفلسطيني بضرورة تأسيس عمل نسوي يعبر عن الفكرة الإسلامية الشاملة، وإيجاد مجال للعمل الاجتماعي والثقافي بحيث لا يتعارض مع عقيدة المرأة المسلمة وموروثها الحضاري، ناهيك عن الحاجة إلى بديل يقف أمام التحديات الموجهة والمنظمة من قبل أطراف أخرى تعمل في المنطقة المتمثلة في كثير من الجمعيات النسوية التي ترعاها جهات غربية معنوية ومادياً، وتنفق عليها ملايين الدولارات في سبيل تقويض أركان الأسرة المسلمة، وهي المعقل الأخير الذي تبقى من حضارتنا الإسلامية، الأمر الذي توجب علينا الحفاظ على تماسكه وبقائه صلباً من خلال البرامج التي تقدمها الجمعية، إلى جانب الحرص على تجاه أبناء شعبنا وأسرته التي تعاني من الفقر والفاقة والضرر، فالجمعية تعطينا هذا المجال في تقديم الخدمات." (زيود، بدون تاريخ)

وعليه فإن التصدي للمؤسسات العلمانية ذات الفكر الغربي وحماية الأسرة المعقل الأخير هما السببان الرئيسان للنشاط النسوي الإسلامي في فلسطين. إن دراسة الرؤية المتكاملة للعمل النسائي الإسلامي يتطلب جهداً بحثياً يفوق إطار هذه الورقة، وتحديدًا للجهد والمنهجية تم اختيار موضوعين رئيسيين كمثل على تطور الرؤية، وعلى التغيرات الحديثة فيها. الموضوع الأول يتعلق فيما يعرف بالحيز العام، أو المشاركة في الحياة العامة، وهنا تم اختيار موضوع المشاركة في الانتخابات كنموذج.

أولاً: الموقف من المشاركة في الانتخابات

يعكس تغير الموقف من المشاركة في الانتخابات التغير الذي حدث على الفكر الإسلامي النسوي، فقد قاطعت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) الانتخابات الأولى للمجلس التشريعي الفلسطيني عام ١٩٩٦، واعتبرت أن هذا الموقف السياسي هو تعبير عن رفضها لمسار (أوسلو) الذي أفرز السلطة الفلسطينية. تجندت المؤسسات النسوية الإسلامية، مثلها في ذلك مثل جميع المؤسسات الإسلامية التابعة لحركتي (حماس) والجهاد الإسلامي، في الدعوة لمقاطعة الانتخابات ورفض المشاركة فيها كمرشحات وناخبات. بل قام الخطاب النسوي الإسلامي باستخراج ما يبرر رفض مشاركة المرأة في الانتخابات مثل القوامة وولاية الرجال وغيرها من المبررات. يرى فولر أن السياسة فرضت درجة ما من (اللبلة) على الإسلاميين. "لقد نما دور النساء في الأحزاب الإسلامية في جميع البلدان المسلمة بمجرد إجراء الانتخابات لأن لأصوات النساء أهمية تكافؤ أصوات الرجال في معرض الفوز بالانتخابات. صارت الأجنحة النسائية في الأحزاب الإسلامية، بل وحتى وجود النساء في اللجان المركزية في هذه الأحزاب، أمراً شائعاً الآن." (فولر، ٢٠٠٤)

في خضم الصراع النسوي الفلسطيني لتعديل قانون الانتخابات ووضع نصوص تدعم إعطاء (كوتا) للنساء، كان موقف المؤسسات النسوية الإسلامية دائماً ضد هذه التحركات، بل ورفضاً لها. واجهت مرشحات المجالس البلدية في العديد من المواقع، مثلهن مثل الناشطات النسويات، هجوماً كبيراً من الناشطات الإسلاميات، اللواتي اعتبرن أن المعركة ليست معركتهن في المرحلة الحالية. إلا أن الموقف تغير فجأة فور إقرار قانون الانتخابات المحلية، الذي يحدد (كوتا) للنساء على هيئة مقعدين في كل مجلس محلي. في الغالب لم يكن قرار المشاركة في الانتخابات المحلية قراراً للمؤسسات النسوية الإسلامية وحدها، بل كان تكتيكاً سياسياً من حركة (حماس) التي رأت أن تستفيد من الفرصة المتاحة حيث شملت جميع قوائمها امرأتين اثنتين على الأقل.

هذا التغير رصدته الباحثة ربما نزال في دراستها لنتائج المرحلة الأولى من الانتخابات المحلية الفلسطينية وشخصت تغيراً في موقف حركة (حماس) التي "اعترض إطارها النسائي (رابطة المرأة المسلمة) على الكوتا أثناء دعوة المؤسسات النسوية العلمانية وأصدرت بياناً اعتبرت فيه أن التمييز الإيجابي لصالح المرأة يناقض القانون الأساسي وبأنه يظلم الرجال، ما أن أقرت (الكوتا) بالقراءة الثالثة حتى سارعت إلى ترشيح عضوات من الإطار أو المحسوبات عليه في معظم الدوائر."

ترى نزال أن "قرار حماس ورابطة المرأة المسلمة بالمشاركة النسوية ينبع من التعاطي مع الأمر الواقع، ومن مصالح سياسية تنظيمية تنطلق من الهدف الرئيس للحركة المتمثل بالرغبة في حسم هيئات الحكم المحلي بكاملها إن أمكن لصالحها لتظهر جماهيريتها النامية، ومن ثم إلى حسم رؤساء المجالس المحلية خصوصاً بعد تعديل القانون الذي ينص على انتخاب الرئيس من قبل أعضاء المجلس، والمرأة القادمة لا محالة بعد إقرار التدخل الإيجابي ستكون عاملاً مساعداً في حسم هوية الرئيس، ولم يكن القرار تعزيزاً لمشاركة المرأة أو لتفعيل دورها المجتمعي".

كان اهتمام الحركة الإسلامية بمشاركة النساء واضحاً من خلال استطلاع رأي أجرته الحركة الإسلامية بين كوادرها وأعضائها لاختيار مرشحي الحركة للانتخابات التشريعية. شمل الاستطلاع ثمانمائة شخص، بينهم مائتان وخمس وسبعون امرأة، مما يعطي مؤشراً على الدور الذي يمكن أن تقوم به الناشطات الإسلاميات على الصعيد السياسي في المرحلة القادمة. وعلى الرغم من أن بعض الباحثين والمحللين، مثل ربما نزال وغيرها، يرون في هذا التغير بالموقف خطوة في الاتجاه الصحيح، حيث أنها تدمج الناشطات النسويات في الحياة العامة وتساعد في تغيير الأنماط السائدة وتتيح للمجتمع تقبل وجود نساء في المجالس المحلية، إلا أن التخوفات مازالت قائمة.

من ناحية أخرى لا يمكن اعتبار أن التغير جاء بمساهمة ومشاركة من النساء مما يجعلهن أقل وعياً بالدور الذي يمكنهن القيام به، كما أن عدم تبلور وعي نسوي حقيقي يهدف بهيمنة الرجال على الدور المفترض للنساء في المجالس المحلية، وبالتالي عدم قيامهن بدورهن بشكل صحيح. هذا الأمر لن يساعد في تغيير أي قوالب نمطية، وستظل المشاركة مهددة في حال حصول أي تغيير في القانون، أو في المصالح السياسية لحركة (حماس)؛ وستظل المشاركة النسوية محكومة بالإطار العام دون أي اعتبار لخصوصية قضايا المرأة.

ثانياً : الموقف من قضايا حقوق المرأة

القتل على خلفية ما يسمى " شرف العائلة " نموذجاً
 قالت لي إحدى الناشطات النسويات الإسلاميات : " نحن لا نعيش خارج نطاق المجتمع ، ونحن ندرك مدى الظلم الذي تعاني منه النساء ، ولكن هذا الأمر لا يعود للدين ، بل لمنظومة العادات والتقاليد التي تبرر باسم الدين . ولا أعتقد أن العادات والتقاليد تحكم الآن نمط العمل الإسلامي النسائي ، ولكن هذا العمل يسير وفقاً للضوابط الشرعية في كل خطوة نخطوها نتلمس موافقة الشرع ولا نستطيع تجاوز ذلك ، والحمد لله تجاوزنا نمط العادات والتقاليد التي كانت مسيطرة على خروج المرأة وتفاعلها في المجتمع . " (جميلة الشنطي) .

ولكن المؤسسات النسوية الإسلامية لم تتخذ أي موقف في مواجهة حالات قتل لنساء في المجتمع الفلسطيني ، علماً بأن جميع من تمت مقابلتهن أكدن على أن الإسلام يرفض القتل ، وأن مبادئ الشرع الإسلامي تتطلب التحقيق والتمحيص في مثل هذه القضايا ، وأن موقفهن الشخصي هو ضد القتل ، إلا أنه لم يتم اتخاذ أي موقف رسمي للتصدي لهذه الحالات التي زاد انتشارها مؤخراً في ظل غياب سيادة القانون والأمن والأمان .

تمت إحدى حالات القتل ، التي هزت المجتمع الفلسطيني ، في قطاع غزة على أيدي شبان من حركة (حماس) قاموا بقتل فتاة تسيير مع خطيبها في الشارع . الناشطات الإسلاميات اللواتي تمت مقابلتهن قلن أن هؤلاء شبان صغار السن وأن الحركة ترفض ما فعلوه ولكن أياً منهن لم تتخذ موقفاً داخل الحركة أو خارجها للاحتجاج على الاستهانة بقتل النساء . إن تبلور موقف نسوي إسلامي علني في مثل هذه الحالات هو المؤشر القوي على تبلور رؤية نسوية إسلامية ، ولكن الابتعاد عن القضايا الحساسة ، أو التي فيها مواجهة مع البنى الرسمية هو السبيل الذي اختارته المؤسسات النسوية الإسلامية ، وما القتل على خلفية ما يسمى (شرف العائلة) إلا مثالا ، ولكن هناك أمثلة أخرى كالميراث والزواج المبكر وزواج الأقارب وتعدد الزوجات وغيرها من القضايا التي لم يتم معالجتها أو الخوض فيها بقوة وبرؤية نسوية واضحة .

قالت إحدى الناشطات أن المؤسسات العلمانية " لم تنسق معنا فيما يتعلق بموضوع قتل النساء " ؛ وقد يكون هذا النقد صحيحاً ولكنه ليس مُبرراً لعدم بلورة موقف محدد وواضح ، وربما مستقل في قضايا ذات خصوصية نسوية ومجتمعية .

نقاط قوة العمل الإسلامي النسوي في فلسطين

على الرغم من التشابه بين العمل النسوي العلماني والإسلامي الذي أشير إليه سابقاً يمكن الإشارة إلى عدة سمات تميز العمل النسوي الإسلامي في فلسطين في هذه المرحلة ومنها :

١ . القدرة على الحشد والتنظيم

تتميز التنظيمات النسائية الإسلامية بقدرة عالية على الحشد والتنظيم ، كما تتميز عضواتها

بالالتزام بقرارات الجماعة وتنفيذ هذه القرارات بدقة. وتعتبر هذه ميزة مهمة فقدتها المنظمات العلمانية التي واجهت ضربة قاسية فور انطلاق مسار (أوسلو) حيث اضطرت البوصلة الموجهة للمشروع الوطني الفلسطيني. ولعل موقف المنظمات الإسلامية الراض أصلاً لاتفاقيات (أوسلو) وتبعاتها حمى هذه المنظمات من التشرذم والاختلافات التي عصفت بالآخرين. تقوم المؤسسات النسوية الإسلامية بالعديد من النشاطات (ثقافية فكرية دينية وتوعوية) من خلال المحاضرات، وأيام دراسية وورش العمل والندوات وغيرها. وتهتم بقضايا المرأة والقضايا العامة المطروحة على الساحة الفلسطينية. وكذلك أنشطة متباينة للأطفال مثل المخيمات الصيفية واحتفالات العيد وتأهيل قيادات شابة بين سن (١٦-٢٢). كما يتم التركيز على تحفيظ القرآن. هذا بالإضافة إلى توعية النساء إلى حقوقهن الشرعية وفقاً لمنظومة الفكر الإسلامي، وإقامة الأنشطة التي يحتاجها الطالب كالتقاءات الإرشادية لطلاب التوجيهي، وإشراك الطالبات في المخيمات الصيفية وغيرها من الفعاليات وإعطائهن الدورات في أهمية العمل التطوعي، واكتشاف الذات وتمييزها وتطويرها إلى جانب عمل منتديات خاصة بالفتيات، والتي تلقى إقبالاً من المجتمع حيث إنها غير مختلطة وتراعي عادات المجتمع وتقليده.

٢. القدرة على ترويح الأفكار والتوجهات:

حرصت الحركات الإسلامية النسائية على استقطاب الفئات المختلفة من النساء، فعلى سبيل المثال، تم توفير نشاطات ترفيهية ورحلات للشابات والفتيات، وتوفير مراكز مهنية لتدريب الأراامل والمحتاجات، ومنح دراسية للطالبات، وتسيير رحلات للعمرة والحج والمسجد الأقصى تشارك فيها ربوات البيوت وغيرهن.

تمتلك المؤسسات النسوية قدرة إعلامية كبيرة، قدرة ليس فقط على استخدام وسائل الإعلام التقليدية بل أيضاً على استخدام الإنترنت وغيرها. توجد لهذه المؤسسات صفحات فعالة على الشبكة العنكبوتية يتم تحديثها باستمرار، بل وتطور العمل لإنشاء معاهد دراسة عن بعد وتداول فكري ومنتديات حوار.^٨

٣. القدرة على التشبيك مع مؤسسات نسوية إسلامية:

ضمن المظاهر التي يمكن تلمسها في النشاط النسوي الإسلامي التطور نحو التشبيك في علاقات مع مؤسسات أخرى محلية وإقليمية ودولية، وجاء هذا الطلب بشكل واضح في المؤتمر السنوي لمؤسسة الهدى الإسلامية في رام الله، والذي ضم محاضرات ومنتديات من أماكن مختلفة في فلسطين، حيث طالبت الناشطات بضم هذه المؤسسات "تحت لواء اتحاد عام يشكل المرجعية لها في مختلف المواقف على طريق إعادة إحياء فكرة الرابطة الإسلامية النسوية"^٩.

أما جميلة الشنطي فتقول "أما بالنسبة للتعاون بين المنظمات النسائية فهذا التوجه مطروح وتم اتصالات متعددة سواء على المستوى المحلي أو غيره، لأنه على المستوى المحلي توجد توجهات مختلفة، ويوجد بينهم تنسيق حتى يخرج العمل منظماً. والتنسيق بين المنظمات العالمية جار لأنه يتم عقد مؤتمرات عالمية سنوية وتذهب المرأة وتشارك فيه ويتم مناقشة قضايا المرأة وهو في تطور". و"لا يمكن الزعم أن هذه القدرة على التشبيك هي عالية أو موجودة ولكن الإمكانية واردة بسبب التوافق الفكري، وبسبب درجة الالتزام العالية لدى العضوات. كما أن هناك دعوات قوية" إلى

إقامة اتحاد نسائي فلسطيني يجمع العاملات في الجمعيات النسوية الإسلامية في نهاية الأمر وتدريبهن على العمل الإداري وغيره من المهارات اللازمة لتشكيل مثل هذا الاتحاد، ودعوات للتواصل مع الجمعيات النسائية الإسلامية العالمية وإقامة مؤتمرات مشتركة معها، والتنسيق مع الجامعات والكليات للوقوف على الطاقات الدعوية الكامنة في صفوف النساء وإبرازها وتشجيعها. " ١٠

نقاط ضعف العمل الإسلامي النسوي في فلسطين

١. غياب التمثيل النسوي في الأطر القيادية للعمل الإسلامي

لا يختلف واقع الناشطات النسويات الإسلاميات داخل الحركات الإسلامية عن واقعهن في الأحزاب الأخرى من حيث الغياب الواضح لدور المرأة في اتخاذ القرار. ولا يمكن الزعم بأن المعتقد الفكري والديني هو السبب وراء هذا الغياب بدليل أن أحزاباً كثيرة تدعي أنها تقدمية ومناصرة لقضايا النساء ولا توجد نساء في قياداتها العليا. كما لا يختلف واقع الانفصال بمؤسسات خاصة بالنساء فهذا النمط من العمل مارسته الأحزاب العلمانية أيضاً بحيث يصبح قسم النساء متخصصاً بقضاياهن فقط. بل توجد في قيادات العمل النسوي الإسلامي من يلمن النساء أنفسهن على عدم التواجد في مراكز صنع القرار، حيث تقول جميلة الشنطي: " هذا الغياب يرجع أولاً إلى المرأة نفسها، حيث إنها ألزمت نفسها ببوتقة معينة، واعتقدت بأنها من الشرع بحيث لا يتجاوز عملها وانطلاقها ذلك الأمر. " ١١

تعترف الناشطات النسويات الإسلاميات بوجود معوقات تعود لبنية المجتمع التي يعدنها إلى العادات والتقاليد حيث تقول الشنطي: " الأمر الآخر في عدم وجودها في دائرة القيادة هو الرجل نفسه، حيث إن الرجل أيضاً ظل يحتفظ بخليط من العادات والتقاليد والذي فهمه بأنه شرع وظل يطالب المرأة بحدود ضيقة تتحرك فيها ولا تتجاوزها، وأعتقد أن الحركة الإسلامية بشكل عام قد تجاوزت هذا الأمر ولا نجد لها توضع أي عوائق في وجه انطلاقة المرأة الدعوية، ولا يتم حجب رأيها أو قرارها أبداً. "

شخصت ماجدة فضة إحدى الناشطات النسويات الإسلاميات واقع النساء في قيادة العمل الإسلامي قائلة: " التمثيل النسائي داخل هذه الحركات السياسية أضعف من القوى الأخرى. والمرأة عموماً، وخاصة هنا في فلسطين، تفضل عادة العمل في الإطار غير العلني، وذلك لخصوصية تجربة المرأة المريفة مع الاحتلال، والتي فرضت عليها الالتزام بشكل معين من العمل الحركي، وحالة الخوف هذه لا تزال قائمة حتى الآن بالرغم من مجيء السلطة الفلسطينية، حيث لم يتحسن الوضع كثيراً، مع العلم بأن هناك حالة ملاحقة مستمرة للحركات الإسلامية حتى في نشاطاتها الاجتماعية الساعية لأسلمة المجتمع الفلسطيني. وهو ما عزز الموقف القائل بالإبقاء على طابع العمل غير العلني للنساء، وبروز المرأة العلمانية على سطح العمل النسوي، والتي تتحدث وكأنها الممثلة الشرعية للقاعدة الشعبية النسوية في فلسطين، مع أن هذا الوضع مناقض للواقع. "

وتضيف فضاة: " هناك عوامل ذاتية تتعلق بالمرأة ذاتها وكذلك بمعاملة الآخرين لها لا تزال تحجم دورها داخل هذه الحركات . فمن ناحية هناك مشكلة عند المرأة المسلمة نفسها التي لا تملك ثقة كاملة بقدراتها وبما تملك من مشروع ، وهي تعتقد أنها لا تملك القدرة الكافية للقيام بعمل متميز ، ودائماً تظن التعارض بين النشاط والمسئوليات الأسرية والعائلية عندما يطلب منها القيام بأي عمل أو نشاط إسلامي خارج نطاق الأسرة ، وهذه النظرة باعتقادي مغلوطة وتحتاج إلى تصحيح . هذه الصورة تتكرر عند القيادات وحتى الأفراد العاديين داخل هذه الحركات الذين لا يتيحون الفرصة الكافية لبروز عمل نسوي مستقل ومتميز ، وغالباً ما يستخدم المبرر السياسي في هذا المجال . "

٢. عدم وجود فقيهاة أو نسويات إسلاميات في فلسطين

ما زالت أفكار الحركة الإسلامية النسوية في فلسطين مرآة للعمل الإسلامي ككل ، ولا توجد الكثير من الأصوات التي تدافع عن رؤية نسوية إسلامية . تقول جميلة الشنطي " بالنسبة لتكوين قاعدة من الفقيهاة المسلمات ، فإننا على صعيد فلسطين لدينا قاعدة عريضة من أصحاب الشهادات العليا في الفقه ، ويحاولن أن يكن في صدارة الأمور الشرعية النسائية في فلسطين . أما بالنسبة للعالم الإسلامي فلا علم لنا بذلك ويستطيع أي أحد بعد هذا الحوار أن يتصل بنا ويخبرنا بمؤسسة فقيهه شرعية نستطيع التواصل معها عبر الفقيهاة في فلسطين . "

وقالت إحدى الناشطات اللواتي تمت مقابلهن : " يوجد اختلاف دائم في الفهم الحديث للإسلام ، ولكن لا يوجد توضيحات من الجمعية بالخصوص . مما يؤكد على وجود حاجة لفقيهاة ومفكرات نسويات مسلمات قادرات على الاستجابة للحاجة المجتمعية وللتساؤلات التي تطرأ وأن يقمن بجهد جدي مستجيب للواقع . "

على الرغم من أن الناشطات اللواتي تمت مقابلهن أشرن لأسماء محدودة لقيادات نسوية فاعلة ، إلا أن تلك القيادات يعدن لمرجعية الحركة الإسلامية من الرجال ، وهي ليست مستقلة تماماً ، فكما قالت إحدى الناشطات اللواتي تمت مقابلهن : " مديرة الجمعية هي التي تقرر كافة الأمور بعد مناقشتها مع قيادة التنظيم . " ، فوجود هيئات إدارية منتخبة لهذه الجمعيات والمؤسسات قد يعني استقلالية في العمل اليومي والإجرائي ، ولكنها بالتأكيد ليست استقلالية فكرية وسياسية ، بل هناك درجة التزام عالية بما ينتجه فكر الرجال حتى فيما يتعلق بقضايا المرأة . كما كان واضحاً في مثالي الانتخابات وموضوع القتل على خلفية ما يعرف بـ " شرف العائلة " . هذا ما أكدته ناشطة أخرى قالت : " لا يتم الرجوع إلى المؤسسة العامة ونحن مؤسسة نسوية خالصة ولكن ضمن العمل الإسلامي الكبير نرجع للرجال " . وقالت ثالثة : " القرار الذي نتخذه هو الذي يسير ولكن القرار السياسي لا " .

تُوجّه أصوات نسائية قليلة^{١٢} الاهتمام والنقاش نحو التعارض والتضارب بين الثقافة السائدة مع الشرع والدين الإسلامي ، والازدواجية بين العادات والتقاليد المجتمعية مع الدين الإسلامي ، إلا أن هذه الأصوات ليست قوية ولا مؤثرة بدرجة كافية لتشكيل خطاباً نسوياً إسلامياً . هذه البدايات يمكن تشجيعها من داخل وخارج العمل الإسلامي وإعطائها الفرصة للتعبير بقوة أكبر عن قضايا المرأة من منظور مجتمعي وبرؤية نسوية . ولكن لا يوجد في فلسطين أي مظهر أو مثال للدعوات

النسوية الإسلامية تطالب بإعادة قراءة النصوص الدينية الإسلامية، ولا يوجد خطاب نسوي تغييرى يطالب بإعادة قراءة النصوص وفهم حديث للإسلام. حتى الأصوات القليلة الأكثر جرأة لم تحاول حتى الآن استخدام أي خطاب يتحدى النمط السائد أو المقبول به، أو يتحدى التركيب التقليدية للمجتمع والتي هي تركيبة "ذكورية" في ممارساتها وعقليتها. فعلى سبيل المثال، لا تحاول الناشطات النسويات الإسلاميات التصدي لقضايا هي من حقوق النساء التي ضمنها الإسلام كالميراث مثلاً في مهادنة للمجتمع التقليدي، وهروباً من مواجهة الفهم التقليدي للإسلام، بطرح قراءات جديدة أو مفاهيم جديدة.

الغريب أن المطالبة الوحيدة التي جاءت في هذا السياق محلياً جاءت من قبل رجل مناصر لحقوق النساء هو الدكتور ناصر الدين الشاعر (عميد كلية الشريعة في جامعة النجاح الوطنية - المحرر) والذي طالب في مداخلة أمام مؤتمر مؤسسة الهدى إلى دخول المرأة في مجال تفسير الدين وظهور علامات للحصول على نظرة نسوية في تفسير الدين بدلاً من النظرة الذكورية.

٣. غياب التنسيق أو تبادل الأفكار والمعلومات مع المؤسسات النسوية العلمانية:

"لا يوجد تنسيق مع مؤسسات نهجها ليس إسلامياً". هذا ما قالته إحدى الناشطات. هذا الضعف يلام عليه كلا الطرفين، فمن ناحية بدأ الاهتمام عند بعض المؤسسات النسوية الإسلامية، فجمعية الخنساء أشارت على صفحتها الإلكترونية إلى إن أحد نشاطاتها هي: "عقد لقاءات دورية مع المؤسسات في الخط الموازي من أجل دراسة الأوضاع المحلية والعالمية السائدة وكيفية التعاطي معها للوصول إلى الوضع الأفضل". لكن مدى تطبيق هذه الأنشطة يظل موضع تساؤل، ففي جميع المقابلات كان هناك قبول أو انفتاح على الاستجابة لأي دعوة توجه لهن للخوض في نقاش حول قضايا المرأة مما يلقي بالمسؤولية على عاتق المؤسسات النسوية العلمانية والتي تحتاج لهذا النوع من الحوار الداخلي ومن تنسيق الجهود، وتحديدًا في قضايا نسوية مصيرية مثل القوانين والتشريعات. قالت إحدى الناشطات اللواتي تمت مقابلتهن: "نحن نحضر دعواتهن ولكن المؤسسات النسوية العلمانية لا يلبين دعوتنا ونحن نشارك بهدف إظهار تغيير في التوجه الإسلامي للمرأة."

في الفترة الأخيرة، وتحديدًا بعد دخول بعض ناشطات العمل الإسلامي معترك الانتخابات المحلية لوحظ بعض التعاون فيما يتعلق بتدريب المرشحات أو الفائزات، فمثلاً تتعاون بعض المؤسسات الإسلامية النسوية مع طاقم شؤون المرأة، ومع وزارة شؤون المرأة، ووزارة الحكم المحلي حول الانتخابات ومشاركة المرأة.

تعتقد ابتسام العطيات (٢٠٠٥) أن الحوار بين الفريقين يعد أمراً ضرورياً واستراتيجياً لكلا الطرفين. فمن صالح الحركة النسوية مواكبة الخطاب العالمي الذي تطرحه الحركة النسوية، ومن صالح الحركة النسوية كسب تأييد الإسلاميين لأن دائرة تأثير الحركة الإسلامية يتسع ليشمل جماعات واسعة ومتباينة. وتعتقد أيضاً أن الحوار سوف يساهم في إثراء الخطاب النسائي المحلي وتخليصه من النخبوية وتمكينه من الوصول إلى القواعد الشعبية. رأي العطيات هذا الذي يميل للبراجماتية قد لا يروق للكثيرين، ولكن من المؤكد أن الحوار سوف يساهم في بلورة فكر وخطاب نسوي أوضح لدى الطرفين.

خلاصة

لا يحزر النساء إلا النساء أنفسهن، وبدون تطور فكر نسوي خاص يحدد إشكاليات النساء وي طرح تصورات محددة عن كيفية حل هذه الإشكاليات، لن يحدث تطور واضح في العمل النسوي الإسلامي. لا يمكن الزعم بوجود حركة "إسلام نسوي" في فلسطين. حيث لم تتبلور حتى الآن هوية "نسوية إسلامية" مستقلة عن فكر الحركة ككل، والاستقلال هنا لا يعني أن يكون الفكر النسوي الإسلامي بديلاً أو مغايراً للفكر السائد، ولكنه يعني بالضرورة أن يكون مستقلاً، وأن تتم صياغته على أيدي نساء مفكرات أو فقيهات.

يمكن اعتبار أنواع النشاط النسوي الإسلامي المتوفرة حالياً إرهابات لحركة قادمة ظهرت آثارها في الموقف من المشاركة في الانتخابات ولكنها تحتاج للكثير من العمل والدعم، وتشجيع النساء الفاعلات، بل وتتطلب خوض نقاشات عامة ومفتوحة مع النسويات العلمانيات الأمر الذي سوف يساهم في صقل الخطاب ونقله من مستوى ردات الفعل إلى مستوى الفعل نفسه، وتحديدًا لأن الخطاب النسوي الإسلامي في فلسطين لم يجرؤ حتى الآن على الخوض في قضايا ذات علاقة بالحيز الخاص، وموقع المرأة في الأسرة والقضايا ذات العلاقة بالأحوال الشخصية.

لا تشكل الطروحات التي تتناول المؤسسات النسوية الإسلامية في المرحلة الحالية، ولا الأنشطة التي تقوم بها من خدمات إغائية وتنموية فكرًا نسويًا بديلاً، بل هي تتماهى مع ما تقدمه المؤسسات النسوية الأخرى مع تركيز كبير على الجانب الدعوي. على الرغم من النجاح الذي قد يحققه هذا التوجه وتحديدًا في ظل عدم الصدام مع المجتمع المحلي والبنى التقليدية فيه لن ينجح على المدى الطويل، وتحديدًا إذا ما وضع هذا الفكر على المحك من خلال الفاترات في الانتخابات المحلية والتشريعية عند إجرائها. سوف تخضع الأفكار والممارسات لتساؤلات النساء العاديات اللواتي في القاعدة واحتياجاتهن، وقد ينتهي الأمر كما انتهت إليه الأطر النسوية العلمانية من فقدان شعبيتها وقدرتها على الحشد والتنظيم، وبالتالي على قيام حركة اجتماعية إسلامية مؤثرة قادرة على التغيير.

كثير من نشاطات المؤسسات النسوية الإسلامية هي نشاطات تثقيفية ودعوية وليست تدريبية وحقوقية. فالمؤسسات الإسلامية النسوية حصرت نفسها وكأنها مراكز دعوية فقط، وهذا لا يكفي أمام التحديات الكبيرة التي تواجهها. وحتى تتوفر القدرة على مواجهة التحديات لا بد من وجود فكر إسلامي نسوي مستقل يفتح له باب الاجتهاد في الأمور الحياتية، ولا بد من وجود فقيهات وداعيات على درجة من الجرأة والقدرة لمواجهة التركيبة الذكورية في الفكر والمجتمع وداخل الحركة الإسلامية نفسها.

ملحق

أسئلة مقابلات المؤسسات النسوية

تم تقسيم المقابلات إلى أربعة محاور رئيسية

٠ أولاً الهيكل التنظيمي

- ١ . هل هناك هيكل تنظيمي؟
- ٢ . هل هناك شروط للعضوية في المؤسسة أو الرابطة أو الحركة النسوية؟
- ٣ . ما هو عدد العضوات الملتزمات؟
- ٤ . هل تلتزم العضوات بأوامر قيادة المؤسسة؟ هل يتم نقاش هذه الأمور أم تنفذ بدون نقاش؟

٠ ثانياً التشبيك والعلاقة مع مؤسسات نسوية إسلامية في الوطن أو المنطقة العربية أو العالمية؟

- ١ . هل للمؤسسة علاقات تنسيق وتعاون مع مؤسسات نسوية إسلامية محلية أو وطنية؟
- ٢ . هل يتم تنسيق وتعاون مع مؤسسات نسوية علمانية؟
- ٣ . ما أشكال التعاون وما القضايا المشتركة التي يتم التنسيق حولها؟

٠ ثالثاً الرؤية النسوية التي تبناها هذه المؤسسات؟

- ١ . ما هي القضايا النسوية الملحة للنساء في فلسطين؟
- ٢ . ما موقف المؤسسة من حقوق النساء؟
- ٣ . ما موقف المؤسسة من القتل على خلفية ما يسمى " شرف العائلة "؟
- ٤ . ما موقف المؤسسة من مشاركة النساء في الانتخابات؟

٠ رابعاً صياغة الأفكار والتوجهات وترويجها؟

- ١ . من هو الشخص الأكثر تأثيراً في توجه الحركة الإسلامية النسوية؟
- ٢ . ما موقف المؤسسة من دعوات النسوية الإسلامية لإعادة قراءة النصوص الدينية الإسلامية، هل يوجد خطاب نسائي تغييري يطالب بإعادة قراءة النصوص وفهم حديث للإسلام؟
- ٣ . هل يوجد للمؤسسة موقع على الإنترنت؟ مجلة دورية؟ حلقات من الوعظ والإرشاد؟ ما الدافع لتنظيم مؤتمرات نسائية إسلامية؟
- ٤ . هل تعتقدين أن الصراع الأساسي مع الحركات النسوية العلمانية أم مع المجتمع؟
- ٥ . ما طبيعة العلاقة مع المؤسسة العامة؟ هل جناح المرأة منفصل تماماً؟ هل هناك علاقة مباشرة مع الرجال؟
- ٦ . من الذي يقوم بصياغة الخطاب النسوي الإسلامي؟ هل يوجد خطيبات أو منظرات إسلاميات مثلاً؟

المصادر

- ١ . أحمد، ليلي (١٩٩٩) المرأة والجنوسة في الإسلام: الجذور التاريخية لقضية جدلية حديثة، ترجمة منى إبراهيم وهالة كمال، المشروع القومي للترجمة: المجلس الأعلى للثقافة
- ٢ . أبو بكر، أميمة، ٢٠٠٥، النسوية الإسلامية
- ٣ . <http://www.aljazeera.net/NR/exeres-B3AE-CC8BCA41DBCv-48CV-91A1-5288699F/>
- ٤ . أبو شقة، عبد الحليم "المشاركة النسوية في المجالس النيابية"
- ٥ . <http://www.balagh.com/woman/malaf/ux142fuj.htm>
- ٦ . حوار مع جميلة الشنطي مديرة مكتب العمل النسائي بحركة المقاومة الإسلامية: حماس. ٢٠٠٤
- ٧ . <http://www.islamonline.net/livedialogue/arabic/Browse.asp?hGuestID=bWoW3y>
- ٨ . زيود، حازم، حوار مع السيدة ندى الجيوسي رئيسة جمعية الهدى النسائية (بدون تاريخ)
- ٩ . <http://www.101days.org/arabic/taqaerer/alhoda.htm>
- ١٠ . فولر، غراهام، ٢٠٠٤، "الإسلاميون في العالم العربي: الرقص حول الديمقراطية"
- ١١ . http://arabic.tharwaproject.com/Main-Sec/NetWatch/NW_fouller.htm/04_05_10
- ١٢ . منصور، جمال، (١٩٩٩) التحول الديمقراطي الفلسطيني: وجهة نظر إسلامية، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية: نابلس.
- ١٣ . مصطفى، ابتسام، "الشيخ والعمل النسائي"
- ١٤ . <http://www.fm-m.com/2004/2004/jun25/story.htm>
- ١٥ . نزال، ريماء، قراءة نسوية لنتائج الانتخابات المحلية الفلسطينية في مرحلتها الأولى
- ١٦ . <http://www.amin.org/views/uncat.html.mar/mar120/2005/>
- ١٧ . عبد الهادي، مها (١٩٩٩) واقع المرأة في فلسطين: وجهة نظر إسلامية، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية: نابلس.
- ١٨ . عبد الهادي، مها وماجدة فضة: نمو الوعي الإسلامي النسائي في فلسطين
- ١٩ . <http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/adam-1-sawt>
- ٢٠ . صالح، أماني (٢٠٠٤) نحو منظور إسلامي للمعرفة النسوية،
- ٢١ . <http://www.islam-online.net/Arabic/contemporary.shtml.article01/02>
- ٢٢ . Women Claim Islam: Creating Islamic (٢٠٠١) Cooke، Miriam .Feminism Through Literature، Routledge: New York-London

هوامش (١)

^١ سيتم استخدام " الحركات النسوية العلمانية " هنا لغرض الإشارة للحركة النسوية لغير الملتزمات بالإطار الفكري الإسلامي مع التحفظ على أي دلالات أخرى يوحي بها هذا المصطلح

^٢ حزب الخلاص الإسلامي تم تفكيكه لاحقاً وانبثقت عنها جمعية أمهات وجمعية الفضيحة ودعم الطالب ، واستمر نهج العمل الأهلي الإسلامي بشكل مؤسسي

^٣ مداخلة في مؤتمر " المرأة بين الخطاب الديني والعدالة الاجتماعية " نظمتها مؤسسة المرأة والذاكرة في القاهرة ١٦-١٨ أيار ٢٠٠٥

^٤ مما لا شك فيه أن نشاط الحركات الإسلامية النسائي الدعوي ساهم في زيادة انتشار الحجاب إلا أن هذه الظاهرة تتطلب دراسة أكثر عمقا وتحليلاً بارتباطها بمجمل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، وتحديدًا لأن ليس كل المحجبات عضوات في الحركة الإسلامية أو حتى مؤيدات لها ، وبسبب التنوع الفكري والثقافي بين المحجبات أنفسهن .

^٥ مداخلة للشيخ حسن يوسف في مؤتمر جمعية الهدى الإسلامية في رام الله

^٦ زيود، مقابلة مع رئيسة جمعية الهدى الإسلامية

^٧ <http://www.palestine-info.info/arabic/hamas/statements>

htm.٠٥_٩_٣/٢٠٠٥

بيان أمهات وزوجات الشهداء الذي ألقته زوجته الشهيد الدكتور عبد العزيز الرنتيسي في المؤتمر الصحفي الذي عقده حركة حماس في غزة بتاريخ ٣-٩-٢٠٠٥

^٨ انظر/ ي مثلاً معهد مريم البتول الذي أنشأته مؤسسة الهدى النسائية ويتم من خلاله تشجيع العضوات على البحث والنقاش والدراسة وتحديدًا في مواضع تخوضها النسوية العلمانية مثل الحديث عن جنس الدماغ ودور المرأة الداعية ومواصفاتها وغيرها من مواضيع التعبئة وحملات التوعية والضغط <http://www.albatool-institute.com> وكذلك الموقع الذي أنشأته مؤسسة الخنساء على الإنترنت . <http://www.al-khansa.org/projects.html>

^٩ زيود، مقابلة مع رئيسة جمعة الهدى النسائية

^{١٠} المصدر السابق

^{١١} مقابلة جميلة الشنطي

^{١٢} انظر مثلاً مداخلة الدكتورة مريم صالح أمام مؤتمر جمعية الهدى الإسلامية برام الله ، أو دراسة مها عبد الهادي حول " واقع المرأة في فلسطين : وجهة نظر إسلامية " التي صدرت عن مركز البحوث والدراسات الفلسطينية في نابلس ، ١٩٩٩ .

هوامش (٢)

^١ اعتمدت الورقة على منهجية مراجعة واسعة للأدبيات المتوفرة عن الحركة النسوية الإسلامية في فلسطين والعالم بالإضافة إلى مجموعة من المقابلات مع ناشطات نسويات يتبين الفكر الإسلامي أمثال: منى عيس من مخيم البريج وهدى نعيم وهن من حماس المنطقة الوسطى، واعتماد الطرشاوي فائزة في انتخاب البلديات عن منطقة المغرقة ومستشارة وتعمل مع جمعيتي أمهات وجمعية الفضيلة، ومنى العجلة من جمعية الشابات المسلمات، ونشوة عنان من الجهاد الإسلامي.

^٢ توجد مؤسسات إسلامية نسوية تابعة فكريا لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) وأخرى للجهاد الإسلامي كما توجد بعض المؤسسات ذات التوجه الإسلامي والمستقلة فكريا وسياسيا. تنتشر هذه المؤسسات في جميع محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة وداخل الخط الأخضر. منها على سبيل المثال لا الحصر مؤسسة "الرفادة" بالقدس و"جذور الثقافة" في نابلس، وجمعية الهدى الإسلامية وجمعية الخنساء في مدينة رام الله ومؤسسة "مسلمات من أجل الأقصى" و"حراء النسائية" و"جمعية اقرأ للعمل الطلابي" و"صانعات الحياة" إضافة إلى جمعية سند النسائية داخل الخط الأخضر، وجمعية الشابات المسلمات ومؤسسة الفضيلة ومؤسسة أمهات في قطاع غزة، وجمعية التوحيد التابعة للجهاد الإسلامي في غزة.

^٣ يجب التمييز بين نسويات مسلمات وبين الإسلام النسوي فكما ترى مريم كوك (٢٠٠١) أن النسويات اللواتي يعشن في مجتمعات مسلمة يتأثرن بالثقافة الإسلامية حتى لو لم يكن ملتزمات دينيا أو حتى ملتزمات بمنظومة الفكر الإسلامي. النسوية الإسلامية تعني بالتحديد النساء اللواتي يؤمن بمنظومة الفكر الإسلامي ويمارسن شعائر الدين الإسلامي ولكنهن يبحثن عن هوية نسوية وإنصاف للنساء في مجتمعات ذكورية ويحاولن تأكيد حقوق المرأة باستخدام قراءات جديدة للخطاب الديني.

دور الشباب في عملية الإصلاح

دور الشباب في عملية الإصلاح

عاطف سعد

باحث وصحفي مقيم في نابلس

تمهيد

يشكل الشباب الفلسطيني في الأراضي المحتلة رأس الحربة في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي منذ وقوع تلك الأراضي تحت الاحتلال قبل ثمانية وثلاثين عاماً. وتشكل التضحيات الهائلة من شهداء وجرحى وموقوفين وأسرى في السجون الإسرائيلية التي قدمها الشباب على مذبح الحرية والاستقلال وتقرير المصير دليلاً على ذلك. ^(١) وكم من القادة البارزين ممن انخرطوا منذ نعومة أظفارهم في معمران النضال الوطني التحرري الفلسطيني، وأكثر منهم من جنود مجهولين ممن قضوا نحبتهم، ولم يحظوا باهتمام القنوات الفضائية. وبرغم هذا الفيض العظيم من التضحيات والاندفاع الثوري من أجل الوطن، لم يحصد الشباب الفلسطيني ثماراً تعادل تضحياته، أو نصفها، أو ثلثها، أو ربعها. والثمار هنا بمعنى "ما يحسن أوضاع الشباب في مجالات العمل، أو الارتقاء إلى سلم القيادة السياسية الفلسطينية، حتى بعدما نشأت السلطة الوطنية الفلسطينية. وبعدها نشأ مجلس تشريعي يفترض أن يمنح من اهتماماته الكثير لإصلاح أوضاع الشباب وتمكينهم سياسياً، إلا أنه لم يصادق على قانون أو تشريع واحد يخص رعاية الشباب الفلسطيني، رغم مرور حوالي عشر سنوات على تسلم أعضاء التشريعي لمناصبهم. والأنكى من ذلك أن بعض التشريعات الفلسطينية اشترطت بلوغ سن ٣٥ عاماً فأكثر لمن سيرشح نفسه لعضوية المجلس التشريعي، أو رئاسة المجلس البلدي. وهذا ما اعتبره البعض نوعاً من الإعاقة ^(٢) لإشراك الشباب في العملية السياسية الديمقراطية.

بعد مرور ما يزيد عن عشر سنوات على تجربة السلطة الوطنية الفلسطينية، مازال الشباب الفلسطيني يعاني من الإقصاء في الزوايا الباردة. فتراهم يصبون جام غضبهم في الشوارع، يصرخون "نريد وظائف"؛ أو يقرعون الأواني الفارغة احتجاجاً على الأمعاء الخاوية في أجسادهم. أو يشهرون أسلحتهم، ويُقنَّعون وجوههم، ويقومون بالاستيلاء على مقار ومكاتب تابعة للسلطتين التنفيذية والتشريعية لإطلاق رسائل احتجاجية، أو للفت الانتباه إلى معاناتهم اليومية والأمنية. أو تراهم يفرغون خيبة أملهم ويأسهم في مناقشات وحلقات تعقد في قاعات التثقيف والتدريب وتأخذ شكل توصيات معظمها لا يرى النور.

تشكل الكتل الطلابية أحد أهم الأجسام التي تشكل إطاراً جامعاً للشباب، وبعد سنوات من قيام السلطة الوطنية الفلسطينية "تراجع دور الحركة الطلابية" بشكل لافت للانتباه. وانتقد العديد من المراقبين تراجعها وعجزها عن تطوير خطاب مدني ديمقراطي وعصري "رغم الدور الهام والريادي للحركة الطلابية الفلسطينية الذي لعبته في الدفاع عن المشروع الوطني الفلسطيني في عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي".^(٣)

وتُثار أسئلة عن دور ومسئوليات الأحزاب والفصائل في توعية وتثقيف الشباب المنضوين ضمن أجنحتها المختلفة، ومن هذه الأسئلة:

- ماذا "يُزرع" حقاً في عقول الشباب: معرفة ووعي علمي يساعدان الشباب في السير على ما نفيض به نفوسهم نحو الحرية والاستقلال؟ أم تعبئة وتوجيه تبقيان على الشباب في دائرة السيطرة والتحكم للكبار؟
- ما هو دور ومسئولية الفكر الوطني؟
- ما هو دور ومسئولية الفكر الديمقراطي / اليساري / العلماني؟
- ما هو دور ومسئولية الفكر الديني؟
- وما هي إمكانية نشر ثقافة التسامح والديمقراطية والقانون والتغيير الثوري الحقيقي في أوساط الشباب الفلسطيني على ضوء الحراك القوي في النظام التعليمي بعد تبني العديد من البرامج والمبادرات المنهجية والتنموية والتثقيفية، التي هدفت إلى إثراء الطلبة بالقيم والمهارات المدنية؟

على ضوء هذه التساؤلات، نسعى في هذا البحث إلى التعرف على دور ومسئوليات قطاع الشباب في عملية الإصلاح الديمقراطي التي تنشدها كل القوى الحية والفاعلة في المجتمع الفلسطيني، ومن كل ألوان الطيف السياسي والفكري. ونرغب أيضاً في التطرق للمعوقات التي اعترضت، أو تعترض انطلاق "المراد من قممته" ليدفع بزخم حماسه وتدفع طاقاته قُدماً مشاريع التغيير والبناء في المجتمع الفلسطيني، ونحاول فحص مسؤوليات الشباب والأطراف المعنية حيال عملية الإصلاح.

التعليم و التبعئة الفكرية في أوساط الشباب

تعتبر فكرة الإصلاح في المجتمع المحلي فكرة فلسطينية أصيلة. وتمتد جذورها إلى عشرينيات وثلاثينيات القرن المنصرم، حيث كانت هناك حركة سياسية قوية متعددة الأوجه، إضافة إلى وجود واضح لبعض الأحزاب السياسية. وامتد ذلك حتى الستينيات، حين ظهرت حركات التحرر الفلسطينية، والتي أساسها منظمة التحرير الفلسطينية التي سعت إلى تغيير الشخصيات والبرامج. وكان هناك صراع حاد ومستمر للإصلاح داخل الحركة الوطنية الفلسطينية.^(٤)

وفي الوقت الراهن، وفي أعقاب المطالبات الخارجية بضرورة إجراء إصلاحات في أجهزة السلطة الوطنية الفلسطينية كوسيلة من وسائل الضغط عليها، سعى العديد من المحللين والسياسيين

الفلسطينيين للتأكيد على أن الإصلاح مطلب فلسطيني قبل أن يكون مطلباً أجنبياً أو إسرائيلياً. حتى أن العديد من المحللين والمراقبين يربطون بين الإصلاح والاستقلال. ^(٥) ولكن هل انعكست هذه المفاهيم على العملية التعليمية؟

يعتبر الأمل والتطلع إلى مستقبل أفضل من أكثر الميزات المثيرة للاهتمام عند اليافعين والشباب، ففي بحث أجري على ٤٣٠٠ شاب فلسطيني وشابة، ضمن الفئة العمرية ١٠ - ٢٤ سنة تبين أن:

- ٥٨،٩٪ من الشباب الفلسطيني يعتبرون أن التعليم يقع في أعلى سلم أولياته؛
- ١٣،٣٪ من الشباب الفلسطيني يستخدمون الحاسوب و٨،٥٪ يستخدمون الإنترنت؛
- ٩١،٠٪ من الشباب الفلسطيني يتطلعون لمستقبل أفضل.

يصل عدد الفلسطينيين من فئة الشباب الذين يعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى ١،٨ مليون طفل وطفلة، ويشكل هذا العدد نسبة ٥٣٪ من مجمل عدد السكان الفلسطينيين من الأطفال الذين لم يبلغوا سن الثامنة عشرة، ويصل عدد الأطفال الملتحقين بالمدرسة إلى ١،٢ مليون طفل وطفلة. ^(٦)

تشير المعطيات المحايدة أعلاه الى تقدير جاد ومسئول من قبل الفئات الشابة لأهمية التعليم كسلاح فعال لمواجهة صعوبات العيش وللتغلب على وعورة الطريق نحو المستقبل. وهذا موقف يتصل اتصالاً وثيقاً بالمرورث الفلسطيني التقليدي الملتزم باحترام التعليم والحفاظ لمكانته. كما ويحمل مدلولاً على اعتبار التعليم أحد أهم مجالات الاستثمار لدى الفلسطينيين في ظل غياب تشكل الدولة المستقلة، والاستقرار، وغياب مصادر الدخل واضحة المعالم.

كان القرويون الفلسطينيون، على سبيل المثال، في الثلاثينيات من القرن الماضي، وأثناء ثوراتهم المتتالية ضد تحيز سلطات الانتداب البريطاني لصالح المشروع الصهيوني، يحفظون جنبهاتهم القليلة أو مدخراتهم لشيئين: إما لشراء "بارودة" والمشاركة في الثورة، وإما لإنفاقها على تعليم أولادهم. لكن هذا الإرث الايجابي المميز في ثقافة الفلسطينيين، والموقف العصري الذي تبناه الأبناء لاحقاً من التعليم اصطدم مع أنماط "تعليمية" و"توعوية" و"تعبوية" أوجدتها الفصائل والتنظيمات الفلسطينية المتنافسة لتخدم أطروحاتها وبرامجها السياسية والتكتيكية مما أوجد حالة من الانقسام بين الشباب ومشاريع الإصلاح الهادفة إلى التغيير الموضوعي الحقيقي. وصار الموقف من الإصلاح يتذبذب بين حدين متطرفين: إما تنفيذ التغيير الجذري الفوري، أو النزوع لليأس.

ويتضح ذلك مما يحدث في المدرسة، ولاحقاً في الجامعة، إذا ما تمعنا بمستويات التعليم والتربية التي يتلقاها الشباب، وتأثيرها عليهم، وكيف آلت لاحقاً لتدفع بهم لإنكار الآخر بدلاً من الاعتراف به! والاحتكام لمبدأ القوة بدلاً من الحوار! وللإقصاء بدلاً من المشاركة!

إن ما يحدث في المدرسة في الواقع هو عملية تلقين ونقل وبصم للمعلومات . وهذا يولد مع مرور الوقت عقولاً محشوة بالمعلومات ، لكنها غير قادرة على تحليلها أو نقدها . والشباب الفلسطيني يخضع لمنهجية التلقين والحفظ لسنوات طويلة إلى أن يتخرج من المدرسة ليلتحق بالجامعة حيث حرية تداول الرأي والتعبير عنه أرحب مما كانت الحال عليه في المدرسة . ورغم ذلك نجد الجامعة، على الصعيد الأكاديمي ، لم تتحرر كلياً من اتباع أسلوب التلقين ، والنمطية في التعليم . كما أن التعليم الجامعي المنهجي ما زالت تُدرّس فيه مناهج تفتقد للحداثة ، ولتطلبات العصر أيضاً ، ما يساعد على تعميق الفكر المحافظ الذي يفتقد للشروط الحقيقية للتحرر ، ولبناء المجتمع الحداثي .

في الجامعة !

يواجه الطالب/ة الجامعي/ة في الجامعة بكتل وتكتلات طلابية متنوعة ترتبط بشكل ما مع الفصائل والأحزاب الفلسطينية الفاعلة على الساحة . ويتعرف عليهم منذ اللحظة الأولى من وصوله إلى الحرم الجامعي ، حيث يقوم مندوبو الكتل الطلابية بعرض خدماتهم على الطالب الجديد لمساعدته في مجالات : التسجيل الأكاديمي ، إيجاد سكن ، وتعريفه بأنظمة صندوق الطالب والمنح والقروض ، والأقسام الجامعية ، والكتب وغيرها من الخدمات الطوعية التي يحتاجها الطالب الجديد .

إن الهدف من الخدمات الطوعية خلق حالة اتصال وتعريف بالكتلة الطلابية والفصيل الذي يقف من ورائها كمقدمة لاستقطابه لاحقاً ، ليكون عنصراً طلابياً ناشطاً في صفوف الكتلة ، أو في أضعف الحالات " ضمان صوته الانتخابي عندما يحين يوم انتخاب مجلس الطلبة " . فتقديم الخدمات الطوعية للطلبة الجدد ، ولأولئك الطلاب والطالبات الوافدين من أماكن أخرى ، وربما تكون بعيدة عن موقع الجامعة ، وما يتبعها لاحقاً من دعوات لحضور حفل تعارف أو إفطار (إذا كان شهر رمضان قد حل) هو شكل مشروع ومقبول في الدعاية السياسية للكتلة الطلابية ، وهو شكل "ديمقراطي" متحضر ومشجع للطالب الجديد الذي يحظى بنوع من الاهتمام والدلال ، حيث تتنافس الكتل المختلفة فيما بينها للعثور على طالب جديد لخدمته . ولبعض الطلبة الجدد اتصالات مسبقة منذ أيام المدرسة ، أو من بعض زملائهم أو أقاربهم ممن يؤيدون هذا الفصيل السياسي ، أو ذلك ، خارج أسوار الجامعة .

كانت أساليب الدعاية والاتصال مع الطلبة الجدد داخل الحرم الجامعي ، في أواخر السبعينيات ومطلع الثمانينيات من القرن الماضي ، متنوع . كما كانت طروحات الدعاية ومحاولات الجذب تتراوح بين تبني أسلوب النضال والمقاومة المسلحة ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي ، إلى المطالبة بتدمير دولة إسرائيل (أو بأدنى الحدود رفض الاعتراف بها كدولة بدولة) إلى البرامج والشعارات السياسية المباشرة المتعلقة بحل القضية الفلسطينية . ولم تكن احتياجات الطلبة ومشاكلهم اليومية ، أو السكنية ، أو التعليمية تحظى باهتمام يُذكر من جانب ممثلي الفصائل الطلابية التي كانت تسنغ على نفسها أحياناً صفات "عسكرية" و "ثورية" لشدة ملاحظتها لشعار الكفاح المسلح لتحرير

فلسطين . ولم تتورع تلك الكتل في أن تنقش شعاراتها على يافطات دعائية انتخابية لمجلس الطلبة الذي أنشئ ليكون نقابة طلابية تعنى بتوفير خدمات تخفف من معاناة الطلبة في مجالات الحياة اليومية ، وتساهم في تطوير مناهج التعليم الجامعي .

كان الفكر الوطني والسياسي ، في تلك الفترة ، في الجامعات الفلسطينية يبدو سطحياً وكأنه يوجه رسالة يفهمها الطالب بأنه جاء ليلتحق بـ "أكاديمية عسكرية" متخصصة بالنضال الفلسطيني ، وليس ليلتحق بجامعة يتثقف فيها عن القضية ويكتسب خبرات ويكد فيها ويدرس ، ثم يختار تخصصاً يؤهله للتخرج ومواصلة العمل في خدمة نفسه ، وخدمة القضية ربما .

كان نمط الدعاية والتعبئة الفكرية العاطفية يراكم ، مع مرور الوقت ، وعياً مرتبكاً تنجم عنه مواقف مرتجلة تتعارض مع المصالح الجوهرية للشعب الفلسطيني . وكان الشباب الجامعي ، الذي شكّل رأس الحربة "الجماهيرية" لمنظمة التحرير الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية آنذاك يُقَحَّمُ في كثير من الأحيان في مواقف تستنزف طاقاته وتبدها في معارك وهمية . ومن المفارقات اللافتة أن العديد من الطلاب والطالبات الذين شاركوا في مخيم الناصرة التطوعي الدولي في عام ١٩٨٠ استهجنوا رفع فرقة من الفرق المشاركة علماء إسرائيلياً في حفل الافتتاح ، وانسحبوا من الحفل موجهين اتهامات بالخيانة لمنظمي الحفل ، أي لبلدية الناصرة التي كان يقف على رأسها آنذاك القائد الوطني توفيق زياد ، وبدعم من الحزب الشيوعي الإسرائيلي ، الذي كان يتبنى شعار "دولتين لشعبين" لحل القضية الفلسطينية .

لم يدرك هؤلاء أن مدينة الناصرة العربية وبلديتها موجودة داخل إسرائيل منذ إقامتها في العام ١٩٤٨ . ولم يشفع عند هؤلاء الطلاب أن بلدية الناصرة وشعبها ومجلسها البلدي المنتخب ورئيسه المناضل والشاعر الوطني الراحل توفيق زياد كانوا محاصرين ومضطهدين من جانب الدولة العبرية . ولم يكلف هؤلاء الطلاب أنفسهم عناء التفكير في مغزى إقامة مخيمات العمل التطوعي الدولية ، والتي كانت تظاهرة قوية تندد بالتمييز العنصري التي تطبقه إسرائيل ضد الجماهير العربية من ناحية الميزانيات المقلصة ومصادرات الأراضي .

كانت مخيمات العمل التطوعي الدولية في الناصرة تظاهرة دولية متعاطفة مع ، ومساندة لسمود شعب الناصرة ، بشكل خاص ، وللجماهير الفلسطينية داخل إسرائيل ، ضد سياسات الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ، بشكل عام ، هذه السياسات القائمة على التمييز ضد العرب الفلسطينيين داخل إسرائيل . وكان المئات من اليهود وعناصر القوى اليسارية الإسرائيلية يشاركون في هذه المخيمات أيضاً تعبيراً عن رفضهم لسياسات التمييز العنصري تلك .

كانت الحال قبل خمسة وعشرين عاماً في الناصرة ، تماماً مثلما هي الحال عند الفلسطينيين هذه الأيام في معاركهم ضد جدار الفصل العنصري ، حيث لا تكاد مواجهة واحدة لتحدث مع قوات الجيش الإسرائيلي ، التي تحرس الجرافات العاملة على تسوية أراضي الفلسطينيين ، بدون مشاركة من متطوعين أجانب وإسرائيليين .

الأخر الفلسطيني بين الحلم والحكمة!

في بلدة سلفيت، وأثناء قيامي بتغطية صحفية لأعمال احتجاج فلسطينية ضد جدار الفصل العنصري إلتقيت مع أحد زملاء الذين انسحبوا من مخيم الناصرة في سنة ١٩٨٠، وكان يشارك في أعمال الاحتجاج تلك، ويشغل حالياً منصب مدير عام في إحدى وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية. بعد اجترار محبب لذكريات قديمة أثار شجونه، قال: "أريد أن أدلي باعتراف. كان تصرفنا في الناصرة آنذاك طفولياً وغيباً. كنا لا نميّز بين الشعار والحلم والحكمة". أجبته قائلاً وما زلت مندهشاً من اعترافه: "ولكنك يا صديقي ليست بحاجة لخمس وعشرين عاماً لتصويب سوء تقدير وقلة وعي ناجمين عن تعبئة فكرية خاطئة".

وفي كثير من الأحيان يجد الطالب نفسه في موضع منافسة غير ديمقراطية بين ممثلي ونشطاء الفصائل والكتل الطلابية الذين يرغمونه على الاستماع إلى وجهات نظرهم عن "الأخر الفلسطيني". ف "الأخر" وفقاً للدعاية هو أقل شأناً، أقل نضالاً، وأقل فهماً، أو إنه يتبع دولة كبرى!! أو لا يمارس الكفاح المسلح، أو لا يوجد لديه دعم وقاعدة جماهيرية واسعة. وأحياناً تكون الكلمات أكثر قسوة، حيث لا يتورع البعض باتهام الآخر بالعمالة لجهة مساندة للاحتلال، أو دولة مثل أمريكا!!

على ضوء كل ما سمعه الطالب الجديد من مزايا وسياسات ووسائل دعائية لا تعطيه المجال للتفكير الرصين، أو التحليل الواقعي ليقرر إلى أي جهة، أو كتلة طلابية يريد الانتماء، فيجد نفسه إما منساقاً لعواطفه ومشاعره الوطنية الجياشة، أو ينسحب من عملية الاختيار، ولا يكتث بعملية الانتماء برمتها، فيبتعد عن المشاركة. نلاحظ أن الطالب الذي يختار الحالة الأولى يكون متعصباً، أي لا يعترف إلا بما تلمحه عليه مشاعره، أو بما تأثر به من الدعويين الإسلاميين، أو النشطاء في الكتل المقربة للفصائل والأحزاب الوطنية، التي تتعامل مع قضايا التوعية والتثقيف من منطلقات فكرية سياسية هي أقرب إلى الشعارات السياسية والعاطفية منها إلى الفكر المعمق الذي يحترم العقل ويسلحه بأدوات التحليل النقدي الإبداعي ويعتمد على التجربة الحية.

ولأن التعبئة للطلاب الجامعيين، وقبل ذلك للطلاب الثانويين، تقوم في معظمها على الشعارات والمبادئ العامة والاستشهاد ببطولات هنا وهناك، والاقتناس عن قادة "كاريزماتيين" يشاهدهم الطلاب أحياناً على شاشات التلفزة يتحمس لها الطلاب في البداية، ثم يجدون أنفسهم بحاجة لتوضيحات وتفسيرات عن تقلبات سياسية أو فكرية معينة، أو تغيرات تكتيكية مفاجئة لا يفهمونها.

ومن الأمثلة على ذلك: في أواخر السبعينيات ومطلع الثمانينيات من القرن الماضي كانت القضية الأساس التي تشغل بال الفصائل الوطنية هي "وحدانية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطيني". وكان لا يسمح لأحد بمخالفة هذا الموقف المبدي. وترتب على هذا الفهم مسلكيات حيال من له علاقات مع الدول العربية، وبخاصة مع الأردن. فكان هذا البعض

يعتبر "مشبوها"!! أو "خائناً"!! لأنه يجبذ تفضيل الأردن على منظمة التحرير. لكن، عندما كان يقوم الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، أو أحد مساعديه البارزين من أمثال صلاح خلف، أو خليل الوزير، بزيارة للعاصمة الأردنية ولقاء الملك الأردني، أو أحد أركان حكومته، كان الطلاب يتساءلون كيف يحدث ذلك ولماذا؟ فيقال لهم: "هذه مجرد زيارات بروتوكولية، أو لتلبية مصالح معينة للاجئين المقيمين في الأردن، أو لمعالجة مشكلات في الضفة الغربية ما زال الأردن يشكل مربط حلها"!!

ولا يختلف الأمر هنا كثيراً إذا ما اختار الطالب الانتماء إلى الفصائل التي كانت تنادي بـ "تحرير فلسطين من النهر إلى البحر". أو أن "فلسطين وقف إسلامي لا يجوز التفاوض حولها، وليس من حق أحد غير المسلمين التعرض لمصيرها".

إن التعبئة الفكرية القائمة على تكرار الشعار السياسي، أو المبادئ الدينية الثابتة تولد أخطاءً ذهنية متممة في عقول الطلاب، والشباب لاحقاً. وتعزز في نفوسهم روح الانغلاق والتعصب. وهذا ما يجعل من أي توجهات شبابية للإصلاح يبدو ضرباً من ضروب الخيال.

"إن الأجواء المحيطة بالعملية التعليمية تساهم في تشكيل توجهات الطلبة المدنية وتزويدهم بمجموعة الحقائق والمهارات التي تساعدهم على ممارسة المواطنة الفاعلة أو المتزمتة" (٧) وهذا اتضح لاحقاً، سواء إبان الحملات الانتخابية لمجالس الطلبة في الجامعات، وبخاصة في جامعتي بيرزيت والنجاح الوطنية، ثم انتقل هذا النموذج في وقت لاحق إلى جامعات قطاع غزة، وجامعات أخرى. وتكشف استطلاعات الرأي والمسوح التي تسلط الضوء على توجهات الطلبة وكيفية تفكيرهم مدى تعصبهم، ونزوعهم لرفض الآخر، وعدم التسامح معه. وهنا نتحدث عن الآخر الفلسطيني، وليس عن أحد غيره.

قانون الشباب . . إلى متى؟

عندما نتحدث عن موضوع الإصلاح في أوساط الفئة الشابة، نعتقد أن أي حديث عن الإصلاح بعيد عن سنّ قوانين جديدة، أو تحديث قوانين قائمة بما يتلاءم مع متطلبات العصر وتطور الحياة وحاجات الفئات المستهدفة بالقانون، يكون ضرباً من ضروب الخيال. ولو عدنا تسعة أعوام إلى الوراء، إلى انتخاب أول مجلس تشريعي فلسطيني للاحتفال بأن غالبية أعضاء المجلس التشريعي محسوبون على فئة الشباب، ما يعني أنهم الفئة الأكثر قدرة على تلمس احتياجات الشباب. إلا أن أعضاء المجلس لم يكلّفوا أنفسهم عناء إقرار تشريعات تدعم الشباب الفلسطيني، وتمهد له الطريق كي يتبوأ مواقع مؤثرة في عملية صنع القرار. لقد آثر السادة الأعضاء الحفاظ على مصالحهم الضيقة بدلاً من مساندة مطالب الشباب عند مناقشة إدخال تعديلات على قانون الانتخابات. على سبيل المثال. حيث رفضوا تقليل عمر الفئات للترشيح للبرلمان.

إن القانون الوحيد (٨) الذي ينظم الأنشطة الشبابية في الضفة الغربية هو القانون الأردني المؤقت

رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٦، وذلك استناداً إلى المرسوم الرئاسي رقم (١) لسنة ١٩٩٤ المتضمن بقاء التشريعات المعمول بها في الضفة الغربية وقطاع غزة قبل حزيران (يونيو) ١٩٦٧، سارية المفعول لحين توحيدها بتشريعات فلسطينية. وفي قطاع غزة يطبق القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٥ الخاص بإنشاء مجلس أعلى لرعاية الشباب والرياضة رقم (٧٧) لسنة ١٩٧٥، وقد أُجريت بعض التعديلات على قانون رقم (٧٠) لسنة ١٩٦٦ المعمول به في الضفة الغربية في عام ١٩٨٧ حيث تم الاستئناس بهذه التعديلات لدى المؤسسات الفلسطينية رغم عدم التزاميته.

الشباب الفلسطيني وسوق العمل

في ندوة نظمها مركز تطوير القطاع الخاص (٢٨/٤/٢٠٠٥) في دار النقابات في مدينة نابلس، دار حديث ساخن بين نقابيين وأكاديميين بحضور وزير العمل والشؤون الاجتماعية الدكتور حسن أبو لبدة. وكانت نقطة النقاش حول تداعيات البطالة على الشباب الفلسطيني. وقال د. أبو لبدة إن الحديث عن البطالة ليس مجرد ذكر أرقام، إنها جريمة كبرى ترتكب بحق الشعب الفلسطيني.

يعيش في الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس الشرقية المحتلة، وقطاع غزة (٣٧٠٠٠٠٠٠) مواطن فلسطيني. وتشكل قوة العمل الأساسية حوالي (٩٠٠٠٠٠٠) عامل، ويبلغ عدد العاطلين عن العمل حوالي (٣٠٢٠٠٠٠) عامل، ويعني ذلك أن ثلث قوة العمل معطلة. كما يعني أن العامل الذي كان يعيل أربعة أشخاص قبل اندلاع انتفاضة الأقصى، بات مطلوباً منه هذه الأيام أن يعيل سبعة أشخاص، وبذلك يوجد حوالي (٢٢٠٠٠٠٠٠) فلسطيني بدون معيل.

تؤثر البطالة سلباً على الجهود المبذولة لبناء دولة فلسطينية. لا يمكن تصور وضع تكون فيه الدولة غير قادرة على إعالة أبنائها ومواطنيها. وتقدر الإحصاءات الرسمية الفلسطينية نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بحوالي (٣٣٪)، لكن الدراسات التي تقدر البطالة في أوساط الشباب تظهر أن (٥٨٪) من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٣٠ عاماً متعطلون عن العمل. وتزداد هذه النسبة بين صفوف الفتيات، وبخاصة في المناطق الريفية.

وترتبط مشاكل الشباب بالنظرة إلى التوزيع العادل للثروة، والفوارق الاجتماعية في كل مكان بين الأغنياء والفقراء، الكبار والشباب، سكان المدن والقرى، فوارق واضحة، ولا بد من الانتباه إلى هذه المسألة عند الحديث عن أي عملية إصلاح في الشأن الاقتصادي.

دور الثقافة السياسية !

يكتسب الشباب ثقافته السياسية من البيئة المحيطة به: العائلة، الحارة، الحزب أو التنظيم، المدرسة والجامعة، ووسائل الإعلام. فإذا وجد الشاب نفسه في بيئة تحترم القانون والنظام فإنه يترعرع على احترام هذه القيم. ومن يحاول تجاوزها فإنه يكون منبوذاً أو ينبغي معاقبته. وفي حالتنا الفلسطينية في الأراضي المحتلة فإن العكس هو السائد. فالتمرد على القانون والنظام في

كل زمان ومكان هو الخاصية الملازمة للشباب الفلسطيني، وبخاصة تلك الشرائح الواسعة التي انخرطت في الكفاح الوطني ضد الاحتلال الإسرائيلي. وربما نجد عذراً وتفهماً لهذا التمرد الدائم بسبب سياسات القمع الاحتلالية المتواصلة للشباب والشعب الفلسطيني على مدار ثمانية وثلاثين عاماً. لكن ليس الاحتلال وحده من أوجد هذا التشوّه الخطير في ثقافة الشباب السياسية. تتحمل القوى والفصائل والأحزاب السياسية الفلسطينية جانباً كبيراً من المسؤولية الناجمة عن التقصير في التثقيف. إن عدم تركيز تلك القوى والفصائل والأحزاب على الفكر العقلاني السياسي المستنير عند التعاطي مع عملية التثقيف والتوعية في أوساط الشباب، ونشر ثقافة احترام القانون، وقبول الآخر، يساهم بشكل أو بآخر على تغذية روح التعصب والخروج على القانون، وأما عمل تلك القوى على تنمية المدارك العقلية لدى عناصرها، المعززة بالمنهج الديمقراطي، يخلق جيلاً مهيباً للخضوع للقانون، واحترام الآخر.^(٩)

الثقافة السياسية، هي مفهوم ديناميكي متغير بتغير الظروف، وقابل للتأثير فيه من مختلف مصادر التأثير. وحدد الموند (عالم سياسي) ثلاثة أنواع من الثقافة السياسية هي:

- الثقافة السياسية الضيقة: وهي ثقافة سياسية قائمة على سلبية الأفراد، بحيث يتلقون مخرجات النظام السياسي دون التأثير فيها، بل الامتثال لها. وينتشر هذا النمط في البلدان المتخلفة.
- الثقافة السياسية التابعة: وفي هذا النمط يعرف الجمهور دور النظام السياسي لكنه لا يشارك فيه أو يسهم في التأثير عليه. في حين يعزف هؤلاء الأفراد عن المشاركة من خلال وعي بعدم جدواها.
- الثقافة السياسية المشاركة: وهي درجة أرقى من النمطين السابقين تقوم على معرفة الجمهور بالنظام السياسي في مدخلاته ومخرجاته ومؤسساته وقواعده، ويقوم بالمشاركة في عملية صنع القرار بطرق مختلفة.^(١٠)

إذن فإن أنماط التعليم والتثقيف والتعبئة السائدة في المشهد السياسي والنضالي الفلسطيني تحتاج إلى إعادة نظر، بل وتغيير حقيقي يتلاءم وتحديات العصر. إن المفتاح في هذا التغيير موجود بتشجيع وحث الشباب على تسييس مشاركته في قضايا وقضايا المجتمع ككل.

إن المشاركة السياسية تعتبر من حقوق الإنسان الأساسية، كما جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ومعاهدات ومواثيق دولية أكثر تخصيصاً. والمشاركة أداة فعالة في تنمية شخصية الفرد وتعزيز إنتمائه. وكفي يتسنى للشباب المشاركة الحقة في الحياة السياسية وجب إيجاد القنوات التي يستطيعون من خلالها التعبير والمشاركة، سواء كان ذلك من خلال الأجهزة التنفيذية أو التشريعية أو الحزبية أو المجتمعية المدنية. لكن آليات المشاركة الفعلية ما زالت بمنأى عن الشباب. ففي دراسة "ألفا العالمية / اتضح أن أكثر من نصف الطلبة المبحوثين لا يعرفون عضو المجلس التشريعي الذي يمثلهم"؛ والأمر لم يكن أفضل حالاً عند سؤال الطلبة عن رئيس، أو أحد أعضاء المجلس المحلي البلدي أو القروي في البلدة التي يعيشون فيها. لقد أجاب ٤١٪ بأنهم لا يعرفون هؤلاء الأشخاص.

إن الشباب ميلون للمشاركة السياسية بطبعهم. ويبدرون للانخراط في الأحزاب أو الكتل الطلابية أو الأندية أو المجموعات الميدانية عند اندلاع أحداث كبرى مثل الانتفاضة الأولى، وبخاصة في بداياتها، والانتفاضة الثانية قبل أن يتم عسكرتها، أو في الحملات الانتخابية. لكن، وعند تراجع الحدث الكبير، وعند وقوع أخطاء لا تتم مراجعتها، تفتت الحماسة وتنحسر المشاركة في عمل الفصائل والأحزاب التي لم تنجح بالحفاظ على تواصلها مع الشباب لأسباب عديدة. كما لا تفكر الأحزاب والفصائل بوسائل ناجحة لاجتذاب الشباب، وهذا حصل ويحصل في التجربة الفلسطينية أسوة بتجارب عربية وعالمية. لكن هذا الانخراط يبدو أحياناً عاطفياً أو حماسياً أو مؤقتاً لأنه لا يترافق مع مهارات الاتصال والتواصل والتأثير والضغط على العناصر ذات الصلة بمشكلة معينة يراد معالجتها. فعند توجيه سؤال لمجموعات من الطلبة عن الطريقة المفضلة لديهم لعلاج مشكلة يعاني منها المجتمع المحلي أجاب نصفهم (٥٠٪) بأن يجتمع الناس والأهالي ويتعاونون على حل المشكلة. وهذا يعكس أيضاً قلة ثقة الشباب بالمؤسسات الرسمية والأهلية.

ترويض النزعة العشائرية !

لم تعط الأحزاب والفصائل الفلسطينية الاهتمام الكافي، ولا الوقت الكافي لترويض النزعات العشائرية في أوساط الشباب من خلال تعميق القيم الديمقراطية وتربية الشباب المنضوين في صفوفها تربية وطنية وإنسانية تعزز الانتماء للشعب، أو الوطن، بذلك القدر الذي عززت فيه الانتماء إليها. بدون هذه القيم فإن التحول لمفاهيم المجتمع المدني يبدو إنه عملية بطيئة جداً. لقد اتضح في توجهات الطلبة تعظيم لدور الحمولة والعشيرة، وقال ٨٠٪ منهم إنها الجهة التي توفر الحماية للفرد. ربما يكون ذلك مفهوماً إلى حد ما نظراً لحالة الفلتان الأمني المتفشية في الشارع الفلسطيني، لكن ما يقلق أكثر أن ٧٠٪ من الطلبة لم يوافقوا على أن العشيرة تقيد حرية الفرد، أو تمنع تقدمه. وهذا يشير إلى أن توجهات الشباب "لا تميل لتقليل من دور العشيرة لصالح العمل المؤسساتي القائم على العدالة والمساواة الكاملة".^(١١)

تدرك الأحزاب والتنظيمات الفلسطينية أن أسوأ المشاكل الداخلية التي تعاني منها تكون عندما يتداخل العامل العشائري مع العامل الجهوي. وتجلّى هذا التداخل في مجتمعات الريف إبان المرحلتين الأولى والثانية من الانتخابات البلدية. ففي إحدى البلديات الكبيرة في محافظة نابلس، المحسوبة تاريخياً على فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، التي أجريت فيها الانتخابات خلال المرحلة الأولى، وجهت سؤالاً شفوياً للعديد من القيادات والكوادر السياسية المحلية حول الشخص الذي صوت له، فكانت الإجابة كالصاعقة، إذ أجاب معظمهم بأنه انتخب ابن العائلة أولاً، وابن الحزب الذي ينتمي إليه ثانياً. وشمل السؤال كوادر من حركة (فتح) والأحزاب اليسارية، وكان الجواب واحداً. في تلك الانتخابات، كان الإسلاميون، ممثلين بحركة المقاومة الإسلامية (حماس)؛ الوحيد الذين إنتموا بتغليب السياسي على العائلي في تلك البلدة، وكان لهم أن حققوا نتائج مفاجئة.

إن هذه الإجابة تعكس الخلل الكبير في التربية السياسية لدى مكونات منظمة التحرير الفلسطينية، مجتمعة أو منفصلة. إن الصورة تبدو كاريكاتورية هنا، فأحزاب منظمة التحرير، سواء حركة (فتح) ذات التوجهات غير الإسلامية، أو أحزاب اليسار (الجبهتان الشعبية والديمقراطية وحزب الشعب) ذات التوجهات الثورية والعلمانية انكفأت داخل العائلة في الانتخابات البلدية، بينما استطاع الإسلاميون سحب أعضائهم وأنصارهم والمتعاطفين معهم من تحت عباءة العائلة، إلى تحت عباءة الحزب السياسي. أن ما حدث يشكل مفارقة عجيبة، فالتقدميون والعلمانيون انتخبوا العائلة على حساب الحزب السياسي، والمحافظون انتخبوا الحزب السياسي على حساب العائلة.

وبالرغم من قلة الوعي السياسي لدى الشباب، حرصت الأحزاب بغض النظر عن توجهاتها الأيديولوجية على الاعتماد عليهم، وكذلك اعتمدت الفصائل العسكرية المنبثقة عن التنظيمات والحركات الفلسطينية اعتماداً رئيساً على الشباب، دون أن يدفعوا أو يمهّدوا لتواصل القيادة معهم. ولعل المتابع للصراعات للفتحاوية والتجاذبات والتنافرات التي تعصف بحركة (فتح) يلاحظ أن اللجنة المركزية للحركة، وهي أعلى هيئة قيادية فيها، لم تجدد شبابها خلال العقد المصيرمين. وهكذا انطلقت نداءات وصرخات تدعو اللجنة المركزية لتجديد شبابها، بمعنى فسح المجال أمام القيادات الأكثر شباباً لتولي المسؤولية.

ويذكر الجميع كيف إلتفت معظم القيادات الفتحاوية الشبابية حول مروان البرغوثي، القائد الفتحاوي المعتقل في السجون الإسرائيلية عندما رشح نفسه لانتخابات الرئاسة الفلسطينية مقابل مرشح "اللجنة المركزية" الرئيس محمود عباس. وارتفعت أصوات داخل الحركة، ومن أجسامها المختلفة تطالب "بالتوقف عن التعامل مع الشباب على أنهم وقود وعناصر للمقاومة والعمل الفدائي فقط".^(١٢)

حتى أن نشطاء في الحركة باتوا يضغطون على القيادة الهرمة من خلال التطرق لمواضيع مثل "حوار الأجيال" و"دور الشباب في الانتخابات والتغيير". وعند النظر في توصيات عشرات الندوات والمؤتمرات والاجتماعات وورش العمل نجد أن القيادات الشابة تطالب القيادات المخضرمة، وتحثها على "تعزيز الحوار مع الشباب" و"ترسيخ الديمقراطية قولاً وممارسة في كافة الهيئات الرسمية وغير الرسمية" و"الحرص على إشراك الفئات الشابة"؛ بل ومطالبة القوى والأحزاب الوطنية والإسلامية "بتفعيل دور الشباب وإعدادهم لتولي مسؤوليتهم الوطنية".^(١٣)

الشباب ومفاهيم الإصلاح الديني

يلعب الدين دوراً هاماً جداً بالتأثير على وعي الشباب ورؤاهم بالنسبة للمجتمع الذي يعيشون فيه ويتفاعلون معه. ويعود ذلك لأن الدين هو أحد المكونات الأساسية في البناء الاجتماعي وثقافة المجتمع السائدة مثل العائلة، الخلية الأولى في المجتمع، والعادات إحدى أشكال النظام الاجتماعي. ومن الدين والعادات والعائلة يستمد الناس قيمهم "التي تعمل على توجيه مشاعرهم وتفكيرهم ومواقفهم وتصرفاتهم وتنظيم علاقاتهم بالمؤسسات والآخرين".^(١٤) والقيم توجه

الشباب أيضا لنوعية " السلوك المفضل . ولها صلة بمعنى وجود الإنسان وغاياته " .^(١٥)

وفي الكثير من الأحيان ، يتعامل الشباب مع الظواهر المحيطة بهم من منظور القيم التي تتأثر ، من حين لآخر ، بالتغيرات التاريخية والاقتصادية والعلمية . ولأن وتيرة التغيرات تكون متناقضة من وجهة تأثيرها على المجتمع ومتسارعة ، بل وعاصفة أحيانا ، تنذبذب مؤشرات التغيير وتترك بصماتها على الشباب . أحيانا يكون تأثير القيم بارزا وملموسا وأحيانا يكون باهتا بالكاد يمكن تلمسه .

وبنظر الدين الإسلامي ، فإن الشباب هم عمود المستقبل . ويمكن إشراكهم في إدارة الحروب والمشاركة فيها . " فأول سرية بعثها النبي ، عليه السلام ، في الإسلام كانت بعيد الهجرة يقودها عبد الله بن جحش ، وهو من الشباب . وآخر جيش جهزه قبل موته غازيا في سبيل الله هو جيش أسامة بن زيد وكان عمره دون العشرين سنة . إن زمن الشباب لا يدوم ، وأيامه لا تبقى ، ولهذا دعا النبي عليه السلام إلى اغتنامه فقال في الحديث الصحيح (اغتنم خمسا قبل خمس : شبابك قبل هرمك ، وصحتك قبل سقمك ، وفراغك قبل شغلك ، وغناك قبل فقرك ، وحياتك قبل موتك) .^(١٦)

الدين والإصلاح

إن الغاية الأساسية للدين هي الإصلاح . وجاء في القرآن الكريم على لسان النبي شعيب عليه السلام : " قال يا قوم إن كنت على بينة من ربي ورزقني منه رزقا حسنا وما أريد أن أخالفكم إلى ما أن أنهاكم عنه إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب " .

ويشمل هذا الإصلاح ، كما يقول الكاتب الصحفي زهير الدبعي : إصلاح العقيدة من الشرك والضلال ، وإصلاح النفس كي لا تقع فريسة الغرور ، وإصلاح المجتمع من الفساد والاستغلال . يتوق الشباب الفلسطيني إلى الإصلاح والتغيير مثل توق السمك للماء . فمثلما لا يستطيع السمك العيش بدون ماء البحر أو النهر فإن الشباب الفلسطيني يفقد روحه وحيويته بدون حرية واعتراف بأهميته في المجتمع .

تعتقد مجموعات إسلامية أن الإصلاح لا يمكن له أن يتم بدون الدين الإسلامي . وتطالب مجموعة إسلامية ، تحسب نفسها على الإخوان المسلمين ، بالإصلاح والتغيير . وقال بيان موقع من مجموعة شخصيات ودعاة إسلاميين : " نحن دعاة إلى الله ولسنا حزبا أو تنظيمًا بالمعنى المتعارف عليه في القاموس الإعلامي السياسي " . وقال البيان الذي حمل عنوان " الإسلام الغائب الحاضر في دعاوي التغيير " إن " أي تغيير يستبعد الإسلام هو تغيير فاشل وخاسر ولن يزيد أمتنا إلا تبعية ودلا لقوى الاستكبار العالمي " .

وقال الإسلامي المصري هاني السباعي ، المتحدث باسم المجموعة الجديدة لصحيفة الشرق الأوسط " إن التيارات المحسوبة على حركة الإخوان المسلمين في داخل مصر وأوروبا يريدون

علمنة الإسلام". وقال إن أحد دعاة الإخوان أعلن في أيار (مايو) عام ٢٠٠٥ أن شعار القرآن دستورنا شعار عاطفي. ووصف الإصلاحيين الجدد من الإسلاميين بـ "التميعين" لأنهم يعتبرون الإسلام "مُفَرَّقاً" وليس "مُجَمَّعاً". وأعرب الأصولي المصري السباعي عن اعتقاده أن الإسلاميين في جبهة إنقاذ مصر، لم يبرزوا شعارات الإسلام بقدر حديثهم عن حركة سلمية تسعى للتغيير عبر الوسائل الديموقراطية، وتشكيل منبراً لكل القوى والتيارات الفكرية والسياسية المصرية، بدءاً من الأقباط والعلمانيين والليبراليين". وقال إن "العلمانيين عرفناهم لأنهم واضحون في شعاراتهم، لكن المشكلة في الإسلاميين الجدد الذين نعتبر ضررهم على الإسلام أخطر من العلمانيين". ووافق أن بعض التيارات الإسلامية تميزت بالازدواجية. "ففي الوقت الذي يقولون فيه أن التعاون مع المحتل خيانة، نجدهم تعاونوا مع القوات الأمريكية في العراق وأفغانستان". (١٧)

العمليات الانتحارية وأثرها!

يقول مراقبون أن حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وحركة الجهاد الإسلامي اللتين تصدرتا تنفيذ عمليات هجومية مسلحة وتفجيرات نفذها انتحاريون داخل المدن الإسرائيلية وقتلت وجرحت مئات الإسرائيليين، قد ملأت فراغاً اجتماعياً وصحياً ومالياً من خلال شبكة خدمية وخيرية واسعة ومن خلال المساجد.

إن تصاعد الإقبال على المساجد، واعتناق الميول الدينية، لا يحتاج إلى جهود استثنائية من جانب (حماس) أو غيرها من الحركات ذات التوجهات الدينية عقائدياً. يقول مدير برنامج غزة للصحة النفسية في قطاع غزة الدكتور والمحلل النفسي إياد السراج: "لقد وجد الفلسطينيون أنفسهم محشورين في قراهم التي تحولت الى سجون بدون سقوف. وعندما يضرب الإسرائيليون، فإنهم ينشرون فرحاً وورعاً في الشوارع لأن أحداً لا يعرف أين يختبئ. العوامل القاسية التي يتعرض لها الكبار أوجدت لديهم مخاوف ثقيلة ومسلكتيات سرعان ما تنعكس على أطفالهم". وأضاف السراج في مقابلة مع وكالة "رويترز" أن النساء أصبحن أكثر تديناً وراдикаلية من الرجال، وذلك من خبراتهن من ضربات المحتلين، وهذا ساعد جيلاً جديداً من الأطفال بأن يكونوا أكثر تشدداً من ذويهم". (١٨)

كانت العمليات الانتحارية، أو الاستشهادية، تلقى رواجاً في أوساط الشباب اليافعين. وقال مدير أحد المراكز الشبابية التي تتبنى برنامجاً علمانياً لتعزيز قدرات الشباب المتطوعين: "لقد شاهدت كم كان الشباب اليافعون ممن تتراوح أعمارهم بين الخامسة عشرة والعشرين ويعملون في فرق تطوعية تساعد المتضررين من القصف الإسرائيلي في حي القصبة القديم من مدينة نابلس. كم كانوا مفتونين بأخبار يسمعونها عن وقوع عملية انتحارية في مدينة إسرائيلية. وكانوا يتلقفون الخبر العاجل ويوزعونها فيما بينهم بمزيج من الانبهار وأصوات التهليل الصاخبة. وأول شيء كانوا يفعلونه عند وصولهم قاعة المركز هو فتح التلفزيون لي شاهدوا بثاً مباشراً للعملية على شاشة إحدى القنوات الفضائية التي كانت تتسابق فيما بينها للبت". وأضاف: "كانوا يأتون من مواقع

شهدوا فيها جنوداً يقتحمون منازل المدنيين، ويطلقون النار ولا يسمح لهم باخلاء المصابين، أو إيصال أرغفة خبز لامرأة مسنة حشرت في مبنى أخلي من الشباب بعد اعتقالهم، ولا يسمح لهم بمساعدتها كنفلها مثلاً إلى مكان أقل خطراً إلا بشق الأنفس أو بتدخل الصليب الأحمر".

ووجدت دراسة أجراها برنامج غزة للصحة النفسية عن طموح الأولاد من سن الثانية عشرة أن ربع المستطلعة آراؤهم يتطلعون للموت عند بلوغهم الثامنة عشرة في عملية استشهادية لقتل الإسرائيليين. وبعد توصل الفصائل الفلسطينية المسلحة والسلطة الفلسطينية إلى اتفاق التهدئة أو الهدنة مع إسرائيل في آذار ٢٠٠٥، انحسرت العمليات الانتحارية داخل إسرائيل بشكل ملموس. لكنها ما زالت تلقي بظلالها على مسلكيات الفتية اليافعين الذين وجدوا من يتلاعب بهم ويجندهم، مقابل وعود ببعض المال أو باستغلالهم لنقل متفجرات بدائية الصنع عبر الحواجز، وبخاصة حاجز حوارة جنوب نابلس. وزعمت مصادر أمنية إسرائيلية إنها اعتقلت ١٧ طفلاً من مخيمي بلاطة وعسکر للاجئين وقرتي بيت فوريك وعسکر البلد (في محافظة نابلس) تتراوح أعمارهم بين الرابعة عشرة والسابعة عشرة على الحواجز العسكرية خلال الربع الثاني من عام ٢٠٠٥، بعد أن ضبطت بحوزتهم مواد تفجيرية محلية الصنع.!!

واللافت في هذه الحوادث، التي نفت الفصائل المسلحة مسؤوليتها عنها، بل ونددت بها وتوعدت بملاحقة المتورطين بها ممن وصفتهم بعملاء المخابرات الإسرائيلية، اللافت أن العديد من هؤلاء الأطفال كانوا المبادرين لتجنيد أنفسهم "كي يقدموا امتحان التوجيهي في السجن ويحرزوا معدلاً لا يستطيعون تحصيله في مدارسهم العادية، أو لتوفير دخل منتظم لأسرهم من خلال الراتب المنتظم الذي يدفع للسجين ويتراوح بين ١٠٠٠ و١٢٠٠ شيكل شهرياً. إن مجرد بلوغ الأطفال لهذا النمط العبي الياأس في التفكير يظهر التدهور الخطير في مستوى الوعي الذي تنحدر إليه شرائح من الفتية الفلسطينيين.

من أين نبدأ؟

تلعب وسائل الإعلام دوراً هائلاً في صياغة القيم. ولأن مصالح وتوجهات وسائل الإعلام تتفاوت من فضائية لأخرى، وتتعارض وتتنافس فيما بينها في معظم الأحيان من منطلقات مادية بحتة، نرى ظواهر متعكسة تنتشر في أوساط الشباب العربي بشكل عام والفلسطيني بشكل خاص. ومن الأمثلة الدالة على ذلك: انتشار شعبية فنانة التسلية والأغراء اللبنانية هيفاء وهبي، والداعية الإسلامي المصري عمرو خالد، وهما شخصيتان على طرفي نقيض، إلا أنهما يتقاسمان شعبية أوساط الشباب.

إن أي عملية جادة لإصلاح جذري في المجتمع لا بد أن تبدأ من مكونات البناء الثقافي والروحي والفكري التي يقوم عليها النظام الاجتماعي، ونظام الحكم كذلك. إن التحالف ما بين العائلة والمجتمع يبدو "كأسلوب لضبط التغيير وإن الثقافة السائدة المسيطرة هي التي تحافظ على النظام الاجتماعي وتدعمه".^(١٩)

وأوضح د. هشام شرابي أن " السمات التي ينقلها المجتمع للطفل عن طريق التربية من خلال مؤسساته هي الاتكالية والعجز والتهرب ". ونستخلص من هذا أن المجتمع الصغير، العائلة والمجتمع الأكبر، هما المسئولان عن تكوين شخصية الفرد ليكون طبق الأصل عنهما، وليس الفرد الذي يكون المجتمع ويطوره حسب رغباته وأفكاره.

وفي إطار السعي للبحث عن بداية للإصلاح الديني، عقد مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية في القاهرة، ومركز سابان لدراسات الشرق الأوسط التابع لمعهد بروكنجز، بمشاركة مركز دراسات الإسلام والديمقراطية في واشنطن، ومنبر الحوار الإسلامي في لندن، ورشة عمل استمرت مدة يومين كاملين (٥-٦/١٠/٢٠٠٤) في العاصمة المصرية تحت عنوان " الإسلام والإصلاح ". وشارك في الورشة أكثر من عشرين مفكراً وباحثاً وباحثة من تيارات إسلامية متنوعة. وناقش المشاركون عدة محاور فكرية وسياسية ومنها الإصلاح في الإسلام، وإمكانية مشاركة الجماعات الإسلامية في الأنظمة الديمقراطية، والعلاقة بين السياسة الخارجية الأمريكية وبراعم الجماعات الديمقراطية في العالم الإسلامي. وعلى مدى ثلاث جلسات بلغت التعقيبات على البحوث المقدمة أكثر من مائة تعقيب قدمها من حضروا الورشة كعمقين. وخرج المشاركون بتوصيات ومن أهمها:

- مواجهة وتفنيد مقولات ورؤى وأفكار التيارات الدينية المتطرفة، في محاولة لمنع تغلغلها في أوساط المجتمع العربي، وبخاصة بين الشباب، مستغلة حالة الإحباط التي تعيشها قطاعات واسعة منهم.
- تكثيف الحوار مع القوى المعتدلة والمستنيرة في المجتمعات الغربية عامة والمجتمع الأمريكي خاصة، واعتماد لغة الحوار والشراكة أداة أساسية للتعامل مع الآخر " غير المسلم " بشكل عام، انطلاقاً من مبدأ التعاون والتعايش السلمي بين كافة الحضارات والشعوب في إطار احترام الاستقلال الوطني وبعيداً عن نزعات الهيمنة، والاستعانة في ذلك بالجاليات الإسلامية الموجودة بتلك البلدان كجسور اتصال.

وعلى الرغم من احتدام النقاش حول أولويات الإصلاح وثنائية الإصلاح الديني والإصلاح السياسي، فقد اتفق أغلب المشاركين على عدم وجود تناقض بين هذين النوعين من الإصلاح، وشددوا على الحاجة إليهما معاً، مما يوجد توافقاً عاماً حول السعي نحو تحقيق الإصلاح الشامل. وأكد المشاركون على أهمية إدماج الحركات الإسلامية في العملية الديمقراطية، وتمكين الحركات المعتدلة من حق الوجود السياسي إذا قبلت بالديمقراطية كخيار استراتيجي وأقرت بالمبادئ الأساسية التي تقوم عليها قيم المجتمع المدني والدولة المدنية الحديثة. (٢٠)

لم يعد جائزاً الخلاف حول أولويات الإصلاح: الديني أو السياسي؛ والسياسي أو الاقتصادي. وفي هذا الصدد يقر أحد المفكرين الإسلاميين بهذه الضرورة ويقول: " نحن محتاجون إلى إصلاح ديني فعلاً، فهناك أعداد هائلة من الشبان معطلة القدرات إما بسبب الإحيائية الأصولية، أو بسبب التصوف الصاعد. لكن الإصلاح الديني له زمنه وآلياته، ويحتاج إلى وقت وجهود ونُخب شجاعة وعارفة. وأحسب أن المدخل الصالح لذلك أجواء الحرية، حرية البحث والتعبير،

واقترح الأفكار والقراءات والأفهام الأخرى للنصوص، والوعي الآخر بدور الدين.^(٢١)

وماذا بعد المشاريع؟

هناك حديث واسع النطاق، عن خطط واستراتيجيات فلسطينية للعمل الشبابي مثل مشروع "السياسة الوطنية للطلائع والشباب" الذي تشرف عليه منظمة "اليونيسيف" بالتنسيق مع وزارة الشباب والرياضة. وهناك مشروع البرلمان الشبابي الذي يقول القائمون عليه إنه يهدف إلى تقرير انتماء الشباب للمجتمع وتقديم العون للشباب في المجالات الثقافية والاجتماعية والسياسية. وهناك مشروع لدى الإغاثة الطبية الفلسطينية حول حشد الشباب وتحفيزهم لتنظيم أنفسهم والمبادرة بممارسة ضغوط على السلطتين التنفيذية والتشريعية للمصادقة على تشريعات تساعد على الوصول إلى مواقع القيادة وصنع القرار. وهناك مبادرات هامة من جانب تجمعات وشخصيات ومؤسسات لتعزيز قدرات الشباب وتمكينهم من ممارسة ضغوط على السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية للإسراع بإقرار قانون شباب فلسطين الذي ما زال رهن مناقشات المجلس التشريعي.

وهنا يمكن ملاحظة أن العديد من المبادرين هم من قياديي فصائل وأحزاب سابقين لم يبادروا لتسليط الضوء على إلحاحية هموم الشباب عندما كانوا يشغلون مواقعهم السابقة. من جهة أخرى، وبعد التدقيق في العديد من المبادرات وورش العمل وبرامج التدريب ومعسكرات الشباب التي تتم، ما كانت لتتم بدون توفر الميزانيات المالية المدعومة من وزارة المالية الفلسطينية (برعاية الرئيس) أو مؤسسات أوروبية أو أمريكية.

مقاربة مع وضع الشباب في العالم العربي:

يشكل الشباب نحو ٦٠٪ من تعداد سكان المنطقة العربية، ٦٠٪ منهم دون سن الخامسة والعشرين. ورغم ذلك فهم لا يجدون من يستمع إلى قضاياهم الكثيرة والمتشعبة. وتتنوع هذه القضايا بين الرغبة الملحة في الهجرة والبحث عن عمل ودخل مناسبين لتوفير الحاجات الأساسية، وبين نظام التعليم الذي لا يؤهلهم لسوق العمل والمشاركة السياسية، وغيرها من القضايا.

وتتفاوت اهتمامات الشباب في العالم العربي بخصوص أولويات الإصلاح، فهناك من يعتبر أن إصلاح القوانين المتعلقة بممارسة العنف ضد المرأة داخل الأسرة وخارجها أولوية قصوى مثل الشابات البحرانيات. وقبل عامين فقط سمح للنساء البحرينيات بالتصويت لأول مرة والترشح للانتخابات. وهناك من يعتبر أن الإصلاح يبدأ من توسيع المشاركة السياسية (مصر) أو توفير العمل (بلدان المغرب العربي).

وهناك من الشباب البحريني، وبخاصة أولئك الذين ينتمون إلى الطائفة الشيعية، التي تكوّن الأغلبية في البحرين يريدون الشروع بالإصلاح من ما أسموه بـ "مكافحة التمييز". ويقول غازي

الفرحان، ٢٣ عاماً ويعمل في القطاع المصرفي، وهو من الأغلبية الشيعية في البحرين: " هناك مجالات عمل يمكن للسني أن يقوم بها لا يقدر عليها الشيعي منها الجيش والشرطة. وهناك مراكز معينة في الحكومة مخصصة للسنة فقط. وتشكل نسبة البطالة في البحرين ١٦٪، وهي أعلى نسبة في الخليج وتتضاعف النسبة بين الشباب الشيعة البحرينيين". ويضيف: " حتى الأجانب يعاملون بطريقة أفضل منا، إذ يأتون من الهند واليمن وسوريا، وتوفر لهم الدولة وظائف وسكناً وتعطيهم الجنسية بينما نحن الذين ولدنا في هذا البلد ونشأنا فيه وخدمناه نحرم من هذه الأشياء. نحن لا نريد أن نصبح وزراء، ومطالبنا بسيطة". (٢٢)

ملاحظات ختامية

عندما تحدث عن انجازات حكومته، لم يأت رئيس وزراء السلطة الوطنية الفلسطينية السيد أحمد قريع على ذكر أي خطط طارئة أو عادية تتصدى لمشاكل الشباب الفلسطيني في المناطق الفلسطينية المحتلة، وتلك الخاضعة لولاية السلطة في الضفة الغربية أو قطاع غزة. لقد أظهر السيد قريع، بدون قصد، أن قضايا الشباب تحتل مكانة متدنية في قائمة أولويات السلطة الفلسطينية (التنفيذية). (٢٣)

لقد أعلن قريع في المؤتمر الصحفي عن إصدار ٢٦٢ قراراً تناول ثلاثة عشر منها أولوية من أولويات حكومته. وللأسف الشديد لم تكن قضايا أو مشاكل الشباب من بينها. وتراوحت الأولويات بين قانون الخدمة المدنية، وقانون التقاعد العام، وتوحيد الأجهزة الأمنية، وهيكلية الوزارات، والموازنة العامة، والإعلام، والسلك الدبلوماسي، وإصلاح القضاء، ومحاربة الفساد، وشبكة الأمن الاجتماعي، إضافة إلى الموضوع السياسي. ولا شك أن جميع القضايا المشار إليها في المؤتمر الصحفي هامة وملحة، ولكن ألا يستحق (الشباب) الذين يمثلون أكثر من ٦٠٪ من السكان (من سن ١٥ سنة وحتى ٣٥ سنة) اهتماماً أوسع من السلطة التنفيذية؟! ولو قلبنا الوضع بشكل معكوس وسألنا: ألا يدرك الشباب ومن يمثلهم من مؤسسات وأحزاب وتجمعات غير حكومية كم هم مهمشون ومهملون؟

ونتجراً على القول: ربما أن المؤسسات والمراكز التي يفترض بها أنها تعنى بالشباب، لا تدرج قضاياهم من بين أولوياتها الملحة، فهناك أجندات سياسية وحزبية لها أولوية أخرى، تكتفي فقط بأن تظل قطاعات الشباب تشكل أذرعها الميدانية والتنفيذية والدعوية.

لإطلاق "المارد" من قمقمه، لا مفر من انتفاضة شبابية سلمية وبأدوات وآليات تقوم على الحوار وسن التشريعات والتظاهر السلمي وابتكار أدوات ضغط توظف الرياضة والرسم والموسيقى والركض والكوفية من أجل إعادة ترتيب الأولويات لدى السلطة والفصائل والأحزاب السياسية.

ولإطلاق طاقات الشباب والاستفادة منها مجتمعياً وفردياً لا بد للمؤسسة الحزبية أو الحركية السياسية أن تغير خطابها وتعاملها مع الشباب، سواء من حيث المخاطبة والاتصال أو آلية اتخاذ القرار، من المركزي المطلق إلى التشاركي النسبي (حسب حجوم القطاعات الاجتماعية المختلفة في التنظيم السياسي). وكذلك في مجالات التدريب والتطوير لقدراتهم والارتقاء بها لتبوء المواقع القيادية.

لقد بادرت حركة (حماس) واتخذت قراراً جريئاً بأن خولت شابين صلاحية النطق باسمها أمام وسائل الإعلام المختلفة بما فيها القنوات الفضائية. ولاحقاً اتخذت السلطة خطوة هامة عندما عينت عدداً من الوزراء الشباب، وبعضهم ممن أوكلت إليه وضع الهيكلية المؤسسية لرئاسة

الوزراء . لكن هذا لا يكفي بالطبع لأن الحديث بالأصل يدور عن تبنى استراتيجيات وسياسات تنهض جذريا بدور الشباب . لكن الحمل الكبير في هذه الطريق ، طريق الإصلاح الديمقراطي ، يبقى مسئولية الشباب أنفسهم والمؤسسات والفعاليات المعنية حقا بتطوير قدرات الشباب ودمجهم في عملية الإصلاح ، ليس فقط ليستفيدوا منها بل وليشاركوا فيها . لأن التجربة التاريخية برهنت أن " ما حك جلدك مثل ظفرك " .

إن مسئولية المؤسسة المدنية ، والحزب السياسي ، والنقابة المهنية أو العمالية كبيرة بدون أدنى شك ، وعليها أن تأخذ بالاعتبار عند صياغة برامجها : قضايا التثقيف المدني والوطني باعتبارها عملية مترابطة ومتكاملة . وكلما كان هناك تنسيق وتعاون كلما كان ذلك أفضل .

من الضروري تنسيق الجهود بين المناهج التعليمية الفلسطينية ووسائل الإعلام ومؤسسات العمل الأهلي والاهتمام ببرامج تثقيف قائمة على متابعة ممارسات الشباب وسلوكهم اليومي . كما أن الأحزاب مطالبة ، مثلما هي الفصائل ، بإعادة النظر في مفاهيم التعامل مع الشباب ، فمقولة الفرد للجميع والجميع للفرد لم تعد جذابة بشكل كاف في عصر العولمة وقوانين السوق التي لا ترحم . ويجب مراعاة خصوصية الفرد الشاب عند تصميم البرامج ، وعند تطبيقها .

الهوامش

- (١) تشير المعطيات أن ٣١٪ من شهداء الانتفاضة الأولى كانوا من الشباب وذلك في عامها الأول و ٥٨٪ من المعتقلين الإداريين و ٦٨٪ من الجرحى . وفي الانتفاضة الثانية بلغت نسبة الشهداء الشباب أكثر من ٥٠٪ . وقد قتل الجيش الإسرائيلي في الفترة الواقعة بين ٢٩ أيلول ، سبتمبر ٢٠٠٠ وحتى ٣٠ حزيران ٢٠٠٥ ، حسب تقرير رسمي ، ٤٠٥٠ فلسطينيا بينهم : ٧٥١ طفلا ، ٢٣٦ امرأة ، ٣٤٤ رجل أمن ، ٨٣٦ تلميذ و تلميذة و مدرس ، ٣٢٥ ناشط مسلح . وتعتقل إسرائيل ٨٢٠٠ فلسطينيا . و بحسب مصادر الشباب أنفسهم فان ٩١٪ من القرارات المتعلقة بمسار الانتفاضة صدرت عن الشباب .
- (٢) مجلة تسامح / العدد السادس / السنة الثانية / أيلول ٢٠٠٤
- (٣) (التناجج الرئيسية لدراسة التوجهات المدنية لدى طلبة الجامعات الفلسطينية / ألفا العالمية للأبحاث واستطلاعات الرأي . كانون ثاني - يناير ٢٠٠٤)
- (٤) (الدكتور أسعد غانم / الإصلاح وجهة نظر فلسطينية بين الواقع والطموح ١٧/١٢/٢٠٠٣ . (المرجع : الأمم المتحدة / نشرة معلوماتية / الأراضي الفلسطينية المحتلة / يوم الطفل العالمي حزيران ٢٠٠٤) .
- (٥) الدكتور هشام العورتاني / المؤتمر الفلسطيني الأول حول الإصلاح / رام الله ١٧/١٢/٢٠٠٣) . والإصلاح هو ضرورة فلسطينية (الدكتور حسن أبو لبدة / المؤتمر المذكور .
- (٦) صندوق الأمم المتحدة للسكان . صندوق الأمم المتحدة للأطفال . حزيران ٢٠٠٤)
- (٧) ألفا العالمية للأبحاث و المعلوماتية واستطلاعات الرأي / التناجج الرئيسية دراسة التوجهات المدنية لدى طلبة الجامعات الفلسطينية / كانون الثاني ٢٠٠٤) .
- (٨) (مالك العوري / سيرة و انفتحت ، جريدة شبابية تصدر عن مؤسسة تعاون لحل الصراعات ، ٢١/٥/٢٠٠٥ .
- (٩) (دور الشباب في عملية التغيير المجتمعي / الكاتب و الباحث زياد عثمان)
- (١٠) مدخل إلى المفهوم الصالح في فلسطين : الحكم المحلي نموذجا ، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان ، جبريل محمد ، عمر رحال . لا يوجد تاريخ إصدار) .
- (١١) دراسة في التوجهات المدنية لطلبة الصف الثاني عشر في مدارس الضفة الغربية وقطاع غزة / ألفا العالمية / كانون الثاني ٢٠٠٤) .
- (١٢) (جمعية المستقبل الفلسطيني للتنمية والديمقراطية/ توصيات مؤتمر الشباب المنعقد في جامعة لنجاح بتاريخ ٢٥/١/٢٠٠٥) .
- (١٣) (مؤتمر الشباب - نابلس / ٢٥ / ١ / ٢٠٠٥) .
- (١٤) (حليم بركات (في بحثه الاستطلاعي في المجتمع العربي)
- (١٥) بانوراما ، المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع . رام الله ، نيسان ١٩٩٧ .
- (١٦) www.rchrs.org
- (١٧) (جريدة القدس ٣/٦/٢٠٠٥ ، جريدة الشرق الأوسط (لندن) ٢/٦/٢٠٠٥) .
- (١٨) (رويترز / ٢٨ شباط ٢٠٠٤) .
- (١٩) مصدر سابق ، بانوراما ص ٤٥

(٢٠) ندوة مركز ابن خلدون - القاهرة

(٢١) الفكر الديني وحقوق الإنسان، سميح محسن، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان،

٢٠٠٤، ص ٣٥

(٢٢) الشباب في العالم العربي : البحرين / تقرير منيرة الشايب م بي بي سي العربية .

٢٣ / ٢٠٠٥ م .

(٢٣) (انظر في وقائع المؤتمر الصحفي الذي عقده قريع للتحدث عن إنجازات حكومته / صحيفة

الأيام / ٤ تموز ٢٠٠٥) .

|

common: the issue of the suggested reform. The axes are:

- The reform of the religious institution; by Zuhair al Dubi,, Director of the Waqf Directorate in Nablus.
- The reform of the Educational Process of the Islamic Education Course, by Dr. Maher Hamed, The Head of the Ifta' Council at the Islamic University in Gaza.
- Islamic Women Societies and Institutions in Palestine: A New Feminist Thought or a Tradition? By Dr. Hadeel Riziq /Qazaz, a feminist activist, a researcher in human rights issues especially those related to social development and women.
- The Role of Youth in the Process of reform, by journalist Atef Sa'id.

Finally, Ramallah Center for Human Rights Studies asserts that all opinions and convictions presented by the contributing researchers of this book represent their own view and do not necessarily represent that of the Center. It also asserts that the classification of the chapters in the given order was only subject to the consideration of research and not to any other consideration.

Ramallah Center for Human Rights Studies.

the subject of the Arabicization of the Greek Orthodox church in Palestine in the aftermath of the public rise against its Patriarchy. Undertaking this subject came within the context of the relationship between the church (religion) and the authority. It is an attempt to reveal the status of the Orthodox Church within the political structure in Palestine.

The undertaking of Religious reform issues in Palestine has become more urgent than ever especially because the two big political powers, the ruling power and its party represented by Fateh movement and the opposition with its big party Hamas, use religion for political purposes on a large scale. This strained relationship is marked by the absence of a third influential power, capable of putting an end to this bilateral division of popular support between the two powers. Yet, the third power which is usually charged with leftist and secular stands is, in some of its discourse, dragged to the usage of the components of the discourses of the two powers – the religious discourse.

The nature of the present Palestinian political system is based on this on-going debate between the religious space and the political system under a state of confusion that governs this relationship. We believe that the political systems must decide on its orientations and discourse and its relationship with religion. It then will be released from this obligatory compromise between religion and the imperatives of life. The system then will maintain the sacredness of the sacred and its teachings and will leave politics, its affairs and mundane idiosyncrasies to the dictates of reality.

Therefore, in another move, which is not the last on this path, Ramallah Center for Human Rights Studies offers this book which undertakes religious jurisdiction and the issues of reform. Four Palestinian researchers present their convictions of the reality of the religious institution in Palestine and their vision of reform.

Ramallah Center for Human Rights studies asserts that it is motivated in its endeavors for reform in general and for religious reform in particular by the realities of the Palestinian need first and last and not by any other motive. The Center has long been aware of the need for such reform and has listed it as a major priority on its agenda, regardless of any foreign call, prompted by its conviction that Palestinian reality is in need of this cumulative effort.

This book includes four axes and a foreword. Each axis undertakes the issue of religious reform from a specific angle. All axes, however, have one thing in

Foreword

For years there has been an on-going debate on the Palestinian arena concerning the need for reform in all the civil and security institutions of the Palestinian Authority. A reform in the structure of the three powers, the judiciary, the legislative and executive, in the Palestinian educational system, in the political system, in the laws and the organizations of the civil society ...etc is needed. In the on-going debates, religious Moslem men participate either as orators from the pulpits of mosques or as politicians – whether as members in the Palestinian Authority or as members of opposition. They all call through their writings and speeches for reform. Their constant criticism of some of the negative (in their view) social phenomena is only one form of a call for reform. Why do these critics avoid the subject of religious reform, be it that which is related to the institutions or the religious discourse? In this book, The Religious Space: A perspective for Reform, Ramallah Center for Human Rights Studies (RCHRS) is taking a step further towards opening the debate on the issues of religious reform in Palestine. This path that the Center initiated on November 11, 2001 when it held a conference on the philosophy of Higher Religious Education in Palestine in cooperation with the college of Islamic studies at An-Najah University, continued with the completion of a project on the curricula of Religious Education in Palestinian Universities from a Human Rights Perspective and the publication of a book titled Human Rights Issues in the Curricula of Higher Religious Education in Palestine followed with other books: On Religious Higher Education and Human Rights, Islamic Orations and Human Rights, and Religious Thought and Human Rights.

While working on the publication of these books, RCHRS organized, in cooperation with the Directorate of Waqf in Nablus, a training course for Mosque Imams and sister preachers on Religious Thought and Human Rights. The Center also organized a similar course in Ramallah and Al-Bireh, and took another step forward when it organized a conference on August 19, 2005, titled the Role of Religious Leadership in the Aftermath of the Israeli Withdrawal and its Consequences. Top Islamic Religious leaders participated and they approached, in their discussions, the relationship between religion and the state upon a suggestion made by the administration of the Center. The conference, which was the first of its kind in Palestine, attracted the attention of the religious leaders, intellectuals, politicians, academicians and the media.

Within the domain of enlarging the circle of search in religious space in Palestine, Tasamuh, the journal issued by the Center, undertook in its 9th issue, June 2005,

Ramallah Center for Human Rights Studies

The Religious Space: A Perspective for Reform

Zuhair al Dubi'
Maher Hamed Al-Huli
Hadeel Riziq / Qazaz
Atef Sa'id

Edited By:
Sameeh Muhsen

Ramallah – Palestine
(2005)

Generous support for publishing this book has been provided by
Rosa Luxemburg Foundation - Germany